



المجلة الاجتماعية القومية

رأس المال الاجتماعى : كأداة تحليلية فى العلوم
الاجتماعية
عزت حجازى

معالجة قضية تعاطى وإدمان المخدرات فى الكتب
المدرسية
آمال كمال

حق الغذاء فى المجتمع المصرى : مؤشرات اقتصادية ودلائل
ميدانية
ابتسام الجعفرأوى

أولويات البحث العلمى الاجتماعى : استطلاع لرأى عينة
من الجمهور الخاص
نجوى خليل

الاتجاهات إزاء كفاءة وسائل الإعلام فى مواجهة ظاهرة تعاطى
المواد النفسية
ياسر السيد

المؤتمر العالمى الأول للجمعية الدولية لبحوث الثقافة والأنشطة
التعليمية
تسرين البغدادى

تصاعد المد : المساواة فى النوع والتغير الثقافى حول
العالم
سلوى العامرى

المجلد الثالث والأربعون العدد الأول يناير ٢٠٠٦

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس التحرير

الدكتورة نجوى الفوال

نواب رئيس التحرير

الدكتورة نادية حليم الدكتورة نجوى خليل الدكتورة سلوى العامري

سكرتيرا التحرير

الدكتورة آمال كمال أ. عبد الرحمن عبد العال

قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية تلتك سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
- ٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
- ٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
- ٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولارا أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

أراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يقيمتها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

- رأس المال الاجتماعي : كأداة تحليلية عزت حجازي ١
في العلوم الاجتماعية
معالجة قضية تعاطي وإدمان المخدرات أمال كمال ٢٩
في الكتب المدرسية
حق الغذاء في المجتمع المصري : مؤشرات اقتصادية ابتسام الجعفراوي ٦٣
ودلائل ميدانية
أولويات البحث العلمي الاجتماعي : استطلاع لرأي عينة من الجمهور الخاص نجوى خليل ١٠١

ثانيا : رسائل جامعية

- الاتجاهات إزاء كفاءة وسائل الإعلام في مواجهة ظاهرة تعاطي المواد النفسية ياسر السيد ١٣٧

ثالثا : مؤتمرات

- المؤتمر العالمي الأول للجمعية الدولية لبحوث الثقافة والأنشطة التعليمية نسرين البغدادى ١٥١

رابعا : عرض كتاب

- تصاعد المد : المساواة في النوع والتغير الثقافي سلوى العامري ١٥٧
حول العالم

"رأس المال الاجتماعي":

كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية

عزت حجازي *

مفهوم رأس المال الاجتماعي هو واحد من أحدث الإضافات إلى أدوات التحليل الاجتماعي ، والسوسيولوجي بخاصة . ويعتبر هذا المفهوم بالإضافة إلى أسلوب تحليل الشبكات الاجتماعية من أوسع أدوات التحليل الاجتماعي انتشارا . ويرغم أن بيير بورديو قدم مفهوم رأس المال الاجتماعي منذ أكثر من ربع قرن أداة للتحليل العلمي على مستوى السلوك الفردي والفعل في الجماعات الصغيرة micro level ، غير أن البعض توسع في استخدامه للتحليل الاقتصادي والسياسي على مستوى المجتمع القومي ، بل وفي المقارنات الدولية macro level . وتحاول هذه الدراسة التآريخ لظهور المفهوم ، وتستعرض بعض الاجتهادات - والإشكاليات - في تعريفه ، وقياسه ، واستخدامه ، وتطرح أفكارا لتطويره .

مدخل

يحقق بعض الأشخاص أحيانا ما لا يبدو أن إمكاناتهم وقدراتهم ومواردهم الذاتية تؤهلهم للوصول إليه . والسر هو - في أغلب الأحيان - المساندة التي تتوافر لهم من أطراف قادرة ومؤثرة فيما يعرف باسم شبكة العلاقات الاجتماعية (الأقارب ، والأصدقاء ، ورفاق العمل ، والجيران ، وغيرهم) ، وبعض المنظمات والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية . وهذا هو ما اصطلاح على تسميته "رأس المال الاجتماعي social capital" .

* أستاذ علم الاجتماع غير المتفرغ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ومع أن الصور الأخرى المعروفة من رأس المال (المادى ، والبشرى ،
والحضارى) لا تستثمر جيدا إلا بوجوده ، وقد تهدر لغيا به ، فإن اكتشاف "رأس
المال الاجتماعى" والإفادة منه فى التحليل العلمى تأخر كثيرا .

وقد طرح مفهوم "رأس المال الاجتماعى" كأداة تحليلية فى العلوم
الاجتماعية - لأول مرة - فى بعض أعمال بيير بورديو فى السبعينيات من القرن
الماضى . ومع أن أعمال بورديو ترجمت إلى الإنجليزية وانتشرت بعد مدة وجيزة
من نشرها بالفرنسية فى فرنسا ، فإن الشيوع الكبير اللاحق للمفهوم يرتبط
بأعمال جيمس كولمان وروبرت بوتنام ، وكثيرين غيرهما ، فى الولايات المتحدة
الأمريكية . ويعد المفهوم الآن واحدا من أبرز المفاهيم فى العلوم الاجتماعية .

وتناقش فى هذه الدراسة الموجزة :

- تعريف مفهوم رأس المال الاجتماعى .
- قياس رأس المال الاجتماعى ، مع إشارة إلى موضوع تحليل الشبكات
الاجتماعية .
- بعض استخدامات رأس المال الاجتماعى كأداة تحليلية ، والمشكلات التى
تنطوى عليها .
- قضايا عامة مهمة .

أولا : خلفية تاريخية موجزة (Woolcock) *

يرى بعض المحللين أن لمفهوم رأس المال الاجتماعى إرهاصات وجذورا تاريخية
تمتد بعيدا حتى الاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل . فقد أشار ديفيد هيوم
(١٧١١-١٧٧٦) إلى أن "السلوك الأخلاقى الملازم" ، أو ما أسماه "الحس

* إشارة إلى المصدر ، من القائمة فى نهاية المقال .

الأخلاقي" ، سيظهر تلقائيا ، ليدعم الصيغة الجديدة (آنذاك) للنشاط الاقتصادي (الرأسمالية) . وفي كتابيه "ثروة الأمم" و "نظرية المشاعر الأخلاقية" ، يذهب آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) إلى أن السوق market فى حاجة إلى "حساسية أخلاقية خاصة" تضبط أمورها .

ثم مرت فترة طويلة كاد فيها تأثير "العامل الإنسانى" أن يختفى من التحليل العلمى ، ولم يجد فيه أصحاب النظريات الاقتصادية - خاصة - والمشغولون بقضايا المنهج - بعمامة - ما يمكن أن يفيد فى التحليل الاقتصادى والاجتماعى .

وحين تأسس علم الاجتماع الكلاسيكى ، ورد فى أعمال بعض رواده الأوائل : كارل ماركس ، (١٨١٨-١٨٨٢) ، وإميل نور كايم (١٨٥٨-١٩١٧) ، وچورج زيميل (١٨٥٨-١٩١٨) ، وماكس فيبر (١٨٨١-١٩٦١) ، وآخرون ، أفكار مما يتردد الآن فى تحليل مفهوم "رأس المال الاجتماعى" . ومن ذلك تضامن الجماعة بفضل أزمة" عند كارل ماركس وفريدريك إنجلز ، وفكرة "أن القيم والاعتبارات الأخلاقية تأتى قبل العلاقات القانونية" عند نور كايم ، "والعاملات المتبادلة" عند زيميل ، "والثقة المتبادلة الملزمة" عند فيبر .

وفى الستينيات من القرن الماضى قدم تى دبليو شولتز وجارى بيكر - وهما من "الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد" - مفهوم "رأس المال البشرى" (الإنسانى) human capital . وكانا يقصدان منه أن رصيد مجتمع ما من الأشخاص المتعلمين المدربين ، وفى حالة صحية جيدة هو الذى يحدد إلى أى مدى يمكن أن تستثمر موارده المادية ، وأنه لا جدوى كبيرة من توافر أحدث المعدات وأبرع الأفكار مالم يتح لمن يستخدمها مصادر للمعلومات ، وإمكانات تصحيح الأخطاء والحوافز الكافية ، وأن الحياة تكون أكثر ثراء وإشباعا حين

تتوافر للشخص "المساندة الاجتماعية" ، فى مناخ من الثقة المتبادلة ، والتعاون الصادق ، والتكريس لأغراض مشتركة .

ومع أن شيئا قريبا من فكرة رأس المال الاجتماعى فى المفهوم المعاصر ورد فى أعمال بعض علماء الاجتماع والاقتصاد ابتداء من العشرينيات من القرن الماضى (عند ليدا جودسون هانيفان ، فى سنة ١٩٢٠) ، ثم فى الستينيات (عند ألفين جولدنر ، ١٩٦٠) ، والسبعينيات (عند جلين لورى ، ١٩٧٧) ، إلا أن المفهوم - على النحو الذى نعرفه به الآن - ظهر لأول مرة فى أعمال بيير بورديو Pierre Bourdieu ، ثم تطور بصورة واضحة فى أعمال جيمس كولمان ، ورونالد بيرت ، وروبرت بوتنام ، وأليخاندرو پورتيز ، وغيرهم .

ثانيا : تعريف رأس المال الاجتماعى

يمكن أن يلاحظ بون جهد التوسع الهائل فى استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعى ، سواء فى الكتابات الأكاديمية المتخصصة والعامه ، فى مختلف العلوم الاجتماعية ، وبخاصة علم الاجتماع ، وعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة . لم يستخدم المفهوم بشكل أساسى كأداة تحليلية حتى السبعينيات من القرن الماضى ، ومن وقتها بدأ يتردد بكثرة .

وهناك اتفاق بين من يستخدمون مفهوم رأس المال الاجتماعى حول نقطة مهمة ، هى أنه يكمن فى الاتصالات الشخصية ، والعلاقات والتفاعلات بين الأشخاص . فهو يتعلق بمن يعرف ويتعامل مع من ؟ فأقارب الشخص ، وأصدقائه ، وزملاء العمل ، وجيرانه ، يمثلون مصادر معلومات وعونا ودعم ، وصحة طيبة ، حين يحتاج الشخص إلى شىء منها .

وعند بورديو (Bourdieu) ، رأس المال الاجتماعى هو واحدة من أربع صور من رأس المال ، والثلاث الأخرى هى : رأس المال الاقتصادى

economic ، ورأس المال الثقافى cultural ، ورأس المال الرمزى symbolic .
ومن أبرز استخدامات بورديو لمفهوم رأس المال الاجتماعى ما جاء فى
تحليل الأسرة ، وتشكل جماعات المكانة فى السياق التاريخى الطويل (١٩٨٧) ،
وإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية (١٩٨٨) ، والجهاز البيروقراطى للدولة
(١٩٩٦) .

ويركز تعريف بورديو على اعتبار رأس المال الاجتماعى موردا شخصيا
يمكن أن يحقق مصالح شخصية فى أكثر من سياق . ويذهب بورديو إلى أن
رأس المال الاجتماعى يمكن أن يتراكم ، وأن يتحول إلى - أو يستخلص من -
الصور الأخرى من رأس المال .

ويقدم بورديو تعريفا لرأس المال الاجتماعى بأنه "مجموعة الموارد ،
المتحققة والممكنة ، التى تتوافر للشخص بفضل حيازة شبكة من العلاقات ،
المؤسسية بدرجة أو أخرى ، للتعارف والقبول (بين الأشخاص) ، وبتعبير آخر ،
عضوية جماعة" . إلا أن رأس المال الاجتماعى يقتضى وجود شيء أكثر من
شبكة علاقات . ففى رأى بورديو أن الأمر ينطوى على تعديل العلاقات المتاحة
(الجوار ، والعمل ، والصداقة ، وحتى القرابة) إلى علاقات "ضرورية وانتخابية" ،
تنطوى على التزامات متبادلة ، ويشعر بها الشخص من تلقاء ذاته (مشاعر
الامتنان ، والاحترام ، والصداقة) . أى أن العلاقات بين الأشخاص يلزم أن تكون
من نوع خاص : قائمة على الثقة المتبادلة وإيجابية .

ومن جوانب القوة فى طرح بورديو الوضوح والاتساق فى عناصر رأس
المال الاجتماعى وطريقة قياسه . ويبدو ذلك واضحا فى قوله إن حجم رأس المال
الاجتماعى الذى يحوزه شخص ما يتوقف على سعة شبكة العلاقات الاجتماعية
التي يمكن الاعتماد عليها ، وعلى حجم صور رأس المال المختلفة التى تتوافر لكل

طرف من أطراف الشبكة . كما يتضح من حرصه على أن ترى شبكة العلاقات الاجتماعية فى سياقها الاجتماعى (World Bank) .

غير أن هناك من المحللين (World Bank) من يأخذ على بورديو أنه قدم طرحا ناقصا لرأس المال الاجتماعى ، إذ إنه لم يلتفت إلى الجوانب السلبية فيه .

ومع أن إسهام بورديو يبدو الأكثر أصالة وخصوصية وارتباطا بعلم الاجتماع ، فإنه لم يقدر له أن يكون الأكبر تأثيرا . وذلك لأن التطورات اللاحقة فى استخدام المفهوم حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس فى فرنسا حيث ظهر بورديو وتألق . فالتأثير الأوفر فى التحليلات الاقتصادية كان لجيمس كولمان ، ومن خلال كثيرين ، وصل إلى صانع السياسة فى البنك الدولى ، المؤسسة المالية الدولية ذات النفوذ الواسع . أما الفضل فى الانتشار الواسع لاستخدام المفهوم فى الكتابات الأكاديمية فى علم السياسة فيرجع إلى روبرت پونتام . (Warde and Tampubolon) .

ويعرف جيمس كولمان (Coleman) رأس المال الاجتماعى بوظيفته ، أو بأنه مجموعة متنوعة من العناصر تشترك فى خصلتين : الأولى أنها تشكل جانبا من البناء الاجتماعى ، والأخرى أنها تيسر العمل لمن يعتمد عليها أو يلجأ إليها . وعلى العكس من صور رأس المال الأخرى ، فإن رأس المال الاجتماعى لا يوجد فى الأشخاص ولا فى الواقع المادى ، وإنما فى العلاقات الاجتماعية ، أى العلاقات بين الأشخاص . ومن عناصره الالتزامات والتوقعات ، وإمكان الحصول على معلومات ، والمعايير والجزاءات ، وما إليها . وفى نظر كولمان لا يتحقق رأس المال الاجتماعى نتيجة لاستثمار مقصود ، كما ذهب بورديو ، وإنما نتيجة لأنشطة أخرى (غير مقصوده بالضرورة) .

وعلى الرغم من انتشاره الواسع ، يبدو تعريف كولمان للبعض فضفاضاً غير دقيق ، مما أدى إلى شيء من الغموض والتناقض في استخدام المفهوم . (World Bank)

أما روبرت بوتنام (Putnam) فإن رأس المال الاجتماعي عنده يشير إلى الارتباطات بين الأشخاص والشبكات الاجتماعية ، ومعايير التبادل ، والثقة التي تترتب عليها . وهو يراه ملكية جماعية ذات مضمون سياسي . ومتابعا دي توكفيل ، يرى بوتنام أن عضوية الروابط هي نتاج لنمو الثقة بين الغرباء ، وبالتالي قبول الاختلاف بين الجماعات .

وروبرت بوتنام هو من أوسع المشتغلين بالعلوم الاجتماعية تأثيراً في الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات . وعلى العكس من بورديو وبدرجة أقل كولمان ، اتجه إلى استخدام المفهوم في تحليل المجتمعات الكاملة macro analysis . وقد استرعت مقولته حول تآكل رأس المال الاجتماعي في أمريكا الانتباه ، واستثارت جدالاً واسعاً .

ومن الانتقادات التي وجهت إلى طرح بوتنام (World Bank) :

- المركزية السلالية . ethnocentric
- إغفال تأثير نوع الجنس . gender
- عدم وضوح مفهوم "الثقة العامة" general trust

ويمثل ظهور كتاب روبرت بوتنام "تفعيل الديمقراطية : التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة" ، في سنة ١٩٩٢ (Putnam) ، وكتاب فرانسيس فوكوياما "الثقة : الفضائل الاجتماعية وتحقيق الرخاء" ، في سنة ١٩٩٥ (Fukuyama) ، بداية اتجاه متنام لتوظيف فكرة رأس المال الاجتماعي في تحليل الأوضاع السياسية

والاقتصادية ، ووضع السياسات ، فى مجتمعات بأكملها . ولكن على الرغم من النشاط العلمى الكثيف فى هذا المجال ، فإن ثمة مشكلات جعلت التقدم بطيئاً للغاية . ومن أبرز هذه المشكلات :

- عدم الاتفاق على تعريف مقبول لرأس المال الاجتماعى .
 - تباين الاتجاهات فى تحديد أبعاد المفهوم ، ومؤشراته ، وأدوات قياسه .
 - الطبيعة المعقدة للسياق الاجتماعى للمفهوم ، واختلافه من حالة لأخرى .
- إن تعريفاً مرناً لرأس المال الاجتماعى قد يكون مقبولاً أكثر من غيره ، للاعتبارات الآتية :

- على الرغم من تعدد أبعاد المفهوم وتعقد علاقاته بالسياق ، فقد يكون من المفيد أن نصل إلى تعريف يضمها جميعاً .
- إنه يسمع بتعريفات إجرائية مختلفة تتلام مع تباين نقاط التركيز .
- على أن يقوم فى الأساس على شبكة العلاقات الاجتماعية ، فهى التى تيسر لأعضائها الاستفادة من مختلف المصادر واستثمار فرص الدعم .

وفى تعريف المفهوم إجرائياً ترد عدة نقاط ، أبرزها (World Bank) :

- المداخل المختلفة للتعريف .
- الأبعاد التى يلزم أن يغطيها التعريف ، والمؤشرات التى يمكن الاستقرار عليها .
- الاجتهادات التى قدمت للآن .
- وثمة - فى تقدير معظم المحللين - أربع فئات من التعريف :
- يعتد فى أولها بشكل المشاركة . وتعد عضوية المنظمات المحلية - النوادى ، والروابط ، ومنظمات المجتمع المدنى الأخرى - أمراً مفيداً . والنقطة الأخيرة

- هى موضع نقد حاد .
- ويركز فى الفئة الثانية على وضع الفرد فى شبكة العلاقات الاجتماعية ، واتساعها وكثافتها . ومن جوانب القصور فى التعريفات فى هذه الفئة ضيق التعريف ، وإغفال جوانب مهمة فى المفهوم والسياق على حد سواء .
 - ويعول فى الثالثة على العناصر السياسية والقانونية والتنظيمية فى السياق الاجتماعى ، باعتبارها من أهم المحددات فى العلاقات الاجتماعية . وواضح أن التعريف هنا لا يتعرض لتفاصيل الواقع بدرجة كافية .
 - والغالب فى الفئة الأخيرة هو محاولة الجمع بين العناصر الأساسية فى التعريف فى الفئتين الثانية والثالثة .
- ومن المحاولات المهمة لتقديم تعريف إجرائى كفاء للمفهوم تلك التى صدرت عن البنك الدولى . وهى تقدم إطارا للتعريف يركز على ثلاثة أبعاد ، هى (World Bank) :
- مستوى scope رأس المال الاجتماعى (الأدنى micro ، والأوسط meso ، والأعلى ، الأوسع ، الأكبر macro) .
 - صورة أو شكل أو مضمون form رأس المال الاجتماعى : معرفى cognitive ، أو يتعلق بالبنية structural .
 - وظيفة (طبيعة) function رأس المال الاجتماعى : يحقق التكامل binding ، أو يساعد فى التجاوز والربط linking ، أو للوصل والتكامل bonding .
- ثالثا: قياس رأس المال الاجتماعى**
- من النقاط التى يلزم أن يتعرض لها التعريف الإجرائى لمفهوم رأس المال الاجتماعى ، التمييز بين "أنوار" مصادر رأس المال الاجتماعى (Zhao) :

- الأشخاص الذين يتمثل دورهم الأساسى فى تقديم معلومات . وقد تكون مجرد معلومات عامة أو معلومات تقنية متخصصة .
- الأشخاص الذين لهم نفوذ ويمارسون تأثيرا . وهم عادة الأشخاص الذين يشغلون مراكز متميزة .
- الأشخاص الذين يوفرون الدعم النفسى والمساندة .

وفى محاولة لتقديم تعريف إجرائى لرأس المال الاجتماعى يصلح أساسا للدراسة الإمبريقية ، قدمت اجتهادات كثيرة . والسمة المشتركة بينها هى الميل إلى تركيز مصادر رأس المال الاجتماعى فى اثنين : (Warde and Tampubolon) أولهما هو المصدر غير الرسمى وغير المؤسسى . ومن أبرز أمثله علاقات : القرابة ، والصداقة ، والعمل ، والجوار . والآخر هو المصدر الرسمى ، المؤسسى . ومن نماذجه ، العلاقات التى تترتب على عضوية الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والجماعات الدينية ، وجمعيات الخدمة التطوعية ، والنوادر الرياضية ، وغيرها .

وبصفة عامة ، تتوافر فى العلاقات من المصدر الأول درجة واضحة من الحميمية ، والثقة ، والتبادلية ، فى حين تتسم العلاقات من المصدر الآخر عادة بالشكلية والتنوع والاتساع . وتوفر كل منهما فرصا مختلفة للتعامل مع آخرين ممن يمكن أن يكونوا مصدرا للمعلومات ، والنصيحة والعون ، وقضاء المصالح . ولكن طبيعة العلاقة ونتاجها وتأثيرها يتوقف على خصائص طرفيها ، والسياق الذى تجرى فيه .

ومن الأمور التى يلزم الالتفات إليها أن الاعتماد على رأس المال الاجتماعى فى تحقيق غرض أو بلوغ هدف ما لا يتطلب استثماره كله ، وإنما

يكفى الاعتماد على بعض عناصره فى إنجاز المستهدف . ولهذا ، فإن من الأمور البالغة الأهمية فى التعريف الإجرائى لرأس المال الاجتماعى واستخدامه فى الدراسات الإمبريقية التمييز بين أمرين ، هما :

- رأس المال المتاح ، أى الموجود فى الإمكان ، ومن المستطاع استثماره فى مواقف متعددة ، ويصور مختلفة .
- رأس المال المستخدم فعلا ، وهو الجانب من رأس المال الاجتماعى الذى يكفى لتحقيق المطلوب .

وفى إضافة أسهمت فى تقديم تعريف إجرائى ملائم لمفهوم رأس المال الاجتماعى ، ذهب بورديو إلى أن ما يتوافر لشخص ما من رأس المال الاجتماعى بعامة يأتى من حاصل إضافة : (Zhao)

- سعة شبكة العلاقات الاجتماعية .
- حجم رأس المال الاجتماعى لكل من أطراف الشبكة ، ويضيف ياننونج چاو :
- مستوى (قوة) العلاقة بين الشخص المعنى والأطراف الأخرى فى الشبكة :
- قربة ، أو صداقة ، أو زمالة عمل ، أو جوار ، أو مجرد معرفة . ومع أن العلاقات الاجتماعية تتوزع حسب القوة والحميمية بهذا الترتيب فى معظم الحالات ، فإن هذا لا يصح أن يؤخذ على إطلاقه ، إذ إنه - فى بعض الحالات - قد تكون العلاقة بجار أو زميل عمل أقوى من العلاقة بقريب .

وفى محاولة لتلخيص الاجتهادات السابقة فى تعريف رأس المال الاجتماعى تقترح باكستون (Paxton) تعريفه بأنه يتضمن مكونين رئيسيين هما :

- ارتباطات موضوعية بين أفراد ، أى شبكة علاقات تربط الأفراد بعضهم

ببعض فى الفضاء الاجتماعى .

- جانب ذاتى فى العلاقات ، التى يلزم أن تكون من نوع خاص : تبادلية وتقوم على الثقة ، وتنطوى على مشاعر إيجابية .

والاتجاه الغالب فى تراث البحث فى موضوع رأس المال الاجتماعى - فى الولايات الأمريكية المتحدة بخاصة - يصوره على أنه ذو نتائج إيجابية دائما ، إلا أنه غير ذلك فى الواقع ، فوجود إمكانات كثيرة لرأس المال الاجتماعى فى جماعة ما لا ينطوى على تأثيرات سلبية فى العلاقات على الجماعات المختلفة فى الفضاء الاجتماعى المعنى فقط ، وإنما قد ينطوى على تأثيرات سلبية فى المجتمع بعامه (Woolcock) .

وينطوى تقييم رأس المال الاجتماعى ونتائجه ، أى ما يمكن أن يتحقق من استخدامه ، بين "إيجابى" و"سلبى" أو "طيب" و "سىئ" ، على إشكالية تحديد الإطار المرجعى للتقييم . فالعصية التى تحتاج إليها جماعة مهمشة لتحافظ على وجودها أو تحمى مصالح أعضائها قد تقود إلى انغلاقها ، وربما إلى صراعات مع المجتمع الكبير ، بل وقد تتسبب فى الحيلولة بين أعضائها والتكيف الناجح معه ، أو حتى التعامل المثمر مع جماعات مهمة أخرى .

وفى تطور مستقل - عن تطور مفهوم رأس المال الاجتماعى - ظهر أسلوب تحليل الشبكات الاجتماعية (التحليل الشبكي) social network analysis . (Mizruchi) ، وكما يبدو فى أعمال رواده الأوائل بخاصة ، فإن التحليل الشبكي هو إضافة مهمة إلى النظرية والمنهج فى العلوم الاجتماعية فى المستوى المتوسط meso level (الذى يشغل الوضع بين التحليل على مستوى الجماعات الصغيرة micro level ، والتحليل على مستوى المجتمعات الكلية الشاملة macro level) .

وهو من إبداع علماء اسكندنافيين من خارج علم الاجتماع - من الإحصاء والجغرافيا على سبيل التحديد - ومن أبرز أعلامه المؤسسين السويديان تي هاجرسترانند ، وأوف فرانك (ويرده مرروتشى إلى أعمال الرواد : كارل ماركس ، وچورج زيميل ، وإميل دور كايم ، وأعمال مورينو وكلود ليفي شتراوس من العلماء الأحدث) .

ويذهب دعائه (Mizruchi) إلى أن فهم البنيات الاجتماعية يستلزم أن ترى وتحلل على أنها شبكات network ، يمثل الفاعلون النقاط المركزية فيها ، وتشكل العلاقات التي تربطهم بعضهم ببعض المحاور التي تربط بينها. والمبدأ الذي يقوم عليه التحليل الشبكي هو أن الوضع الذي يشغله شخص ما في شبكة معينة يؤثر في توجهاته وتصرفاته ، وأن بنية الشبكة تؤثر في العمليات الاجتماعية التي تظهر فيها . ومن المبادئ العلمية المتفق عليها بين المتشيعين لهذا المدخل أن الظروف الموضوعية أبعد تأثيرا في توجهات الشخص وتصرفاته من العوامل الذاتية ، وأن العلاقات الاجتماعية هي العنصر الأساسي للحياة الاجتماعية .

ومن القضايا التي تفرض نفسها على دعاة التحليل الشبكي ، والتي لم يلتفت إليها حتى وقت قريب ، ثلاث ، هي :

- تأثير مركز الفاعل في سلوكه .

- تعيين الجماعات الفرعية من الجماعة الرئيسة .

- طبيعة العلاقات بين الجماعات (أو التنظيمات) المختلفة .

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن دعاة تحليل الشبكات الاجتماعية لا يقدمونه كبديل لما هو موجود من مداخل للتحليل الاجتماعي ، وإنما هم يرونه مكملا ضروريا لها .

وثمة اتجاهان فى دراسة الشبكات الاجتماعية ، يركز أولهما على الجانب
الصورى فى الشبكة ، أى الشكل العام للعلاقات الاجتماعية ، ويشير الآخر إلى
أهمية مضمون - محتوى - العلاقة (World Bank) . وفى تقديرنا أنه لا معنى
لفصل بين الجانبين والتركيز على أحدهما دون الآخر .

تبقى نقطة أخيرة فى موضوع تحليل الشبكات الاجتماعية ، وهى السياق
الذى تتكون وتنشط فيه . فهى لا تظهر من لاشئ ، ولا توجد فى فراغ ، وإنما
ترتبط بسياق اجتماعى واقتصادى وسياسى وحضارى ، تحمل بصماته ، وتظل
فى علاقة تبادلية تأثير عضوية معه .

وتستحق جهود البنك الدولى فى مجال دراسة رأس المال الاجتماعى
وقياسه وتوظيفه إشارة خاصة . فمن الأنشطة التى يدعمها البنك فى مجال
البحث الاجتماعى ما يمكن أن يعد "برنامجا دائما لبحوث رأس المال
الاجتماعى" . وإلى جانب الدراسات العديدة حول تعريف المفهوم ، وتحديد
عناصره ، وتعيين أساليب توظيفه ، هناك الاجتهادات الخلاقة غير المسبوقة فى
مجال قياسه . وتولى البنك عددا كبيرا من الدراسات فى عدد غير قليل من الدول
بهدف الوصول إلى مقياس كفاء لرأس المال الاجتماعى . وتقوم هذه الدراسات
على قاعدة ما انتهت إليه جهود بلورة المفهوم إجرائيا . وعلى أساس التمييز بين :
محددات المفهوم ، وإبعاده ، وتأثيراته أى نتائجه . وفى واحدة من الدراسات
العديدة التى صدرت عن البنك - وهى من إعداد ديبا نارايان ومايكل كاسيدى
(Narayan and Cassidy) - مقياس لرأس المال الاجتماعى فى المجتمعات النامية
يستحق دراسة مستقلة .

رابعاً: بعض استخدامات رأس المال الاجتماعي كأداة تحليلية

يجرى التعامل بمفهوم رأس المال الاجتماعي على ثلاثة مستويات : (Zhao)

- الجماعات الصغيرة micro level .
- الجماعات المتوسطة meso level .
- المجتمعات الكبيرة macro level .

ونظراً لاختلاف السياق من حالة لأخرى ، تظهر اختلافات واضحة في تحديد دلالات المفهوم ، وأبعاده ، وطبيعة وعدد المؤشرات التي يعتمد عليها في البحث الإمبريقي ، وأساليب الدراسة ، وغير ذلك .

ويميل علماء الاجتماع إلى اعتباره أداة مفيدة للتحليل على المستويين الفردي والجماعات الصغيرة . أما المشتغلون بالتحليل الاقتصادي والسياسي فيتوسعون في استخدامه ، حتى ليوظفونه في تحليل عمليتي التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية ، لا في مجتمعات كاملة فقط ، وإنما في المقارنة بين مجتمعات كاملة أيضاً . ويترتب على هذا مشكلات في تعريف المفهوم وقياسه .

وفي حين يختار البعض للقياس المصادر في شبكة العلاقات الاجتماعية resources ، يركز آخرون على سعة الشبكة size ، أو مكوناتها composition ، أو كثافتها density ، والمصادر هي الأطراف المختلفة في الشبكة ، والسعة هي عدد الأطراف ، أما المكونات فهي العناصر التي تتكون منها ، ويعنى بالكثافة مستوى العلاقة بالأطراف المختلفة (قوية ، أومتوسطة ، أو ضعيفة) .

ومن المحاولات الجادة لاستخدام مفهوم رأس المال الاجتماعي في بحث إمبريقي دراسة ياندونج چاو " قياس رأس المال الاجتماعي للعمال الصينيين المسرحين " (Zhao) ، بالتركيز على دوره في الحصول على عمل مرة أخرى .

ومن جوانب القوة فى دراسة چاو :

- استخدام - واختبار - المفهوم فى المستوى الذى قدم له أصلا ، وهو المستوى الشائع لاستخدامه فى الدراسات من منظور علم الاجتماع - مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة micro level .
- التمييز بين رأس المال الاجتماعى "المتاح" ورأس المال الاجتماعى "المستخدم فعلا" ، وكذلك التمييز بين مكونين لرأس المال الاجتماعى : الرسمى formal ، وغير الرسمى informal .
- وتقديم تعريف إجرائى لكل من هذه الصور والعناصر فى رأس المال الاجتماعى ، والاستقرار على أكثر من مؤشر لكل فيها .
- اختبار فكرة فرانك جراموفيتز حول "الدور الأقوى للعلاقات الاجتماعية الضعيفة" weak ties .

ومن دراسة لمجتمعات المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، يرى أليخاندرو پورتيز ويورى سنسبىرنر (World Bank) أن رأس المال الاجتماعى يكون عادة أكبر فى الجماعات التى تتميز بخصائص سلالية وحضارية واضحة تزيد من درجة التمييز ضدها ، وهى الجماعات :

- التى تجد نفسها فى مواجهات مع جماعات أقوى .
 - التى لا تجد نصيبا عادلا من الفرص الاقتصادية والاجتماعية .
 - التى يتوافر فيها نظام جيد للاتصال الداخلى.
 - التى تستطيع أن ترضى طموحات أعضائها إلى تحقيق نواتهم .
- وحين يكون نصيب أعضاء وعناصر جماعة ما من رأس المال الاجتماعى كبيرا ، نتيجة لكونها موضوعا للتمييز أو التمييز ضدها ، فإنه قد يؤدى إلى

انغلاقها - النسبى على الأقل - فى مواجهة الجماعات الأخرى والمجتمع بعامه . وهذا مما قد يخلق صعوبات فى تكاملها مع الجماعات الأخرى ، وقد يؤدى إلى ضمور فرص أعضائها فى إقامة علاقات اجتماعية ناجحة مع غيرهم فى الجماعات الأخرى .

وفى توظيف إمبيريقى - واختبار فى الوقت ذاته - آخر لمفهوم رأس المال الاجتماعى فى مجال اتخاذ قرار الهجرة الخارجية وتنفيذه ، انتهى البرتو بالونى وآخرون (Palloni et al.) إلى أن لرأس المال الاجتماعى دورا مؤثرا فى هذا الشأن . فإلى جانب عوامل أخرى (مثل رأس المال البشرى ، والملاص المشتركة فى الأسرة المعيشية ، والأوضاع التى تعيش فيها ، وعوامل أخرى غير منظورة كثيرة جرى تحييدها) أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير واضح لرأس المال الاجتماعى . وكان مصدر رأس المال الاجتماعى فى هذه الحالة ماتوفره العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين من جهة ، والمهاجرين السابقين وغير المهاجرين من جهة أخرى ، من معلومات ، وإمكانات تقليل مخاطر الهجرة ، وفرص تعظيم احتمالات نجاحها ، وخاصة فيما يتعلق بمشكلات الاستقرار (حق الإقامة القانونية ، والحصول على عمل مناسب ، وتوافر قدر معقول من المساندة الاجتماعية) .

وفى دراسة مهمة حول الأوضاع فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الجزء الشرقى من جمهورية ألمانيا الآن) تربط بيبيتى فولكر وهناك فلاب (Volker and Flap) بين الحصول على عمل وتحقيق المكانة من جهة ، والمتوافر من رأس المال الاجتماعى من جهة أخرى . فعلى الرغم من أن الأيديولوجية الرسمية (وكانت الاشتراكية العلمية) كانت تقضى بالاعتماد على معايير عامة تعدد برأس

المال البشرى فى المحل الأول ، فإن توافر المعلومات عن فرص العمل وحظ شخص ما فى الحصول عليه والترقى فيه ارتبطت - بصورة واضحة - بشبكة العلاقات الاجتماعية المتاحة .

وإلى النتائج ذاتها نقرىبا ، انتهى توماس كوربى فى دراسة حديثة فى الموضوع نفسه فى السويد (Korpi) .

ويتكلم البعض عن رأس المال الاجتماعى ، ليس فقط بالنسبة لأشخاص أو جماعات أو روابط أو مؤسسات محددة ، وإنما بالنسبة لجماعات كاملة : حى فى مدينة ، أو مدينة ، أو مجتمع كامل . وإذا كان للحديث عن رأس المال الاجتماعى فى الحالات الأخيرة ما يبرره فى بعض الأحيان ، فإنه لا يجوز أن يقبل على الإطلاق ويبنون تحفظات قوية ، وإلا أصبح المفهوم ممتد الدلالة بحيث يتسع لآى شىء . ولا يصح أن يغيب عنا أن الوحدات الكبيرة ليست بسيطة التركيب ، وإنما هى معقدة ، وقد تكون بالغة التعقيد .

ففكرة توسيع نطاق دلالات المفهوم ليفيد فى التحليل الاقتصادى والسياسى على المستويين الأوسط والأكبر فكرة مغرية ، ولكنها تحتاج إلى جهد نظرى ومنهجى . ويبنون هذا الجهد لن يكون المفهوم مفيدا كأداة تحليلية . وترد هنا ثلاث نقاط مهمة (Woolcock) :

- تكمن كل أشكال التبادل بين الأشخاص فى علاقات اجتماعية .
- وتأخذ هذه العلاقات صورا مختلفة : ارتباطات اجتماعية ، أو ممارسات حضارية ، أو سياقات سياسية .
- وما تحققة أية شبكة اجتماعية من مكاسب - على المستويين الفردى والجماعى - ليس بغير ثمن .

والذين يتكلمون عن رأس المال الاجتماعى بالنسبة لمجتمعات بأكملها (مدينة أو دولة) لا يتفقون فى أحكامهم بشأنه ، وذلك يرجع إلى أمور منهجية مختلفة ، فى مقدمتها :

- وجود هوة واسعة بين المفهوم وإمكانات قياسه ، وبخاصة أنه ليس هناك اتفاق على دلالات محددة ومؤشرات بالذات له .
- الاعتماد على مؤشر واحد له ، وهو ليس بسيطا ، وإنما هو متعدد الأبعاد والعناصر .
- ونحن لسنا مع الذين يكيفون المفهوم ليخدم فى التحليل الاقتصادى فقط ، بوتنام مثلا ، ولا مع من يوسعون نطاق توظيفه ليفيد فى التحليل السياسى ، كما فعل كولمان . وإذا عدنا إلى أصله عند بيير بورديو نجد أنه قدمه أداة للتحليل الاجتماعى بعامة على مستوى الوحدات الصغيرة micro أساسا ، وليس على مستوى الكيانات الكبيرة macro .

ويبدو أن الانتشار الواسع لاستخدام مفهوم رأس المال الاجتماعى ، الذى يعده البعض (Paxton) انفجارا ، لم يكن بغير ثمن . ومن الآثار السلبية للانتشار الهائل والاجتهادات المتفاوتة النصيب من الكفاءة :

- التعسف فى تطويره ليخدم فى تحليل وتفسير ما لا يدخل فى مجاله الأساسى ، وبخاصة حين يستخدم فى تحليل الأوضاع فى مجتمع بأكمله (مدينة ، أو دولة) .
- وعدم التمييز بين مصدره : غير المؤسسى والمؤسسى ، وبين صورتيه : المعنوية (الثقة المتبادلة) والمادية (عضوية جماعة أو تنظيم ما) .
- الإصرار على خلق قيمة (إيجابى ، سلبى) على نتائج وتأثيرات ليس من الموضوعى تقييمها .

- الاتجاه إلى رؤيته على أنه خير مطلق ، دون إدراك لما يلزم أن يكون التعامل به على أساس ما يثار من تحفظات .

وترتيباً على هذا ، فإنه يصبح من الإشكاليات المعقدة في رأس المال الاجتماعي أنه لا يكفي أن يساعد في حل مشكلات العمل الفردي والعمل العام على مستوى جماعة ما ، وإنما يلزم أن يكون أيضاً قادراً على أن يوفر ، أو على الأقل لا يحول دون توافر ، فرص تكامل هذه الجماعة مع غيرها من عناصر البناء الاجتماعي - المجتمع - محلياً كان أو قومياً . فنجاح العمل المشترك على مستوى جماعة ما لا يصح أن يكون نقيضاً لنجاحه على مستوى العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع الأكبر ، ولا أن يكون على حسابه .

خامساً : قضايا عامة مهمة

يميز روبرت بوتنام (Putnam) بين ثلاث صور من رأس المال الاجتماعي : أولاً هي التي تساعد في تحقيق تماسك الجماعة وتكاملها bonding ، والثانية هي التي تساعد الجماعة في التعامل مع غيرها من الجماعات bridging ، والأخيرة هي التي تمكن الجماعة من التكامل مع الجماعات الأخرى في كل متناغم منسجم linking .

وفي حين يجد بعض المطلقين هذا التمييز مفيداً ، فإنهم لا يأخذونه على أنه تصنيف شامل نهائي (World Bank) .

ومن القضايا المهمة بالنسبة للسياق ما يلي (World Bank) :

- إن شبكات العلاقة الاجتماعية ليست ساكنة ، وإنما هي دينامية ، تتغير تبعاً لمتطلبات السياق .

- وفي حين تكون بعض عناصر رأس المال الاجتماعي مفيدة في تحقيق أغراض

معينة ، فإنها تكون محدودة الجدوى ، أو حتى غير مفيدة في تحقيق أغراض أخرى . فقد تكون عناصر رأس المال التي تحقق التكامل على صعيد الجماعة ضرورية في حالة السعى إلى تحقيق استقرار مهاجرين جدد ، ولكنها لا تكون كذلك في حالة العمل على تحقيق اندماجهم في المجتمع الأكبر .

- يختلف التأثير الممكن لرأس المال الاجتماعي قوة وضعفا باختلاف عناصر السياق الاجتماعي ، والسياسي ، والاقتصادي ، والحضاري .

ومن الضروري أن ندرك جيدا :

- أن رأس المال الاجتماعي قد لا يكفي وحده لتحقيق أغراض معينة ، وإنما يكون مفيدا في دعم أدوات أخرى .
- ولهذا ، فإنه يلزم أن يعول عليه مع عناصر (آليات ، وأدوات) أخرى من الواقع الاجتماعي ، حسب ما يقتضي الأمر .

وفي حين يذهب مارك جرانوفيتز إلى أن الجانب الأهم من رأس المال الاجتماعي ييلو في العلاقات الضعيفة *weak ties* ، التي تشكل الجسر بين الجماعات المختلفة ، فإن مييرسن وآخرين (Meyersen; Frank and Yasumoto) يرون أن ذلك غير صحيح في إطلاقه . وهم يشيرون - من دراسات إمبريقية - إلى أن الجانب الأهم من رأس المال الاجتماعي يتحقق من خلال العلاقات القوية الحيمة *strong ties* . فوجود علاقة حميمة بين شخصين يوجد ظرفا موثقا لأن يتعرف كل منهما إلى الأشخاص الذين يرتبطون بعلاقة وثيقة بالآخر (من الشخصين) ، وبهذا تتسع شبكة العلاقات الاجتماعية لكل منهما ، وتتوافر فيها بدائل لعناصر رأس المال الاجتماعي .

وبالنسبة للفرد والجماعة على حد سواء يسهم رأس المال الاجتماعي في

- تحقيق واحدة أو أكثر من ثلاث نتائج إيجابية (World Bank) :
- أولها هي انسياب المعلومات . فعلى سبيل المثال ، يستطيع المهاجر الوافد الجديد أن يلم بكل ما يهمه من معلومات عن الأوضاع في المهجر من عناصر معينة من شبكة العلاقات الاجتماعية .
 - الثانية هي النفوذ والتأثير الذي يباشره بعض عناصر الشبكة من نوى المراكز المفيدة من أجل تسهيل تحقيق عرض أو هدف معين .
 - النتيجة الثالثة هي التماسك - أي العصبية بتعبير ابن خلدون - بالنسبة للجماعة ، والانتماء والتكامل بالنسبة للفرد . وهذا مما يجعل كلا منهما قادرا على تحقيق مطالب الوجود والمنافسة .
- ولكن في مقابل هذه النتائج "الإيجابية" الثلاث ، قد يتسبب رأس المال الاجتماعي في حدوث سلبيات ، من أبرزها :
- ميل الجماعة إلى الانغلاق واستبعاد العناصر الخارجية ، وقد يصل الأمر إلى حد تعويق مشاركة بعض أفرادها في الحياة العامة (المجتمع الأكبر) .
 - الاتجاه إلى فرض قيود على حرية الأفراد باسم صالح الجماعة .
- ومن خصائص رأس المال الاجتماعي أنه ، على العكس من طبيعة صور رأس المال الأخرى :
- ليس في حيازة الفرد ، وإنما هو خاصية كامنة في الجماعة ، أي خارجية بالنسبة لأعضائها .
 - إن ما يتوافر فيه ينمو بالاستخدام عادة .
 - إن تخريبه أو تدمير ما يوجد منه أسهل وأسرع كثيرا من بنائه . إذ يكفي أن يصدر تصرف سيئ واحد عن أحد الأفراد ليديم علاقته بالجماعة .

- إنه يعد مكملا للصور الأخرى من رأس المال ، وليس بديلا لها أو لأى منها .
- وبصفة عامة ، هو قيمة فى حد ذاته ، بالإضافة إلى كونه وسيلة لتحقيق أغراض فردية أو مشتركة .

خاتمة

تمر النظرية الاجتماعية بأزمة ، نتيجة للعقبات التى حالت - وتحول - دون الاستفادة من الأنساق النظرية الكبرى (الماركسية ، والوظيفية بخاصة) فى تحليل الواقع الاجتماعى وتفسيره بكفاءة ، وبخاصة بعد التحولات النوعية الكثيرة التى شهدتها السنوات الأخيرة من القرن الماضى . والأولى من هذا القرن . وقد أفرزت هذه الأزمة - مما أفرزت - حركة البحث فى الآليات الاجتماعية social mechanisms ، ومن أبرز أمثلتها النظريات من المستوى الوسيط middle-range theories ، كأنوات تحليلية ، ومن أهم نماذجها نظرية روبرت ميرتون فى "النبوة التى تحقق ذاتها" self-fulfilling prophecy ، ونظرية "تحليل الشبكات الاجتماعية" (Hedstrom and Swedberg) social network analysis .

ويمكن أن نعد فكرة بيير بورديو حول رأس المال الاجتماعى اجتهدا خلاقا فى هذا المجال ، ومن هنا تأتى أهميتها الكبيرة . قدم بيير بورديو مفهوم رأس المال الاجتماعى كأداة للتحليل الاجتماعى فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى . وسرعان ما استرعى اهتمام المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى مختلف التخصصات ، حتى صار واحدا من أكثر المفاهيم - إن لم يكن أكثرها - أهمية وشيوعا .

وفى حين أن بورديو قدمه فى الأصل أداة للتحليل الاجتماعى على مستوى

الجماعات الصغيرة micro analysis ، فإن علماء الاقتصاد وعلماء السياسة اتجهوا به إلى التحليل على مستوى الجماعات الكبيرة (التي في مدينة ، المدينة ، بل والمجتمع القومي بأكمله) macro analysis . وبهذا لم يقف استخدامه على التفاعل الاجتماعي في حالة العلاقات بين الأشخاص ، وإنما اتسع ليخدم في تحليل النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية ، ليس فقط في حدود المجتمع القومي ، وإنما في حالة المقارنة بين مجتمعات أيضا .

ولم يكن غريبا أن يترتب على التوسع في استخدام المفهوم مشكلات غير هينة : في تعريفه ، وتحديد عناصره وأبعاده ، وتعيين مؤشرات ، والاستقرار على أكفأ الطرق لدراسته . فالانتشار الكبير للمفهوم والتزايد المستمر في توسيع استخدامه لم يكن بغير ثمن للصيغة التي قدم بها أصلا عند بيير بورديو . إذ إنه سمح للكثيرين من غير المتخصصين في التحليل السوسيولوجي ولا حتى الاجتماعي أن يدلوا بدلوهم فيه . وبدلا من محاولة الإسهام في بلورة أدق للمفهوم وتوضيح أكثر لعناصره وأبعاده ومؤشرات ، تسببوا في إشاعة شيء غير قليل من الضبابية حوله ، بل والتشويش على الاستخدامات السليمة له . والأمثلة على ذلك كثيرة ، مع الأسف (Morrow; Parcel and Menaghan).

وكما تأكدت كفاءة المفهوم في التحليل الاجتماعي في المجتمعات الغربية ، يتوافر الآن مايفيد بأنه ليس أقل كفاءة في تحليل الأوضاع في المجتمعات الأخرى . وفي أكثر من دراسة في الصين - على سبيل المثال - شواهد على إمكان استخدامه بكفاءة في التحليل الاجتماعي خارج المجتمعات الغربية . (Zhao) .

وهناك المئات من الاجتهادات في استخدامه في دراسات إمبريقية في موضوعات مختلفة (Woolcock) . وطبيعي أن تتفاوت في التوفيق في توظيف

المفهوم والقدرة على الإقناع . وهذا مما يستدعى بذل جهد أكبر فى بلورة المفهوم ، حتى لا يؤدي عدم الانضباط فى استخدامه إلى أن يفقد دلالاته ، وبالتالي قيمته . ومما يعين فى تحقيق هذا الغرض :

- ملاحظة أن رأس المال الاجتماعى هو الوحيد من الأنواع الأربعة لرأس المال الذى لا يملكه الشخص أو الجماعة . هو متاح ، ولكنه ليس موضوعا للتملك . وهو خارجى بالنسبة لمن يحوّزه ، وليس كامنا فيه .
- التركيز على الفكرة الجوهرية فى المفهوم ، وهى الدور المؤثر للعلاقات الاجتماعية فى حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات .
- البحث عن أنواع العلاقات الاجتماعية ، وتشكلاتها ، والأوضاع المؤسسية وغير المؤسسية التى لها دور فى تشكيلها .
- الاعتماد فى تعريف رأس المال الاجتماعى بالمصادر التى توفره أو تتيحه ، لا الآثار التى تترتب عليه أو النتائج التى يحققها .
- إدراك أن رأس المال الاجتماعى يمكن أن يستثمر فى أغراض "بناءة" و"أغراض غير بناءة" ، وأن من نتائجه ما يكون "إيجابيا" ، ومنها ما يكون "سلبيا" .

صحيح أن المفهوم لم يعد واضحا ولا محددا كما كان بعد الانتقال من تحليل السلوك الفردى وفعل الجماعات الصغيرة micro level ، من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية ، إلى تحليل المجتمعات القومية والمقارنات الحضارية macro level ، من خلال مفاهيم بالغة التجريد ، مثل : الثقة ، والتعاون ، والتبادل ، وما إليها . ولكن هذه مسئولية الذين حققوا هذه النقلة بدون جهد نظرى وإجرائى كاف .

أما ما يقال من أن بورديو لم يلتفت إلى التوظيفات والنتائج السلبية لرأس المال الاجتماعى ، فلا نظن أنه صحيح . فهذه ظاهرة كشفت عنها الاستخدامات والتطبيقات الإجرائية للمفهوم والمراجعة اللازمة له . شأنها شأن ما لوحظ من تفاوت حجم وفاعلية رأس المال الاجتماعى باختلاف الوضع الطبقي (كبار ومتوسطو أصحاب الاعمال ورجال الإدارة - مثلا - أوفر حظا من نظرائهم فى المستويات الأدنى) ونوع الجنس (الذكور أوفر حظا من الإناث) (Savage and Pickles, Li) .

وفى تقديرنا أن إزالة - أو تخفيف - الغموض الذى مايزال يلف بعض جوانب مفهوم رأس المال الاجتماعى ، وبخاصة عند الانتقال به من مستوى الجماعات الصغيرة إلى مستوى المجتمعات القومية ، والإجابة عن الأسئلة التى ثارت - وتثور - فى كثير من محاولات استخدامه ، يتطلب مراجعة جادة لأساسه النظرى ، ودراسة تراث البحث الإمبريقي ، لإلقاء ضوء أكبر على أبعاده ، ومستوياته ، وشروطه ، ومؤشراته ، والاستقرار على أكفأ الطرق لدراسته .

المصادر

1. Bourdieu, Pierre, The Forms of Capital, in John Richardson (ed.) *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*, New York, Greenwood Press, 1986, Pp. 241-258.
2. Castle, Emery, Social Capital: An Interdisciplinary Concept, *Rural Sociology*, vol. 67, no. 3 (Sept. 2002): 331-349.
3. Coleman, James S., Social Capital in the Creation of Human Capital, *American Journal of Sociology*, vol. 94, no. (1988): S 95-S120.
4. Fernandez, Roberto M., Emilia J. Castilla and Paul Moore, Social Capital at Work: Networks and Employment at a Phone Center, *American Journal of Sociology*, vol. 105, no. 5 (March 2000): 1288-1356.
5. Frank, Kenneth A. and Jeffrey Yasumoto, Linking Action to Social Structure within and between Subgroups, *American Journal of Sociology*, vol. 104, no. 3 (Nov. 1998): 642-686.
6. Fukuyama, Francis, Social Capital and Civil Society, *International Monetary Fund Conference on Second Generation Reforms*, October 1, 1999, Washington D.C. IMF, 1999.
7. Hedstrom, Peter and Richard Swedberg, Social Mechanisms, *Acta Sociologica*, vol. 39, no. 3 (Sept. 1996): 281-308.
8. Korpi, Tomas, Good Friends in Bad Times? Social Networks and Job Search among the Unemployed in Sweden, *Acta Sociologica*, vol. 44, no. 2 (June, 2001): 157-170.
9. Li, Yaojun, Mike Savage and Andrew Pickles, Social Capital and Social Exclusion in England and Wales (1972-1999), *The British Journal of Sociology*, vol. 54, no. 4 (Dec. 2003): 497-526.
10. Meyerson, Eva, Human Capital, Social Capital and Compensation: The Relative Contribution of Social Contacts to Managers' Income, *Acta Sociologica*, vol. 37, no. 4 (Dec. 1994): 383-399.
11. Mizuchi, Mark, Social Network Analysis: Recent Achievements and Current Controversies, *Acta Sociologica*, vol. 37, no. 4 (Dec. 1994): 329-343.
12. Morrow, Virginia, Conceptualizing Social Capital in Relation to the Well-being of Children and Young People: A Critical Review, *The Sociological Review*, vol. 47, no. 4 (Nov. 1999): 744-765.
13. Narayan, Deepa and Michael F. Cassidy, A Dimensional Approach to Measuring Social Capital: Development and Validation of a Social Capital Inventory, *Current Sociology*, vol. 49, no. 2 (March 2001): 59-105.
14. Palloni, Alberto, Douglas S. Massey, Miguel Ceballos, Kristin Espinosa and Mi-

- chael Spittel, Social Capital and International Migration: A Test Using Information of Family Network, *American Journal of Sociology*, vol. 106, no. 5 (March 2001): 1262-1298.
15. Parcel, Toby L. and Elizabeth G. Menaghan, Early Parental Work, Family Social Capital and Early Childhood Outcomes, *American Journal of Sociology*, vol. 99, no. 4 (Jan. 1994): 972-1009.
 16. Paxton, Pamela, Is Social Capital Declining in the United States? A Multiple Indicator Assessment, *American Journal of Sociology*, vol. 105, no. 1 (July 1999): 88-127.
 17. Putnam, Robert, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*, Princeton, N. J., Princeton University Press, 1993.
 18. Volker, Beate and Henk Flap, Getting Ahead in GDR: Social Capital and Status Attainment under Communism, *Acta Sociologica*, vol. 42, no. 1 (March 1999): 17-34.
 19. Warde, Alan and Gindo Tampubolon, Social Capital and Leisure Consumption, *The Sociological Review*, vol. 50, no. (2002): 155-180.
 20. Woolcock, Michael, Social Capital and Economic Development : Toward a Theoretical Synthesis and Policy Framework, *Theory and Society*, vol. 27, no. 2 (April 1998): 151-208.
 21. World Bank, Policy Research Initiative, Social Capital Workshop, Canada, June 2003, Report of Findings, 2003.
 22. Zhao, Yandong, Measuring the Social Capital of Laid-off Chinese Workers, *Current Sociology*, vol. 50, no. 4 (July 2002): 551-571.

Abstract

SOCIAL CAPITAL A Tool of Social Analysis

Ezzat Hegazy

Social capital is one of the latest additions to the tools of social analysis. Introduced by Pierre Bourdieu more than a quarter of a century ago, as a tool of social analysis at the micro level - individual and small group actions - some analysts have extended its use to the macro level - societal and even international comparisons. The present study outlines the history of the concept, discusses attempts to define, measure and its uses, and suggests means to refine its abilities.

معالجة قضية تعاطي وإدمان المخدرات في الكتب المدرسية*

آمال كمال**

يتناول هذا المقال نتائج بحث أجرى حول معالجة الكتب المدرسية المصرية لقضية التعاطي والإدمان . وقد اعتمد البحث علي تحليل مضمون المقررات المدرسية خلال المرحلتين الابتدائية والإعدادية . وقد تم تحليل ٧٨ كتابا في المقررات التالية : اللغتين العربية والإنجليزية ، والتربية الدينية الإسلامية والمسيحية ، والدراسات الاجتماعية ، والعلوم . وكشفت النتائج عن ضالة اهتمام المقررات الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي بقضية التعاطي والإدمان ، وكان مقدرا اللغة العربية والعلوم أكثر المقررات اهتماما بتناول القضية .

تقديم

يقوم الكتاب المدرسي - ولاسيما بمرحلة التعليم الأساسي- بدور كبير في تكوين الثقافة وتنمية المفاهيم والاتجاهات ، فهو لا يزال من أهم الوسائل المؤثرة في التعليم ، ومن خلاله ينطبع في ذهن الطالب العديد من المفاهيم والقيم والاتجاهات المطروحة نحو الآخر والعالم الخارجى^(١) . حيث تعد الكتب المدرسية - وخصوصا

* يمثل هذا المقال فصلاً من البحث الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مع صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي والمجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان بعنوان "ثقافة المخدرات لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي" .
وتكونت هيئة البحث من كل من الأستاذة الدكتورة عزة كريم مشرفاً ، والأستاذ الدكتور عطية مهنا ، والدكاترة ماجدة عبد الفتحي ، وإمام حسنين ، وموسى فايد ، وآمال كمال ، وهبة أبو العليم ، والأستاذة وفاء الشاعر .

** خبير الإعلام ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٦ .

تلك التى تتناول العلوم الإنسانية والاجتماعية - مصدراً رئيسياً يكتسب منه الطالب مواقفه ومعتقداته ومشاعره حيال عالاه الخاص وحيال الآخرين، والذى تغطى النشء المعلومات الضرورية للتعرف على التاريخ الإنسانى وثقافات العالم الذى يعيشون فيه ^(٣) .

وتتدرج المعلومات التى يتلقاها الطالب عن موضوع المخدرات من خلال المقررات الدراسية فى إطار الجهود التى تستهدف الوقاية الأولية من الوقوع فى براثن التعاطى والإدمان ، حيث تعمل على تبصير الطلاب فى تلك المرحلة المبكرة بخطورة تعاطى المواد المخدرة على صحة الفرد والمجتمع .

وتزداد أهمية تنمية الوعى بخطورة التعاطى والإدمان لدى الطلاب فى مراحل التعليم الأساسى فى ضوء نتائج البحوث العلمية التى أظهرت أن الغالبية العظمى من المتعاطين للمواد النفسية يبدون فى التعاطى فى المدى العمرى ١٤-١٦ سنة ^(٣) ، وأن المقررات الدراسية تأتى فى مكانة متأخرة بين قائمة مصادر معلومات الطلاب عن المخدرات والإدمان ، الأمر الذى يثير الحاجة إلى بحث مدى اهتمام الكتب المدرسية بالقضية ، وطبيعة تناولها للأبعاد المختلفة لها ، حيث إن أية محاولة لتطوير المقررات لابد أن تستند إلى رؤية تحليلية نقدية للواقع الراهن، وذلك سعياً وراء التطوير لتحقيق مزيد من الفعالية للعملية التعليمية وتأثيرها على النشء .

وقد أسفرت مراجعة التراث العلمى عن ندرة الدراسات التى أجريت على مضامين المقررات الدراسية للتعرف على كم وطبيعة الموضوعات التى تدرس للطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة حول المخدرات ، ومدى كفاية ذلك فى تشكيل الوعى بخطورة القضية لدى النشء ^(٤) .

ومن هذا المنطلق ، ولتدعيم الدراسات الخاصة بنور المقررات التعليمية فى

التأثير على ثقافة المخدرات لدى الطلاب ، تهدف هذه الورقة إلى تحليل مضامين المقررات التعليمية المصرية في مرحلة التعليم الأساسى ؛ للكشف عن مدى اهتمامها بقضية تعاطى المخدرات والإدمان ، وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع ؛ بهدف تشكيل الوعى فى هذه المرحلة العمرية المبكرة فى حياة الفرد بخطرورة التعاطى والإدمان .

وقد اعتمد التحليل على إثارة عدة تساؤلات هامة تعتمد على تساؤل رئيسى مؤداه : ما مدى اهتمام المقررات التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى بمشكلة المخدرات ، وما مظاهر ذلك الاهتمام ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية على النحو التالى :

- أ - فى أى صف دراسى يبدأ تقديم أبسط المعلومات حول المخدرات للطلاب فى مرحلة التعليم الأساسى من خلال الكتاب المدرسى ؟
 - ب - أى الصفوف الدراسية التى يتم فيها تقديم معلومات حول القضية من خلال الكتاب المدرسى ، وأى الصفوف التى يتم إغفال القضية فيها وعدم إلقاء الضوء عليها ؟
 - ج - ما المقررات الدراسية التى تقدم من خلالها المعلومات حول القضية محل الدراسة للطلاب ؟
 - د - ما مساحة اهتمام المقررات الدراسية المختلفة بالقضية ؟
 - هـ - ما الجوانب والأفكار الرئيسية التى تعرض المقررات التعليمية من خلالها القضية محل الدراسة ؟
 - و - ما الجوانب التى يتم إغفالها عند عرض القضية فى المقررات الدراسية ؟
 - ز - ما الأدلة والبراهين التى يستند إليها الكتاب المدرسى فى التدليل على خطورة المخدرات وآثارها السلبية ؟
- وفى ضوء ذلك ، تم الاستعانة بالأساليب الآتية :

١ - مدخل التحليل الثقافى

استند هذا البحث إلى مدخل التحليل الثقافى الذى يساعد فى تفسير التغيرات الاجتماعية ، حيث يتفق مع هدف الدراسة الذى يسعى للكشف عن دور التعليم فى صياغة عقول الناشئة ، وتشكيل وعيهم بخطورة قضية تعاطى المخدرات والإدمان .

٢ - تحليل المضمون

تم الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون الكمي الكيفى ؛ بهدف تحليل محتوى الكتب المدرسية بأسلوب موضوعى مقنن ومنظم ، يتيح التوصل إلى استدلالات علمية دقيقة ، تكشف عن مدى اهتمام الكتب - موضع التحليل - بقضية تعاطى المخدرات والإدمان ، وطبيعة ذلك الاهتمام .

وقد تمثلت وحدة التحليل فى "الدرس" باعتبار كل درس فى المقررات الدراسية يمثل موضوعا متكاملًا يعالج قضية معينة ، بينما كانت الفكرة هى وحدة التسجيل . وقد تم تحليل كافة الكتب المدرسية التى خضعت للدراسة فى مرحلة التعليم الأساسى .

الكتب الدراسية موضع التحليل

تم اختيار الكتب المدرسية خلال مرحلة التعليم الأساسى - الابتدائية والإعدادية - من الصف الأول الابتدائى إلى الصف الثالث الإعدادى ، وذلك بأسلوب الحصر الشامل لجميع الكتب المدرسية التى تقدم للطالب فى المقررات الدراسية التالية :

- اللغة العربية (كتب القراءة ذات الموضوعات المتعددة) .
- التربية الدينية الإسلامية .

- التربية الدينية المسيحية .

- الدراسات الاجتماعية .

- العلوم .

- اللغة الإنجليزية .

وقد بلغ عدد الكتب الدراسية التي خضعت للتحليل ٧٨ كتاباً ، بواقع ستة كتب لكل صف من الصفوف الدراسية الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية ، واثنى عشر كتاباً لكل من الصفين الرابع والخامس الابتدائي و صفوف المرحلة الإعدادية الثلاثة .

جدول (١)

الكتب الدراسية موضع التحليل

الصف الدراسي	عدد الكتب موضع التحليل	عدد الصفحات	عدد الدروس
الأول الابتدائي	٦	٣٦٣	٧٧
الثاني الابتدائي	٦	١٨٥	٨٠
الثالث الابتدائي	٦	١٩١	٧٠
الرابع الابتدائي	١٢	٧٢٨	١٢٧
الخامس الابتدائي	١٢	٦٠٣	١٥٦
الأول الإعدادي	١٢	٧٦٨	١٤٢
الثاني الإعدادي	١٢	٨٠٣	١٥٨
الثالث الإعدادي	١٢	٩٦٨	١٦١
الإجمالي	٧٨	٤٥٠٩	٩٧١

تشير بيانات الجدول (١) إلى أنه بلغ عدد صفحات الكتب موضع التحليل ٤٥٠٩ صفحة ، توزعت على صفوف المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مقررات : اللغة العربية ، والتربية الدينية ، والعلوم ، والدراسات الاجتماعية ، واللغة الإنجليزية. كما يتضح من بيانات الجدول التدرج في عدد الكتب المدرسية وحجمها وفق تطور النمو العقلي للطلاب .

كذلك تشير البيانات إلى التدرج في كم الدروس التي يتلقاها الطالب سنويا في المقررات الدراسية موضع التحليل ، حيث بلغت ٧٧ درساً في الصف الأول الابتدائي ، وتدرجت حتى بلغت ١٦١ درساً في الصف الثالث الإعدادي . وقد صاحب ذلك التطور الكمي في المقررات الدراسية تطوراً كيفياً بلا شك في نوعية الموضوعات محل الدراسة ، وفي درجة العمق التي يتم من خلالها طرح الموضوعات وتناولها من خلال تلك المقررات. هذا وقد بلغ إجمالي عدد الدروس التي خضعت للتحليل ٩٧١ درساً في مرحلة التعليم الأساسي في الكتب الدراسية موضع التحليل .

النتائج

أسفر تحليل المضمون عن عدة نتائج هامة تحدد فاعلية المقررات الدراسية في تكوين ثقافة المخدرات لدى الطلاب ، وتشتمل على الآتي :

١ - تقديم معلومات تمهيدية قبل التناول المباشر لقضية المخدرات

أ - تشير نتائج البحث إلى أن بداية تقديم معلومات - بشكل مباشر - حول قضية تعاطي المخدرات والإدمان في المقررات التعليمية لطلاب مرحلة التعليم الأساسي كانت في الصف الخامس الابتدائي ، وكان ذلك من خلال مقررات اللغة العربية والدراسات الاجتماعية والعلوم .

ويعنى ذلك تأخر تلقي الطلاب لمعلومات دقيقة حول المخدرات والإدمان حتى بلوغهم سن الحادية عشرة تقريباً . الأمر الذي يشير إلى خطورة ما يسفر عنه ذلك من قصور المقررات الدراسية عن القيام بدورها في إمداد الطلاب بالمعلومات حول التعاطي منذ سن مبكرة ، لاسيما إذا

نظرنا إلى ذلك في ضوء نتائج الدراسات الميدانية التي أسفرت عن أن بدء سن التعاطي يكون في سن مبكرة ١٤-١٦ عاما .

ب - كما كشفت نتائج التحليل عن تنوع الموضوعات والقضايا التي قدمت من خلال المقررات الدراسية في الصفوف الأربعة الأولى من التعليم الابتدائي ، والتي تعنى بغرس قيم إيجابية وتنمية السلوكيات القوية لدى الطلاب بشكل عام ، بدون الحديث بشكل مباشر عن قضية التعاطي والإدمان ، تلك الموضوعات التي استهدفت تقديم معلومات مبسطة عن المجتمع الصغير الذي يعيش فيه الطالب ، كالأسرة ، والمدرسة ، والبيئة المحيطة بالطفل كالحوانات والطيور^(٤) . هذا فضلا عن إلقاء الضوء على بعض العادات ، وغرس قيمة العمل لدى الطالب ، وتدعيم قيم احترام الوالدين وطاعتهم^(٥) ، وغرس قيم الانتماء للوطن والإخلاص في العمل^(٦) .

ج - كما بدأ مقرر اللغة العربية في الصف الرابع الابتدائي في تخصيص وحدة دراسية كاملة (تشمل أربعة دروس) تعنى بالحديث عن الصداقة ، وأهميتها في حياة الفرد ، وحسن اختيار الصديق الصالح الذي يتمسك بالمبادئ والقيم ، ويتخلى عن المفاصد والشرور . ويؤكد الكتاب المدرسي أن صحبة الأخيار تكسب الخير، وصحبة الأشرار تجلب الشر، وذلك بشكل عام دون التطبيق على سلوكيات سلبية معينة - تتصل بتعاطي المواد المخدرة أو بغير ذلك - وذلك بهدف تعريف الطالب مفهوم الصداقة الحقّة ، وأهمية حسن اختيار الصديق^(٧) .

د - أما مقرر التربية الدينية الإسلامية ، فقد اهتم بغرس السلوكيات الحميدة في نفوس الطلاب في هذه السن المبكرة . فبعد أن عنى بتقديم أركان الإسلام وأسس العقيدة الإسلامية والسيرة النبوية الشريفة في الصف الأول الابتدائي^(٨) ، خصص في الصف الثاني الابتدائي وحدتين من جملة خمس

وحدات للآداب الإسلامية والمعاملات ، تناول من خلالها موضوعات مثل :
آداب الحديث ، وحقوق الجار ، والعطف على الحيوان^(١٠) .

هـ - خصصت المقررات الدراسية فى الصف الثالث الابتدائى وحدة كاملة
عن المعاملات (من إجمالى ٤ وحدات) ، تناول من خلالها مقرر التربية
الدينية الإسلامية آداب الطريق ، وآداب الاستئذان ، ومراعاة حقوق
الآخرين^(١١)؛ وذلك بهدف غرس بعض السلوكيات الإيجابية فى نفوس
الطلاب فى هذه المرحلة المبكرة ، مثل حقوق الآخرين كالزملاء والجيران ،
ومسئولية كل فرد فى الالتزام بالآداب العامة ، وغيرها من الفضائل التى
يدعو إليها الإسلام .

و - كما عنى مقرر التربية الدينية الإسلامية فى الصف الرابع الابتدائى بغرس
السلوكيات الطيبة فى نفوس الطلاب ، وبيان موقف الدين الإسلامى منها ،
مثل عدم القش والخداع ، وأهمية الوفاء بالعهد^(١٢) ؛ وذلك بهدف أن يميز
الطالب بين القيم الإيجابية والسلبية ، وأن يتحلى بالصفات الحميدة فى
تعامله مع الآخرين .

ز - كذلك اهتم مقرر التربية الدينية المسيحية فى الصفوف الأربعة الأولى من
المرحلة الابتدائية بغرس بعض القيم والسلوكيات التى تهدف إلى تنشئة
الطالب تنشئة سوية وفقا للقيم الدينية . على سبيل المثال ، تناولت تلك
المقررات : سلوك المسيحى فى المجتمع^(١٣) ، وبعض الفضائل الإنسانية
مثل المحبة ومعاونة الآخرين^(١٤) ، وبعض القيم السلوكية مثل آداب الحديث ،
وبعض خطايا اللسان والغضب وعلاجه ، والعلاقات مع الآخرين ؛ وذلك
بهدف التعرف على آداب الحديث ، والتعامل مع الناس برفق وطاعة وصايا
الله^(١٥) .

٢ - الإشارة الصريحة لقضية المخدرات

وعلى الجانب الآخر ، فقد أسفرت نتائج تحليل المقررات الدراسية فى مرحلة التعليم الأساسى عن أن الإشارة الصريحة فى تلك المقررات لقضية تعاطى المخدرات أو إيمانها قد بدأت فى الصف الخامس الابتدائى فى مقررات اللغة العربية (الفصلين الدراسيين الأول والثانى) ، والدراسات الاجتماعية فى الفصل الدراسى الثانى ، وفى مادة العلوم فى الفصل الدراسى الأول ، فى حين لم تشر المقررات الدينية الإسلامية والمسيحية فى الصف الخامس الابتدائى لتلك القضية بشكل مباشر .

أ - وتسفر هذه النتائج عن أن الإشارة الصريحة للقضية لم تظهر خلال ثلاثين كتاباً درسها الطالب فى الصفوف الأربعة الأولى من المرحلة الابتدائية ، الأمر الذى يعكس تأخر الاهتمام بالقضية ، وعدم الإشارة المبكرة إليها . على سبيل المثال ، فقد اهتم مقرر العلوم بالصف الخامس الابتدائى - الفصل الدراسى الأول - بالحديث عن القضية محل الدراسة من خلال درس الجهاز التنفسى والجهاز الدورى ؛ وذلك بهدف تقديم معارف علمية حول الموضوع ، واكتساب عادات واتجاهات صحية سليمة للمحافظة على صحة الجهاز التنفسى^(١٦) .

ب - أما مقرر اللغة العربية فى الصف الخامس الابتدائى ، فقد تحدث - فى الفصل الدراسى الأول - عن الموضوع محل الدراسة من خلال درس "البيئة الصالحة" ، وقد ركز - بشكل أساسى - على التدخين وآثاره على صحة الفرد وتلوث البيئة^(١٧) . كما تناول فى الفصل الدراسى الثانى قضية المخدرات من خلال درس "العادات بين النفع والضرر" . ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الفكرة الأساسية للدرس تدور حول تقديم

نماذج العادات والسلوكيات الغذائية والصحية المفيدة والضارة للإنسان ، فإن الإشارة لقضية المخدرات وردت فى الأسئلة الملحقه بالدرس ، لاسيما من خلال سؤال ابتكارى يطلب من الطلاب كتابة قصة تشير إلى الآثار السلبية لتناول المخدرات على أحد الشباب ، مما أدى به إلى إهمال العمل ودخول السجن .

كما ورد الاهتمام بالقضية من خلال درس آخر بعنوان "طاعة الله واجبة" يستند إلى بعض الآيات القرآنية التى تؤكد على تحريم الخمر، وخطورة المواد المخدرة على صحة الفرد وأخلاقه وعلى المجتمع^(١٨) .

ج - أما مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الابتدائى ، فقد أشار إلى قضية المخدرات إشارة طفيفة ضمن درس "السكان فى البيئة الصحراوية"، حيث ذكر أن "الدولة تراقب المناطق الصحراوية على الحدود لمنع تهريب المخدرات إليها حرصا على إنقاذ الشباب من الإدمان"^(١٩) .

٢ - المقررات الدراسية التى تناولت القضية فى مرحلة التعليم الأساسى

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الإشارة الصريحة للقضية قد ظهرت فى ١٤ كتابا من جملة ٧٨ كتابا موضع التحليل بنسبة ١٨٪ ، وتركز هذا الاهتمام فى الصفوف من الخامس الابتدائى إلى الثالث الإعدادى (جدول ٢) . الأمر الذى يشير إلى ضآلة مساحة الاهتمام بالقضية فى تلك المرحلة العمرية الهامة التى يمر بها النشء ، والتى تزداد خلالها المطومات المتباينة حولهم ، سواء الصحية أو المضللة من مختلف مصادر المعرفة فى المجتمع ، كما تتضح خطورة ضآلة حجم المعلومات المقدمة للنشء فى هذه المرحلة العمرية التى يتزايد خلالها تأثير جماعة الرفاق بانتقال التأثير على سلوكيات الأطفال من الأسرة إلى الأقران .

وقد توزعت المعلومات المتعلقة بالقضية على المواد الدراسية محل الدراسة كالآتي :

- أ - كانت مادة العلوم أكثر المواد اهتماما بهذه القضية وخطورتها على صحة الفرد وأثارها السلبية على المجتمع ، حيث تناولتها كتب العلوم فى الصفوف الدراسية من الخامس الابتدائى وحتى الثالث الإعدادى .
 - ب - تركز الاهتمام بهذه القضية فى مقرر اللغة العربية فى كتب الصفين الخامس الابتدائى والأول الإعدادى فى الفصلين الدراسيين لكل منهما . كما اهتمت كتب التربية الدينية المسيحية بالقضية ، وأوردت بعض المعلومات والمعارف فى الصفين الأول والثالث الإعدادى .
 - ج - كانت الإشارة للموضوع فى مقرر الدراسات الاجتماعية عابرة كما سيتضح فيما بعد . أما مادة اللغة الإنجليزية ، فقد أغفلت الإشارة للموضوع تماما بين الكتب المقررة على طلاب مرحلة التعليم الأساسى ، ويفسر ذلك فى ضوء كون بداية دراسة اللغة الإنجليزية تتمثل فى الصف الرابع الابتدائى ، حيث ينصب الاهتمام على تعليم الحروف والمفردات البسيطة للغة ، ثم التدرج إلى التركيبات اللغوية الأساسية التى من الضروري أن يتعلمها الطالب فى بواكير دراسة اللغة ، كذلك فإن الموضوعات المقررة للدراسة تكون مبسطة تدور حول البيئة المحيطة بالطالب فى مدرسته وفصله ، مما ينعكس فى إغفال التعرض لموضوعات وقضايا أخرى أكثر تعقيداً مثل التعايش والإدمان .
- ومن ثم ، يتضح من نتائج التحليل الانخفاض الواضح لكم الكتب الدراسية التى تناولت القضية ، إذ لم تتعد ١٤ كتابا بنسبة ١٨٪ من إجمالى الكتب موضع التحليل فى مرحلة التعليم الأساسى . هذا فضلا عن ضالة الاهتمام بالقضية فى

الدروس المقررة فى الكتب المختلفة ، إذ لم تتعد الدروس التى تناولت القضية بشكل مباشر ١٦ درساً بنسبة ١٦٪ من إجمالى الدروس المقررة فى تلك المرحلة ، فى حين كانت نسبة الدروس التى لم تتعرض للقضية ٩٨٪ (٩٥٥ درساً) . الأمر الذى يشير إلى ندرة المعلومات المقدمة للطلاب فى التعليم الأساسى ، على الرغم من خطورة هذه القضية وآثارها المدمرة على النشء ، وانخفاض سن بدء التعاطى (جول ٢) .

جدول (١٧)

الكتب الدراسية التي تناولت قضية التطورات والأدوات

المصدر الدراسي	عدد الكتب التي تناولت القضية	المواد الدراسية التي تناولت القضية	عدد الكتب التي لم تتناول القضية	الإجمالي	عدد الكتب مرفوع التحليل	عدد الكتب التي تناولت القضية
الأول: الابتدائي	-	-	٦	٦	٧٧	-
الثاني: الابتدائي	-	-	٦	٦	٨٠	-
الثالث: الابتدائي	-	-	٦	٦	٧٠	-
الرابع: الابتدائي	-	-	١٧	١٧	١٣٧	-
الخامس: الابتدائي	٤	لغة عربية (الفصلين الدراسيين) ، دراسات اجتماعية ، علوم لغة عربية (الفصلين الدراسيين) ، تربية دينية مسيحية ، علوم دراسات اجتماعية (الفصلين الدراسيين)	٨	١٢	١٥٦	٦
الأول: الإعدادي	٤	لغة عربية (الفصلين الدراسيين) ، دراسات اجتماعية ، علوم لغة عربية (الفصلين الدراسيين) ، تربية دينية مسيحية ، علوم دراسات اجتماعية (الفصلين الدراسيين)	٨	١٢	١٤٢	٥
الثاني: الإعدادي	٢	لغة عربية (الفصلين الدراسيين) ، دراسات اجتماعية ، علوم لغة عربية (الفصلين الدراسيين) ، تربية دينية مسيحية ، علوم دراسات اجتماعية (الفصلين الدراسيين)	١٠	١٢	١٥٨	٢
الثالث: الإعدادي	٤	لغة عربية (الفصلين الدراسيين) ، دراسات اجتماعية ، علوم لغة عربية (الفصلين الدراسيين) ، تربية دينية مسيحية ، علوم دراسات اجتماعية (الفصلين الدراسيين)	٨	١٢	١٦١	٣
الإجمالي	١٤	٦٤	٧٨	١٦٠	٩٧١	١٦
النسبة المئوية	٧٨٪	٨٢٪	٨٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٦٪

٤ - مساحة الاهتمام بقضية المخدرات ضمن المقررات الدراسية

تعكس نتائج تحليل المضمون ضالة اهتمام المقررات التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى بالقضية محل الدراسة، حيث لم يتم تخصيص وحدة دراسية كاملة للقضية لدراستها من مختلف جوانبها ، سواء الأسباب ، أم المظاهر ، أم الآثار، وموقف الدين والقانون والمجتمع منها بشكل يحقق للنشء الوقاية من الوقوع فى هذا الخطر الداهم ، وذلك على الرغم مما أسفر عنه التحليل من اهتمام واضح بموضوعات أخرى - مثل البيئة - وتكرار تناولها ، سواء خلال المقرر الدراسى فى صف معين ، أم على مدار أكثر من صف دراسى بمستويات متدرجة من العمق ليلائم درجة النمو الفكرى للطالب فى تلك المرحلة المبكرة من حياته الدراسية^(٢٠). وفى هذا المجال تشير النتائج إلى الآتى :

- أ - لم يخصص فى كل الكتب الدراسية موضع التحليل خلال مرحلة التعليم الأساسى سوى درس واحد بأكمله لقضية المخدرات ، وذلك فى مادة العلوم فى الصف الثانى الإعدادى^(٢١) وذلك بنسبة ١/٣ من إجمالى الدروس موضع التحليل . الأمر الذى يشير إلى ضعف الاهتمام بالقضية ، وعدم تقديم معلومات وافية ودقيقة عنها فى المقررات الدراسية . وقد تناول هذا الدرس موضوع المخدرات من مختلف الجوانب : مفهوم المخدرات ، وأنواع المواد المخدرة ، والأسباب المختلفة لتعاطى المخدرات ، والآثار السلبية للتعاطى على الفرد والمجتمع ، وسبل الوقاية والعلاج من الإدمان .
- ب - لم تتعد المساحة التى شغلتها قضية المخدرات فقرة أو عدة فقرات فى خمسة ندرس فقط فى كافة الكتب موضع التحليل (بنسبة ٢٥ر٣١٪) من إجمالى الدروس التى تناولت القضية ، فى حين أن هذه النسبة لا تتعدى ٥٪ من إجمالى الدروس موضع التحليل .

وقد تركزت هذه المساحة من الاهتمام فى مادتى العلوم واللغة العربية فى الصفين الأول الإعدادى والخامس الابتدائى ، وذلك فى دروس تتعلق بالجهاز التنفسى والدورى فى جسم الإنسان ، والتلوث وأضراره ، وفى التربية الدينية المسيحية فى الصفين الأول والثالث الإعدادى ، حيث ورد الاهتمام بالقضية فى شكل فقرة ضمن الحديث عن القيم السلوكية فى الدين المسيحى، واختيار الصديق الصالح فى الفصل الأول الإعدادى، وفى مؤهلات دخول السماء والممنوعين منها فى الصف الثالث الإعدادى^(٣٧).

ج - لم تتعد النسبة الغالبة من مساحة اهتمام المقررات التعليمية - موضع التحليل - بقضية المخدرات ورود تلك القضية فى شكل جملة أو عبارة (٨ تكرارات) بنسبة ٥٠٪ من إجمالى الدروس التى تناولت القضية ، فى حين لم تتعد نسبتها ٨٪ من جملة الدروس موضع التحليل . الأمر الذى يعكس ضعف الاهتمام بالقضية فى الكتب الدراسية ، وضالة الإشارة إليها، مما ينعكس فى انخفاض إدراك الطالب فى تلك المرحلة لخطورتها وآثارها السلبية عليه .

وقد كانت أكثر الصفوف الدراسية التى أشارت للقضية فيما لا يتعدى عبارة واحدة ضمن ثنايا الدروس المقررة : الصفوف الخامس الابتدائى ، والأول والثالث الإعدادى ، وتركز ذلك فى مادتى العلوم واللغة العربية ، هذا فضلا عن الدراسات الاجتماعية. وقد ورد فى دروس متنوعة تتناول قضايا متباينة ، منها - على سبيل المثال - دروس تتعلق بالبيئة الصالحة والصحة والإنتاج ، وتلوث الهواء ، والأمراض التى تصيب الإنسان ، والمناعة وغيرها^(٣٨).

د - لم تتجاوز الأسئلة والتدريبات التى تضمنتها المقررات الدراسية موضع

التحليل - والتي عنيت بقضية تعاطى المخدرات والإدمان - ٣ تكرارات بنسبة ١٨,٧٥٪ من إجمالي الدروس التي تناولت القضية ، في حين كانت نسبتها ٢٪ من جملة الدروس الخاضعة للتحليل ، وقد وردت هذه الأسئلة تحديدا في كتب اللغة العربية في الصفين الخامس الابتدائي والأول الإعدادي ، والعلوم في الصف الثاني الإعدادي .

ومن الجدير بالذكر أن وضع قضية ما في الأسئلة والتدريبات الملحق بالدروس من شأنه لفت انتباه الطالب إلى أهمية تلك القضايا والعمل على تثبيتها في الذهن ، وإثارة الاهتمام بمختلف جوانبها ، كما يعكس أيضا إدراك مؤلف الكتاب لأهمية تلك القضايا ، وضرورة تقديم معلومات وافية حولها للطالب في الكتاب المدرسي .

ومن أبرز الأمثلة على الأسئلة والتدريبات التي وردت في الكتب المقررة ، والتي تناولت موضوع المخدرات والإدمان ، طلب من الطالب كتابة قصة خيالية تبين كيف أدت المخدرات بشاب أغراه صاحبه لتناولها إلى : إهمال عمله وبخوله السجن^(٢١).

ومثال آخر طلب من الطالب أن يحدد موقفه ممن يدخن في المواصلات العامة ، وأن يكتب بعض اللوحات الإرشادية عن عدم التدخين^(٢٢)، حيث قدم الكتاب المدرسي هذا السؤال في إطار تطبيق على القضية ، وذلك في أحد الدروس التي تشير إلى أهمية تقضيل المصلحة العامة على الخاصة ، وأن الحرية ليست مطلقة بل مقيدة ، ومسئولية الجماعة تجاه الفرد الخارج على الشرع والقانون^(٢٣).

تشير تلك النتائج إلى أنه على الرغم من أهمية التدريبات كوسيلة تطبيقية تفيد في تثبيت المعلومات لدى الطالب ، وتعمل على إثارة اهتمامه

بجوانب معينة ذات صلة بالموضوعات محل الدراسة ، على الرغم من ذلك فإن المقررات لم تشر إلا إلى إشارات طفيفة ومتناثرة في الأسئلة والتدريبات إلى تلك القضية الهامة ، والتي تمثل إحدى القضايا الرئيسية المتضمنة في المقررات الدراسية .

هـ - أسفرت النتائج عن أن الإشارة للقضية - موضع الدراسة - تمت بشكل محدود ، من خلال ذكر كلمة المخدرات أو الإدمان أو الكحوليات فقط ، وقد ورد ذلك ثلاث مرات بنسبة ١٨,٧٥٪ من إجمالي الدروس التي تناولت القضية ، وبنسبة ٣٪ من جملة الدروس الخاضعة للتحليل . على سبيل المثال في مقررات الدراسات الاجتماعية ، حينما يتم الإشارة إلى المخور ضمن صابرات أو واردات بعض الدول^(٣).

جدول (٣)

مساحة الاهتمام بالقضية في الكتب المدرسية

مساحة الاهتمام	ك	% *	% **
وحدة	-	-	-
درس	١	٢٥٪	١٪
فقرة أو أكثر	٥	٢٥٪	٥٪
جملة / عبارة	٨	٥٠٪	٨٪
غلاف	-	-	-
أسئلة وتدريبات	٣	١٨,٧٥٪	٣٪
كلمة فقط	٣	١٨,٧٥٪	٣٪

* النسبة محسوبة وفقاً لعدد الدروس التي تناولت القضية ، ويمكن أن يتضمن الدرس أكثر من شكل (عدد الدروس ١٦ درساً) .
 ** النسبة محسوبة وفقاً لعدد الدروس الخاضعة للتحليل وهي ١٧١ درساً .

وتسفر قراءة الجدول (٣) عن انخفاض حاد في الاهتمام بالقضية في المقررات الدراسية ، وعن محدودية مساحة ذلك الاهتمام على مستوى المقررات التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي ، مما ينعكس في تراجع مكانة الكتب المدرسية ضمن قائمة مصادر معلومات الطلاب عن المخدرات والإدمان ، وتصور

هذه الكتب عن القيام بنورها فى توعية الطلاب وتكوين ثقافة مضادة للتعاطى والإدمان .

٥ - السياق الذى ورنث خلاله المادة الدراسية عن تعاطى وإدمان المخدرات

ينصح الخبراء والمتخصصون بضرورة الالتزام بالأسلوب التربوى المتكامل بدلا من أسلوب التلقين عند توجيه جهود التوعية بخطورة المخدرات ، حيث إننا بصدد الحديث عن مخدر ما فى سياق سلوكى ، أى من حيث هو مؤثر فى تشكيل السلوك ، ومن ثم فالواجب تقديمه فى سياق قيمى متكامل ، حيث تقدم المعلومة فى سياق يحدد معناها أو قيمتها ، مع مراعاة مستوى الارتقاء النفسى والعقلى للنشء الذى نخاطبه^(٢٨) . لذا كان من الضرورى التعرف على السياق الذى وردت خلاله المضامين الدراسية حول المخدرات . ولقد أسفرت نتائج التحليل كما هو موضح بجول (٤) عما يلى :

أ - تم تناول قضية تعاطى المخدرات والإدمان ضمن المقررات الدراسية

- موضع التحليل - ضمن سياقات متنوعة ، شكلت مداخل متباينة لمعالجة

القضية وتقديمها للطلاب بشكل يتلاءم مع درجة نموه العقلى وطبيعة الموضوعات التى يقدمها المقرر حول القضية .

ب - كانت الموضوعات الطبية والصحية التى تخص صحة الفرد وسلامته أكثر

السياقات التى تضمنت الحديث عن القضية - موضع الدراسة - بنسبة

٢٥ر٣١٪ من إجمالى الدروس التى تناوأت القضية ، واهتمت بالإشارة إلى

هذه القضية ، وبيان أخطار المخدرات على صحة الفرد^(٢٩) .

ج - يأتى فى المرتبة الثانية الموضوعات الاجتماعية التربوية التى تهتم ببث القيم

الإيجابية السليمة وغرسها فى النشء بنسبة ٢٥٪ من إجمالى الدروس

التي تناولت القضية ، وقد ورد ذلك - بصفة أساسية- فى مقررى اللغة العربية والتربية الدينية ، حيث اهتمت هذه الكتب ببيان قيمة العمل فى حياة الإنسان ، والاختيار الصحيح للأصدقاء ، وواجبات المواطن وحقوقه ، وقيمة السلام والأخوة بين الناس^(٢٠) .

د - تعادل حجم تناول المقررات الدراسية لقضية المخدرات والإدمان ضمن كل من السياق الدينى والسياق البيئى بنسبة ١٨٧٥٪ لكل منهما (٣ تكرارات لكل منهما) ، حيث اهتمت الكتب من خلال السياق الدينى ببث القيم الدينية والإشارة إلى موقف الدين الإسلامى والدين المسيحى من تعاطى المخدرات والإدمان . أما السياق البيئى ، فقد تنوعت الإشارة إليه بين أكثر من مقرر ، فقد اتضح تزايد اهتمام مقررات اللغة العربية والعلوم بالموضوعات البيئية ، حيث تم تناول قضية البيئة ومواردها ، والتوازن البيئى ، والتلوث وأضراره^(٣١) .

هذا ، فى حين كانت الإشارة طفيفة من خلال مقرر الدراسات الاجتماعية ، إذ لم يتعد الاهتمام بالقضية ضمن السياق التاريخى أو الجغرافى الإشارة إلى موقع الخمور والتبغ ضمن النشاط الزراعى والتجارى لبعض الدول ، أو تحريم شرب الخمر بعد ظهور الإسلام .

جدول (٤)

السياق الذى وردت خلاله المعلومات الدراسية عن القضية

السياق	ك	%
موضوعات طبية صحية	٥	٢١٫٢٥
موضوعات اجتماعية تربوية	٤	٢٥٫٠٠
موضوعات بيئية	٣	١٨٫٧٥
موضوعات بيئية	٣	١٨٫٧٥
موضوعات تاريخية وجغرافية	٤	٢٥٫٠٠
موضوعات اقتصادية	-	-

* النسبة إلى إجمالي الدروس التى تناولت القضية وعدما ١٦ درساً

٦ - الأفكار الرئيسية التي تقدمها المقررات الدراسية حول تعاطي وإدمان المخدرات تشير نتائج تحليل المضمون إلى أن المقررات الدراسية - موضع التحليل - قد تناولت قضية تعاطي وإدمان المخدرات من خلال المحاور التالية :

- ١ - مفهوم المخدرات والإدمان .
- ب - مواقع التعاطي .
- ج - آثار التعاطي .
- د - سبل الوقاية والعلاج .
- هـ - موقف القانون والدين من التعاطي .

١- مفهوم المخدرات والإدمان

تشير النتائج إلى أن الكتب الدراسية - موضع التحليل - قد تعرضت لمفهوم المخدرات والإدمان وأنواع تلك المواد المخدرة في ثلاثة مقررات فحسب^(٣٦)، بنسبة ٢١,٤٪ من جملة الكتب التي تناولت القضية (١٤ كتاباً) . في حين أن هذه النسبة لم تتعد ٣,٨٪ من جملة الكتب المقررة - موضع التحليل - على مرحلة التعليم الأساسي (وعدها ٧٨ كتاباً) .

فقد ركز مقرر اللغة العربية للصف الخامس الابتدائي على تعريف مفهوم الخمر بأنها "كل شراب يغييب العقل" ، وأنها "رجس من عمل الشيطان" ، وأن المخدرات "تصرف الإنسان عن طاعة الله" .

وقدم مقرر التربية الدينية المسيحية للصف الأول الإعدادي مفهوم الإدمان بأنه "ممارسة عادة سيئة ضارة بطريقة ملحة ، بحيث يصبح من يمارسها عبداً أسيراً لها ، ومن الصعب عليه أن يتحرر منها" .

وأشار الكتاب إلى أن "التدخين وشرب الخمر والمواد الكحولية وتعاطي المخدرات والعقاقير المخدرة تؤدي إلى الإدمان" .

أما مقرر العلوم فى الصف الثانى الإعدادى ، فقد عرف المخدرات بأنها "مواد ينسب إليها خصائص علاجية ، غير أنها تسبب أضراراً ، ونتيجة تناولها يحدث قلق بدنى أو نفسى واختلال فى مظاهر النشاط العقلى والإدراك والسلوك والوعى" . وفرق الكتاب بينها وبين الأدوية التى توصف بواسطة الطبيب ولها آثار علاجية . وأشار المقرر ذاته إلى بعض أنواع المخدرات ، وذكر منها "التبغ ، والمشروبات الكحولية ، والحشيش ، والكافيين ، والكوكايين ، والهيروين ، والبانجو" . حيث أشار الكتاب إلى النبات المستخرج منه كل نوع وخطورته على أجهزة الجسم وأثاره السلبية على صحة الإنسان بصفة عامة .

ب- دوافع التعاطى

تشير النتائج إلى تعدد الدوافع التى أوردتها المقررات التعليمية وراء تعاطى المواد المخدرة ، حيث ذكرت أن الإدمان يبدأ "بتدخين سيجارة واحدة ، أو تنوq طعم الخمر ، أو تجربة إلحاح أصدقاء السوء ، أو تراخى الإنسان فى حياته الروحية والاجتماعية ، وأن التقليد والتجربة تؤدى إلى الإدمان ، ويصبح الإنسان أسيراً لتلك العادة المهلكة" (٣٣) .

أما مقرر العلوم فى الصف الثانى الإعدادى ، فقد أشار إلى خمسة أسباب وراء تعاطى المخدرات وانتشارها ، وذلك على النحو التالى (٣٤) :

- الاستعداد الشخصى الذى يهيئ الإنسان أو يدفعه نحو تعاطى مادة معينة ، ويرجع هذا الاستعداد إلى سمات شخصية معينة .
- الإصابة بمرض يؤدى إلى الكآبة والقلق ، فيلجأ المريض إلى المادة المخدرة هرباً مما يعانیه .
- عدم الطمأنينة والاستقرار فى جو عائلى مضطرب مثير للمشاعر والعداء .
- غياب الأسرة والإحساس بالضيق .

- الضغوط والمشكلات التي لا يستطيع الفرد مواجهتها .

ج- آثار التعاطي

كشفت نتائج البحث عن اهتمام الكتب الدراسية - موضع التحليل - بعرض الآثار السلبية لتعاطي المواد المخدرة على الفرد والمجتمع . وقد عُنيت بذلك مقررات اللغة العربية والتربية الدينية والعلوم . وقد وردت الآثار السلبية للتعاطي في تسعة كتب بنسبة ٦٤,٢٨٪ من جملة الكتب الدراسية التي تناولت قضية التعاطي والإدمان ، في حين أن هذه النسبة لم تتعد ١١,٥٪ من إجمالي الكتب موضع التحليل . وقد بلغ إجمالي عدد الدروس التي تعرضت لتلك الآثار ١٢ درساً بنسبة ٧,٥٪ من جملة الدروس التي تناولت القضية في الكتب موضع التحليل ، وبنسبة ١٢,٢٪ فقط من جملة الدروس موضع التحليل (٩٧١ درساً). الأمر الذي يبرز ضالة الاهتمام بالآثار السلبية للتعاطي والإدمان في المقررات الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي .

وقد تركّز الاهتمام بتناول الآثار السلبية للتعاطي في المقررات الدراسية بالصف الخامس الابتدائي والمرحلة الإعدادية بصفوفها الثلاثة . وتشير نتائج التحليل إلى تفاوت نوع المواد المخدرة التي تبرز الكتب الدراسية - موضع التحليل - آثارها السلبية ، حيث كان الاهتمام الأساسي منصّباً على التدخين وآثاره السلبية في بعض المقررات^(٣٥). في حين اهتمت دروس أخرى بالتركيز على الكحوليات فحسب^(٣٦). بينما عُنيت بعض المقررات بالجمع بين الآثار الضارة لكل من التدخين والكحوليات والمخدرات باختلاف أنواعها^(٣٧).

وقد تنوعت الآثار السلبية لتعاطي المخدرات والإدمان التي أوردتها الكتب المدرسية ، وذلك على النحو التالي :

آثار سلبية على صحة الفرد وسلوكه

عنيت الكتب المدرسية بإبراز خطورة التدخين على صحة الفرد ، واعتبرته من أخطر أشكال التلوث التي تعانيها الحياة المعاصرة ، وأشارت إلى أنه "يسبب - علاوة على تلوث الهواء - أضراراً بصحة المدخن ؛ لأنه قد يؤدي إلى الإصابة بالسرطان وأمراض الدم والقلب والصدر"^(٣٨).

كما اهتمت الكتب المدرسية - موضع التحليل - بالتركيز على الآثار السلبية للتدخين والكحوليات والمخدرات معا على صحة الفرد وسلوكه ، حيث أشارت إلى أثرها الضار على جهاز المناعة "تناول المخدرات والكحول والتدخين يعمل على إضعاف المقاومة الطبيعية" ، "التدخين وما يسببه من آثار ضارة على الجهاز التنفسي والقلب"^(٣٩).

وقد تناول مقرر العلوم للصف الثاني الإعدادي بالتفصيل الآثار الضارة للمخدرات على صحة الفرد وعلى الجهاز العصبي ، وخص بالذكر بعض الآثار الصحية الضارة لأنواع معينة من المخدرات . ومن بين تلك الآثار السلبية على الجهاز العصبي أشار الكتاب إلى أن "المخدرات تؤدي إلى الاختلال الجسماني والعقلي ، واضطراب الجهاز العصبي المركزي والطرفي" ، "وأن الحشيش يدمر خلايا المخ والكبد .."^(٤٠).

وأظهرت الكتب المدرسية خطورة اعتياد التدخين أو تعاطي المخدرات ، مما يؤدي إلى الإدمان ، وما يترتب عليه من ضعف القدرة على الفهم والإدراك ، وفقدان الشهية ، والأرق ، واضطراب الأعصاب ، وفقدان التوازن ، ونقص المناعة ، وإصابة الجهاز التنفسي بعدد من الأمراض"^(٤١).

وقد تضمنت بعض المقررات الآثار السلبية للمواد المخدرة على صحة الفرد وسلوكه ، حيث أشار مقرر اللغة العربية للصف الخامس الابتدائي إلى أن "الخمر

تضرر الجسم وتغيب العقل ، وتغرى بارتكاب الجريمة ، وتجعل شاربها مكروها من الناس ، فيجلب الشر على نفسه وعلى غيره" ^(٤٢).

كما أكدت الكتب - موضع التحليل - على خطورة الإدمان على سلوك الفرد وأخلاقه ، وما يؤدي إليه من تورط المدمن فى ارتكاب الجرائم ^(٤٣).

أثار سلبية على الأسرة والمجتمع

ركزت المقررات الدراسية على بيان خطورة التدخين على الآخرين فى المجتمع ، حيث أشارت - ضمن الحديث عن مصادر تلوث الهواء - إلى أن "غاز أول أكسيد الكربون الذى يستنشقه المدخنون مع دخان سجائهم يدمر صحتهم ، بل ويدمر صحة غير المدخنين الذين يستنشقون دخان سجائر الآخرين" ^(٤٤).

أما الآثار السلبية للمخدرات على الأسرة والمجتمع ، فقد أكدت عليها مقررات العلوم واللغة العربية والتربية الدينية على وجه الخصوص ، إذ أبرزت ما تؤدي إليه المخدرات من "حدوث اضطرابات فى العلاقات العائلية، مثل عدم الوفاء بالالتزامات المالية أو الاجتماعية أو الأخلاقية" ، كما تؤثر على المجتمع "مما يقلل الإنتاج ، ويقلل جودته ، ويسبب انهيار الطاقة الاقتصادية" ^(٤٥).

وأبرز مقرر التربية الدينية المسيحية العلاقة بين الإدمان وأصدقاء السوء ، ووصفهما بأنهما "عار على الأسرة والمجتمع ، فكلاهما يقود إلى خطايا أخرى مثل السرقة والكذب والقتل ، وهى التى نهانا الله عنها" ^(٤٦).

د - سبل الوقاية والعلاج

أشارت الكتب المدرسية إلى سبل الوقاية من الإدمان من خلال مقررى التربية الدينية المسيحية للصف الأول الإعدادى والعلوم للصف الثانى الإعدادى ، حيث أبرزت خطورة أصدقاء السوء ، ودعت الطلاب إلى "عدم التأثر بمثل هؤلاء ،

فلا تحاول تقليدهم ، ولا تلتفت إلى كلام أحدهم ، حتى لا تجرب شيئاً وتكرره ، فتصبح عادة تسيطر عليك ، وتؤدي بك إلى أن تكون مدمناً وأسيراً لتلك العادة المهلكة”^(٤٧).

كما أشارت الكتب - موضع التحليل - إلى ضرورة تضافر نور الدولة والأسرة والمجتمع في القضاء على المخدرات ، وأهمية التوعية المناسبة بصورة تربوية حقيقية دون مبالغة وبدون تفاصيل دقيقة ، وتنظيم التعامل في الأدوية ، وعدم صرف الدواء إلا بأمر الطبيب ، وضرورة مكافحة العرض من خلال مكافحة الأمانة وضبط المخدرات وملاحقة المهربين ، وإصدار التشريع المناسب للحد من هذه المشكلة ، وضرورة وجود رقابة نولية على المخدرات من خلال الاتفاقيات الدولية . كما أبرزت أهمية العناية الطبية والتدخل المبكر لعلاج الإدمان ، وأن يكون العلاج متكاملًا من النواحي الطبية والنفسية والاجتماعية^(٤٨).

كما أشارت المقررات الدراسية إلى أنه من بين الإنجازات التي حققتها مصر في سبيل رفع المستوى الصحي لأبنائها جهود التوعية التي تقوم بها وسائل الإعلام للقضاء على بعض الظواهر السلبية ، مثل التدخين والإدمان^(٤٩).

هـ - موقف القانون والدين من التعاطي والإدمان والاتجار بالمواد المخدرة

موقف القانون

أسفرت نتائج التحليل عن عدم اهتمام المقررات التعليمية - موضع التحليل - بإبراز موقف القانون من جرائم التعاطي والاتجار والتفريب والترويج للمواد المخدرة ، إذ لم يحظ هذا البعد باهتمام يذكر من خلال المقررات الدراسية . موضع الدراسة .

فلم تشر الكتب الدراسية إلا إلى موقف القانون من التدخين في المركبات العامة ، والأماكن المغلقة ، حيث أشار مقرر اللغة العربية للصف الأول الإعدادي - ضمن درس "التلوث" - إلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة الذي "يحظر التدخين في أماكن التجمع المغلقة والمؤسسات والمنشآت والمواصلات ، ويعاقب المخالف لذلك بعقوبات رادعة" (٥٠).

موقف الدين

برز موقف الدين الإسلامي من تعاطي المواد النفسية لاسيما الخمر ، من خلال مقرري اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ، حيث أشير إلى أن شرب الخمر من العادات السيئة للعرب قبل الإسلام، وأن الإسلام أحدث تغييرات مهمة في عادات العرب ، حيث حرم شرب الخمر (٥١).

كما أبرز مقرر اللغة العربية للصف الخامس الابتدائي تحريم الإسلام للخمر ، "وأن الخمر رجس من عمل الشيطان ، وأن الله نهانا عن الخمر"، وذلك من خلال الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم ، وقدم الكتاب شرحاً مفصلاً لما ترشد إليه الآيات ، وأسباب تحريم شرب الخمر في الإسلام (٥٢).

كما أشار مقرر التربية الدينية المسيحية إلى موقف الدين المسيحي من الخمر ، وأشار إلى أن الخمر تفقد الإنسان رشده وصوابه ؛ "لأن الخمر مستهزئة والمسكر عجاج" ، والكتاب المقدس ينهى عن الخمر "لا تسكروا بالخمر الذي فيه الخلاعة" (٥٣).

٧ - الصور التي عرضت من خلال الكتب المدرسية حول قضية تعاطي وإدمان المخدرات أسفرت نتائج التحليل عن ندرة الصور التي عرضت من خلال الكتب - موضع الدراسة - حول قضية تعاطي وإدمان المخدرات ، حيث لم تعرض سوى صورة

واحدة لشخصين يذخنان السجائر في الإشارة إلى خطورة التدخين على صحة الإنسان ، وذلك في مقرر العلوم للصف الثالث الإعدادي^(٤١).

وفيما عدا ذلك لم يهتم مؤلفو الكتب المدرسية بانتقاء صور تبرز خطورة المخدرات ، وتنفّر النشء من التورط في التعاطي ، أو بإضافة رسوم بيانية وتوضيحية حول الظاهرة ، ومدى ارتباطها بارتكاب الجرائم ، أو بالإصابة بأمراض أخرى .

وتفسر ندرة الصور التي عرضت من خلال الكتب الدراسية حول القضية في ضوء مساحة الاهتمام المحدودة بالقضية ضمن المقررات الدراسية ، كما تثير الحاجة إلى أهمية الاهتمام بإخراج الكتب المدرسية وضرورة إدراك أهمية تصميم وإخراج هذه الكتب ، والعناية في انتقاء الصور التي من شأنها أن تعين الطالب على تفهم الموضوعات محل الدراسة ، وتثبيت الأفكار التي تقدمها في ذهن الطالب .

الخلاصة

- تشير نتائج البحث إلى ضالة اهتمام المقررات الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي بقضية تعاطي وإدمان المخدرات من ناحيتي الكم والكيف ، مما ينعكس في تراجع موقع الكتب المدرسية في قائمة مصادر معلومات الطلاب عن المخدرات ، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه أمام الأفكار الخاطئة ، والمعلومات المستقاة حول القضية من مصادر أخرى كالأصدقاء ، لاسيما في هذه المرحلة الهامة في حياة النشء .

- كانت مقررات اللغة العربية والعلوم أكثر المقررات اهتماما بتناول القضية ، على الرغم من محدودية ذلك الاهتمام ، وذلك كما وكيفا مقارنة بسائر المقررات الدراسية .

- بدأ تقديم أبسط المعلومات حول المخدرات للطلاب في مرحلة التعليم الأساسي في الصف الدراسي الخامس من خلال مقررات اللغة العربية والعلوم والدراسات الاجتماعية ، واستمر ورود القضية ضمن ثانيا المقررات التعليمية حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي في شكل عبارات وفقرات متناثرة ضمن الموضوعات المطروحة للدراسة في الكتب المدرسية .

- اتسمت مساحة الاهتمام بالقضية من خلال المقررات الدراسية بالمحدودية ، إذ لم يخصص لها في كافة المقررات موضع التحليل سوى درس واحد بأكمله ، وذلك في مقرر العلوم بالصف الثاني الإعدادي ، وفيما عدا ذلك لا يتعدى تناول القضية مساحة فقرة أو عدة فقرات أو عدة عبارات ضمن موضوعات أخرى .

- من أبرز الجوانب التي عنت الكتب بتقديمها للتلاميذ : مفهوم المخدرات ، وأنواعها ، ومفهوم الإدمان ، ونوافع التعاطي ، والآثار السلبية له ، وسبل الوقاية والعلاج ، ورأى الدين في التعاطي . هذا في حين لم تبد الكتب الدراسية اهتماما ملحوظا بموقف القانون من التعاطي والإدمان والاتجار والترويج والتهريب للمواد المخدرة ؛ لبيان خطورة عواقب التورط في تلك الجرائم ، مما ينعكس أثره في ضعف الوعي القانوني لدى الطلاب في هذه المرحلة ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إدراكهم لخطورة الانسياق وراء التعاطي أو الترويج .

- أوردت بعض الكتب المدرسية عدداً من الأسباب كوافع وراء انتشار المخدرات دون تفنيد أو تعليق على خطورة الانسياق وراء ذلك ، وما تسببه من آثار سلبية طويلة المدى . على سبيل المثال ، ذكرت المقررات الدراسية أسبابا تتعلق بالاستعداد الشخصي الذي يهيئ الإنسان نحو التعاطي ، والإصابة

بمرض يؤدي إلى الكآبة وعدم الطمأنينة والاستقرار في جو عائلي ، والضغط والمشكلات التي لا يستطيع الفرد مواجهتها . الأمر الذي يثير أهمية مراجعة المواد العلمية التي تحتويها الكتب الدراسية من قبل أساتذة متخصصين حتى يتم تنقيح المقررات الدراسية من كل مايشوبها ، هذا فضلا عن تحديث ما بها من بيانات .

- لم تستفد الكتب الدراسية من نتائج البحوث العلمية في تطوير ما تقدمه من مادة دراسية حول القضية ، على سبيل المثال ، ضرورة انتباه مؤلفي الكتب إلى نتائج البحوث التي تشير إلى انتشار البانجو أكثر من غيره من المواد المخدرة ، ومن ثم أهمية إبراز مخاطر البانجو على صحة الفرد في تلك الكتب .

كذلك فقد أغفلت الكتب المدرسية نتائج البحوث التي تشير إلى أنه بالنسبة للغالبية العظمى من متعاطي المواد النفسية كان الإقدام على التعاطي نتيجة لمبادرة الغير (سواء من خلال دعوة صريحة للتعاطي ، أو إغراء ، أو إلحاح ، أو تهديد) ، أكثر منه نتيجة لسعي الفرد ذاته للتعاطي ، ومن ثم كان ينبغي التأكيد على التحذير - في هذا الصدد - من أصدقاء السوء بشكل مباشر من خلال ربط اختيار الصديق وصفات صديق السوء بموضوع الإدمان ، مما يزيد من فعالية التأثير في نفوس الطلاب .

الهوامش

- ١ - فراج ، إلهام عبد الحميد ، صورة المرأة في التعليم ، القاهرة ، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٨ .
- ٢ - القزاق ، إيداد ، صورة الصراع العربي الإسرائيلي في كتب التاريخ الأمريكي والعالي المدرسية في الثانويات الأمريكية ، المستقبل العربي ، العدد ٩٩ ، فبراير ١٩٨٧ ، ص ٧٣ .
- ٣ - سوييف ، مصطفى وآخرون ، التعاطي غير الطبي للأدوية النفسية لدى طلاب الثانوية العامة ، بالقاهرة الكبرى ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٤ - لمزيد من التفاصيل انظر :
كمال ، آمال ، دراسات البعد الثقافي للطلب على المخدرات ، في : نجوى الفوال وآخرين ، ظاهرة المخدرات في مصر : دراسة توثيقية للبحوث والدراسات الاجتماعية : التقرير الثاني ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والمجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٧ - ١٠٣ .
سليمان ، أحمد مختار ، دور منهج البيولوجيا ، التربية الوقائية بالمدرسة الثانوية : تصور مقترح لمشكلة المخدرات ، مجلة كلية التربية بنها ، مجلد ١٤ ، ١٩٩١ ، ص ١١ - ٦٣ .
عطية ، سامية ندا ، أثر تدريس وحدة مقترحة في التدخين والإدمان على معلومات تلاميذ المرحلة الإعدادية واتجاهاتهم ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٦ .
عبد الملك ، رسمي ، التخطيط التربوي لمواجهة ظاهرة الإدمان لدى الطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي للإدمان والتنمية ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٣ .
عبد المتعال ، ماجد ، دور التربية في وقاية طلاب المرحلة الثانوية من المخدرات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٧ .
عبد الناصر ، إيناس محمد ، دور التعليم الثانوي في مواجهة مشكلة المخدرات : دراسة ميدانية على محافظة أسيوط ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، قسم أصول التربية ، ١٩٩٤ .
- ٥ - اللغة العربية ، الصف الأول الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الوحدة الأولى ، ص ١ - ٢٢ .
- ٦ - اللغة العربية ، الصف الثالث الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ط ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ص ١٢ - ٢٨ .
- ٧ - اللغة العربية ، الصف الثاني الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، ط ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، ص ١٢ - ١٦ ، ص ٢٩ - ٤٢ .
- ٨ - اللغة العربية ، اقرأ وعبر ، الصف الرابع الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٣١ - ٣٩ .

- ٩ - التربية الدينية الإسلامية ، الصف الأول الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٩ - ١٤ .
- ١٠ - التربية الدينية الإسلامية ، الصف الثاني الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ط ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ص ص ٢٦ - ٢٩ .
- ١١ - التربية الدينية الإسلامية ، الصف الثالث الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، الوحدة الثانية ، ط ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ص ص ٩ - ١٦ .
- ١٢ - التربية الدينية الإسلامية ، الصف الرابع الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الوحدة الأولى ، ص ص ١ - ١٨ .
- ١٣ - التربية الدينية المسيحية ، الصف الثاني الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ط ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، ص ص ١١ - ٢١ .
- ١٤ - التربية الدينية المسيحية ، الصف الثاني الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الوحدة الأولى ، ص ص ١١ - ١٦ .
- ١٥ - التربية الدينية المسيحية ، الصف الرابع الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الوحدة الثانية ، ص ص ١٤ - ٣٧ .
- ١٦ - العلوم ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٣٦ .
- ١٧ - اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ص ٤٥ .
- ١٨ - اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ص ١٢ - ١٤ .
- ١٩ - الدراسات الاجتماعية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الوحدة الأولى ، ص ص ١ - ٦ .
- ٢٠ - تم تخصيص وحدات دراسية كاملة في أكثر من مقرر دراسي لقضية البيئة ، معاكس إدراك مؤلفي الكتب الدراسية لأهميتها : انظر على سبيل المثال :
- اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، الوحدة الثانية : "مستقبل الأرض بين يديك" .
- الدراسات الاجتماعية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني .
- التربية الدينية الإسلامية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، الوحدة الثالثة "الإنسان وعلاقته بالكون" .
- اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، الوحدة الثانية .
- ٢١ - العلوم ، الصف الثاني الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، درس المخدرات والألوية ، ص ص ٥١ - ٥٦ .

٢٢ - انظر :

اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، درس التلوث وأضراره ، ص ٢٠ - ٢٢ .

العلوم ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٤١ .

التربية الدينية المسيحية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ص ٢٨-٤٧ .

التربية الدينية المسيحية ، الصف الثالث الإعدادي ، الفصل الدراسي الأول ، ص ٢٠-٢٥ .

٢٣ - انظر :

اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ص ٤٥ - ٤٨ .

اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادي ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الفصل الدراسي الثاني ، ص ١٧-١٩ .

العلوم ، الصف الثالث الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٨٨-١٠٤ .

٢٤ - اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٨ .

٢٥ - اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الأول ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، درس واجب الجماعة ، ص ٥٣ .

٢٦ - المرجع السابق نفسه ، ص ٥١ .

٢٧ - الدراسات الاجتماعية ، الصف الثالث الإعدادي ، الفصلين الدراسيين الأول والثاني .

٢٨ - لمزيد من التفاصيل ، انظر :

سويف ، مصطفى ، المخدرات والمجتمع : نظرة تكاملية ، عالم المعرفة ، العدد ٢٠٥ ، ١٩٩٦ ، ص ٢٠٤-٢٠٦ .

٢٩ - انظر على سبيل المثال :

العلوم ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٤١ .

العلوم ، الصف الثالث الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٨٨-١٠٤ .

٣٠ - اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٩-١١ ، ص ٣٤-٣٧ .

التربية الدينية المسيحية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، الوحدة الثانية ، ص ٢٨-٤٧ .

٣١ - العلوم ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الأول ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ١-٦٢ ،

- اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ،
ص ١٢-٢٥ .
- ٢٢ - اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الفصل الدراسي الثاني ، درس
طاعة الله واجبة ، ص ١٢-١٤ .
- التربية الدينية المسيحية ، الصف الأول الإعدادي ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الفصل الدراسي الثاني ،
ص ٤٢-٤٤ .
- العلوم ، الصف الثاني الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ،
ص ٥١-٥٥ .
- ٢٣ - التربية الدينية المسيحية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ص ٤٤ .
- ٢٤ - العلوم ، الصف الثاني الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٥٢ .
- ٢٥ - اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ط ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، درس
البيئة الصالحة ، ص ٤٥-٤٨ .
- اللغة العربية ، لغتنا الجميلة ، الصف الأول الإعدادي ، والفصل الدراسي الثاني ، ط
٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، درس التلوث ، ص ٢٠-٢٢ .
- ٢٦ - اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، طاعة الله واجبة ، ص ١٢-١٤ .
- التربية الدينية المسيحية ، الصف الثالث الإعدادي ، الفصل الدراسي الأول ، مقالات دخول
السماء ، ص ٢٠-٢٥ .
- ٢٧ - العلوم ، الصف الثاني الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، المخدرات والأوبئة ،
ص ٥١-٥٦ .
- العلوم الصف الثالث الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، درس "أمراض تصيب الإنسان"
المناعة ، ص ٩٧-١٠٠ .
- ٢٨ - اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، درس التلوث ، ص ٢٠ .
- ٢٩ - العلوم ، الصف الثالث الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ١٩٠ ،
ص ٩٧ .
- ٤٠ - العلوم ، الصف الثاني الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٥٤ .
- ٤١ - العلوم ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الأول ، ص ٤١ .
- ٥٢ - اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، ص ١٤ .
- ٤٣ - اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ط ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ص ٨ .
- ٤٤ - العلوم ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الأول ، ص ١٤ .

- ٤٥ - العلوم ، الصف الثاني الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ص ٥٤ .
- ٤٦ - التربية الدينية المسيحية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ص ٤٤ .
- ٤٧ - المرجع نفسه ، ص ٤٤ .
- ٤٨ - العلوم ، الصف الثاني الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ص ٥٢ .
- ٥٩ - اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ص ١٨ .
- ٥٠ - اللغة العربية ، الصف الأول الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، درس التلوث ، ص ٢٠ .
- ٥١ - الدراسات الاجتماعية ، الصف الثاني الإعدادي ، الفصل الدراسي الأول ، ص ٦٧ ، ص ٧٨ .
- ٥٢ - اللغة العربية ، الصف الخامس الابتدائي ، الفصل الدراسي الثاني ، ص ١٢ - ١٤ .
- ٥٣ - التربية الدينية المسيحية ، الصف الثالث الإعدادي ، الفصل الدراسي الأول ، ص ٢٤ .
- ٥٤ - العلوم ، الصف الثالث الإعدادي ، الفصل الدراسي الثاني ، ص ٩٠ .

Abstract

EDUCATIONAL TEXT BOOK AND THE ISSUE OF DRUG ABUSE

Amal Kamal

This article deals with the results of a content analysis of Egyptian educational text books, considering the way they treat drug abuse and dependence issue. The sample included 78 books which were studied at primary and preparatory stages.

Results showed low interest of the issue in the sample books. Arabic language and Science books were the most syllabus tackling the issue.

حق الغذاء فى المجتمع المصرى :

مؤشرات اقتصادية ودلائل ميدانية*

ابتسام الجعفرأوى**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تمتع أسر المجتمع المصرى بحق الغذاء ، وعلى إليات ووسائل تحقيق ذلك ، مع توضيح دور الدولة فى كفالة هذا الحق . واستندت إلى بيانات دراسة ميدانية لعينة عشوائية من أسر المجتمع المصرى . وأوضحت النتائج انخفاض القدرة على كفالة حق الغذاء فى الفئات الدنيا وفى المناطق الريفية . وإن بينت الدور الذى لعبه الاستهلاك الذاتى فى زيادة مستوى كفالة هذا الحق فى هذه المناطق وبين هذه الفئات . كما أوضحت زيادة حدة التباينات فى التمتع بهذا الحق فى محافظة القاهرة مقارنة بالمناطق الأخرى .

١ - مقدمة

يعد حق الغذاء من أهم الحقوق التى ورد ذكرها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، والذى نص على أن "لكل فرد الحق فى مستوى معيشة مناسبة لتحقيق الصحة والرفاهية له ولأفراد أسرته ويتضمن ذلك الطعام ، والملبس ، والسكن ... إلخ" . وقد نال هذا الحق اهتماماً متزايداً ومتتابعاً من

• أعدت هذه الدراسة فى إطار بحث حق الغذاء والوضع الغذائى فى مصر ، إشراف الأستاذ الدكتور رفعت لقوشة وعضوية : الأستاذة الدكتورة علا مصطفى (باحث رئيسى) ، والأستاذة الدكتورة ليلي عبد الجواد ، والأستاذ الدكتور عادل سلطان ، والكاتبة ابتسام الجعفرأوى ، والأستاذة أمل محمود ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠٠٥ .

• خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثالث الأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٦

منظمة الأمم المتحدة ، فقد أقر العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - الذى دخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦ - حق كل فرد وأسرتة فى "الغذاء المناسب" ، كما حدد "حق التحرر من الجوع" كحق أساسى للأفراد^(١). وكان التأكيد على المسئولية المشتركة للدول فى احترام وحماية وتسهيل وضمان تطبيق هذا الحق^(٢) ، وعلى أن حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية هى حقوق متكاملة ومتوافقة ولا تتجزأ ، تساعد بعضها البعض ومتساوية فى الأهمية^(٣) . ويقصد أن يكون التحرر من الجوع حق أساسى التزام الدولة بأن تضمن - على الأقل - ألا يعانى مواطنوها من الجوع ، نظرا لارتباط هذا الحق بالحق فى الحياة . كما على الدولة أن تعمل بكافة السبل ليتمتع مواطنوها "بالغذاء المناسب" ، ويقصد به توفر الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة لتحقيق حياة كريمة بما لا يتعارض مع أو يحد من التمتع بكافة حقوق الإنسان الأخرى ، بمعنى ألا يكون مكلفا للدرجة التى تؤثر على إشباع الحاجات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى^(٤).

لا يفوتنا أن نذكر أن الإسلام قد سبق التشريعات الوضعية فى ضمان حق الغذاء للأفراد وفى ضمان الحقوق الأخرى التى تسهل الحصول على هذا الحق ، مثل الحق فى العمل ، وفى الأجر العادل ، والعدالة ، والمساواة ، والضمان الاجتماعى . وقد دعا الإسلام للعمل والسعى فى طلب الرزق للأصحاء ، وحمل الدولة مسئولية توفير فرص العمل فى حالة البطالة بكافة السبل المباشرة وغير المباشرة ، ومساعدة من عجز بظه عن استكمال حاجاته وحاجات من يعولهم . وأوضح خصائص هذا الحق حين دعا إلى توفير حد الكفاية وليس حد الكفاف ، وهو الحد الذى يحقق المستوى اللائق من المعيشة بما يتفق مع أوضاع الناس فى المجتمع الذى يعيشون به . ونهى عن الإسراف فى الطعام وعن

غش الطعام أو الغش فى الكيل ، كما أوكّل للحاكم مسؤولية ضبط الأسواق لمنع الغش والاحتكار والمغالاة فى الأسعار^(٥) .

ويمكن القول إن كفالة حق الغذاء تتطلب تحقيق ثلاثة عناصر أساسية :

- أ - توافر عرض كاف من الغذاء الآمن صحياً لإجمالى السكان availability .
- ب - قدرة كافة الأفراد على الوصول لاحتياجاتهم من الغذاء الصحى accessibility .
- ج - القدرة المالية على شراء الغذاء affordability .

يعتبر توفير عرض كاف من الغذاء - سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو الاستيراد - أولى خطوات كفالة حق الغذاء ، إلا أنه لا يضمن وصول هذا الغذاء لكافة الأفراد فى انسياب مستمر عبر الزمان والمكان . وكان امارتيا سن^(٦) أول من لفت النظر جدياً فى أوائل الثمانينيات إلى أن انتشار الجوع لا يرتبط فقط بعدم توافر قدر كاف من الغذاء ، ولكنه يرتبط أيضاً بعدم قدرة بعض الأفراد الحصول على الغذاء نتيجة لانخفاض القوة الشرائية والموارد المحدودة لهم . وهو أول من صك مصطلح الأحقيات entitlement ، بمعنى أن يصبح الشخص مؤهلاً وقادراً على الحصول على الحق . وأشار إلى الفئات الهشة التى تعجز عن الحصول على الحق ، ولكن ليس بالضرورة لأنها الفئات الأكثر فقراً . وأوضح أن نظم الغذاء لا تقتصر على إنتاج الغذاء ، ولكنها تشمل تبادل الغذاء ، واستهلاك الغذاء فى محاولة لربط عرض الغذاء بالطلب عليه .

منذ ذلك الحين توالى الكتابات والتحليلات^(٧) التى يمكن من خلالها بلورة نظرة متكاملة للآليات التى تؤثر على قدرة الأفراد على الوصول لاحتياجاتهم . ويمكن هنا الإشارة إلى نوعين من الآليات : الأولى يرتبط بالإطار المؤسسى لتوزيع وتداول الغذاء ، والذى يضم مجموعة القواعد التنظيمية والأطر القانونية

والتشريعية والقضائية ، بالإضافة إلى البنية التحتية الفيزيكية والتكنولوجية لنقل وحفظ وتداول الغذاء . ويؤدي انخفاض كفاءة هذا الإطار إلى التأثير سلبا على قدرة الأفراد على الوصول للغذاء ، وقد يكون ذلك بسبب توافر الغذاء فى أماكن دون أخرى ، أو أوقات دون أخرى ، أو لفئات دون أخرى . مع مراعاة أن يكون الغذاء آمنا صحيا عن طريق نظم الرقابة الفعالة على الجودة . والنوع الثانى من الآليات هو آليات تمكين الأفراد من الحصول على حقوقهم الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي تتيح لهم فرصا متساوية فى الحياة ، وتمنع بالتالى تهميشهم أو الإضرار المؤسسى بحقوقهم ، أو زيادة حدة التفاوتات بينهم لأسباب ترجع لحرمانهم من أحد حقوقهم الأساسية .

أما القدرة المالية للأفراد على شراء الغذاء فتتأثر بما ذكرناه سابقا من آليات تشمل الإطار المؤسسى لتوزيع الغذاء الذى قد يؤدي اختلاله إلى نشوء ممارسات احتكارية تتسبب فى ارتفاع الأسعار ، وبالتالي التأثير على القوة الشرائية للأفراد . وأيضا بآليات التمكين التى قد تحرم بعض الأفراد من فرصهم الاقتصادية فى الحصول على عمل لائق ، أو التمتع بفرص الضمان الاجتماعى ، ومن ثم تؤثر على الدخل المتوافر لهم . يضاف إلى ذلك التمايزات الناتجة عن اختلاف الظروف والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد دون الإخلال بحقوقهم الأساسية . وأخيرا يجب الأخذ فى الاعتبار الاقتصاد السياسى للتنمية على المستويين العالمى والمحلى . فمساعادات التنمية فى صورتها النقدية أو العينية (الغذاء) تم تحويل مسارها فى غير صالح دول العالم الثالث ، والأزمة المالية فى أوائل الثمانينيات مهدت الطريق أمام سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى وسيادة الفكر الليبرالى واقتصاديات السوق ، مطلوبة تخفيضاً واضحاً فى الإنفاق العام وتخفيض دعم الغذاء (وغير الغذاء) . كما أنها تعيد

تخصيص الموارد فى غير صالح فقراء الريف والحضر^(٨) .

هدف الدراسة وإجراءاتها المنهجية

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تمتع أسر المجتمع المصرى بحق الغذاء ، ووسائل وآليات تحقيق ذلك ، مع توضيح دور الدولة فى كفالة هذا الحق . كما تستند الدراسة إلى بيانات دراسة ميدانية أجريت عام ١٩٩٨ لعدد ٢٥٧٤ أسرة سحبت كعينة عشوائية ممثلة جغرافيا لأسر المجتمع المصرى (بعد استبعاد محافظات الحدود) وأنماطه المختلفة من المحافظات التالية : القاهرة ، ودمياط ، والمنوفية ، وبني سويف . تم جمع المادة عن طريق المقابلة باستخدام استمارة استبيان تغطى بعض جوانب الظاهرة من النواحي : النفسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والتغذوية . وأتيح لنا استخدام المادة الميدانية الخاصة بالجوانب الاقتصادية للظاهرة .

فى ضوء البيانات الميدانية المتاحة نحاول الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى : كيف يؤثر الوضع الاقتصادى للأسر متمثلا فى مستوى الدخل على كفالة حق الغذاء ، وعلى كيفية الاستمتاع بهذا الحق ؟

٢ - الدولة وسياسات الغذاء فى مصر

أخذت الدولة على عاتقها - منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ - مسئولية توفير احتياجات الأفراد من السلع الغذائية بأسعار رخيصة . ويتفق المحللون على أن سياسات الغذاء كانت جزءا متكاملا من استراتيجية شاملة للنمو المتجه نحو التصنيع فى ظل إدارة الدولة للاقتصاد . وكان الهدف هو ضمان تدفق الفائض السلعى من المحاصيل الرئيسية لأغراض التوسع الصناعى^(٩) . كما مثل الغذاء الرخيص أحد مكونات السياسات التوزيعية متعددة الجوانب التى هدفت إلى زيادة رفاهية

الأفراد من ناحية ، وإلى ضمان توسيع دائرة المؤيدين وتوفير مزيد من الدعم السياسى للنظام من ناحية أخرى . كما استخدمت سياسة دعم الغذاء خلال السبعينيات للإبقاء على فائز الأجر منخفضة فى القطاع العام ، بمعنى أن الغذاء الرخيص كان نوعا من الأجر العيني^(١٠).

وتشمل سياسات الغذاء فى مصر عدة سياسات ونظم فرعية مرتبطة بإنتاج واستيراد وتوزيع واستهلاك الغذاء . وقد خضع قطاع الزراعة بأكمله (حتى عام ١٩٨٧) إلى إدارة مركزية تتحكم فى قرارات الإنتاج والتمويل والتسويق ؛ بهدف التحكم فى حجم ونوع وأسعار السلع . وتمثلت أنوات تحقيق ذلك فى نظم التركيب المحصولى ، وتوفير ودعم مستلزمات الإنتاج ، والتوريد الإيجابى للمحاصيل ، وتسعير المحاصيل . وقد وفرت هذه السياسات والنظم دعما غير مباشر للسلع الغذائية ، وساعدت على خفض أسعارها .

وخضع توزيع الغذاء للإدارة المركزية لوزارة التموين ؛ التى كانت مسئولة مسئولية كاملة ومباشرة عن توزيع الطعام ، حيث تضع معظم الإنتاج المحلى تحت سيطرتها ، كما تحتكر عرض واردات الغذاء . وكان استهلاك الغذاء يتم طبقا للعرض المتاح وليس للطلب الحقيقى^(١١).

وكان توزيع الغذاء على مستوى المحافظات يتم شهريا وفقا لنظام الحصص . ومن بين السلع التى تحكمها وزارة التموين فى توزيعها : دقيق القمح الفاخر والعادى ، والأرز ، والفول ، والعدس ، والسمسم ، والسكر ، وزيت الطعام ، والشاى ، واللحوم المستوردة ، والدواجن ، والأسماك . وكانت كل السلع التى تتداول من خلال نظام التوزيع الحكومى سلعا مدعومة . وخضعت بعض السلع الأساسية - مثل زيت الطعام ، والسكر ، والشاى ، والأرز - للتوزيع للأفراد عن طريق بطاقات التموين ؛ لضمان حصول كل مستهلك على حد أدنى

منها^(١٢). ويذكر أن دعم الغذاء كان محبوبا نسبيا فى البداية ، ثم ارتفع ارتفاعا ملحوظا بعد عام ١٩٧٣ ؛ نظراً لزيادة عدد السلع المدعومة وارتفاع الأسعار العالمية ، بالإضافة إلى تزايد حجم السكان^(١٣).

وقد بدأ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى - التى هدفت إلى تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الأسواق - مبكرا فى قطاع الزراعة . واعتبر عام ١٩٨٧ نقطة تحول هامة فى سياسات إنتاج وتوزيع الغذاء ، حيث بدأت إجراءات تحرير القطاع تدريجيا عن طريق :

- الإلغاء التدريجى لنظم التركيب المحصولى ، والتوريد الإجبارى ، ودعم مستلزمات الإنتاج .
- السماح للقطاع الخاص بممارسة أنشطة استيراد وتصدير وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى والسلع الغذائية ، مع رفع كل القيود التى تضعها وزارة التموين على نقل وتداول السلع الغذائية .
- الإلغاء التدريجى لدعم الغذاء ، وقصره على دقيق القمح المستخدم فى صناعة الخبز ، وزيت الطعام والسكر الموزعين عن طريق البطاقات .
- إزالة نظام الحصص فى توزيع المواد الغذائية على المحافظات ، باستثناء السلع الثلاث المدعومة ، وتخفيض نصيب الفرد فى البطاقات التموينية من كل من السكر وزيت الطعام مع رفع سعرهما (تخفيض الدعم)^(١٤).

وكان من أهم ملامح عملية تحرير الاقتصاد النمو السريع فى سلاسل المطاعم العالمية للوجبات السريعة ، خاصة فى مدينة القاهرة ، والتى نقلت أنماطا استهلاكية جديدة ، وساعدت على تعميق الفروق الاجتماعية الموجودة^(١٥).

وقد تطلب تغيير آليات إنتاج وتوزيع الغذاء توفير آليات جديدة لضمان الجودة والوفرة وانسياب التوزيع ، تتمثل فى تطوير كل من البنية الفيزيائية

اللازمة لنقل وتخزين وحفظ المواد الغذائية . والإطار المؤسسي والقانوني الذي يضمن تدفقات منتظمة من السلع الغذائية ، ويمنع الممارسات الاحتكارية ، ويحافظ على مستويات الأسعار وفقا لقوى العرض والطلب ، كما يضمن جودة وصحة الغذاء المعروض بالأسواق . إلا أن تطبيق سياسة تحرير أسواق الغذاء تم دون توفير هذا الإطار اللازم لضمان كفاءة عمل هذه الأسواق . وشهد تدفق أنواع من السلع الغذائية المستوردة التي لم يتوافر لها رقابة جيدة ، بما سمح بدخول بعض السلع غير الصالحة للاستهلاك ، وإن كانت وزارة التموين قد نجحت في كشف بعضها وإعدامه ، كما تم عام ١٩٩٤ إعدام نحو ٤٠٠ طن من اللحوم المنتهية الصلاحية^(١٧) ، بالإضافة إلى أنواع أخرى من السلع التي مازال يتم الكشف عنها على فترات متكررة . ولعل من أخطر القضايا التي كشفت حديثا هي قضية استيراد المبيدات الكيميائية المسببة للأمراض السرطانية ، والتي تمثل أكبر نقض لحق الإنسان في الحصول على غذاء آمن وصحي . كما شهدت الفترة - منذ بداية التسعينيات - بعض الممارسات الاحتكارية للقطاع الخاص للتأثير على أسعار السلع الغذائية ، مثل السكر وغيره .

ويرجع ما سبق إلى تأخير إعادة صياغة الإطار المؤسسي والقانوني الذي يحكم سوق السلع ، مع تضافر بعض أنواع الفساد في المجتمع . وقد تأخر استصدار قانون منع الاحتكار حتى عام ٢٠٠٥ . وما زالت هناك حاجة لإصدار قانون لحماية المستهلك ، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال .

وتشير التغيرات في سياسة إنتاج وتوزيع الغذاء تساؤلا حول تأثيرها على قدرة الأفراد على الحصول على سلع الغذاء وعلى كفاءة حق الغذاء . وقد أدى تخفيض الدعم ورفع أسعار السلع إلى إضعاف القوة الشرائية للأفراد ، خاصة الفقراء الذين ترتفع نسبة إنفاقهم على الغذاء . ويذهب البعض^(١٨) إلى أن الهدف

الرئيسى كان ترشيد الاستهلاك وترشيد الدعم الذى كان يذهب جزء منه لغير الفقراء ؛ نتيجة لدعم سلع غير ضرورية ، مثل ياميش رمضان المستورد ، وبالتالي فإن هدف الدعم - فى ذلك الوقت - كان زيادة منفعة المستهلك ورفاهيته ، أما بعد الإصلاح فإن الهدف الرئيسى لدعم الغذاء اصبح تخفيض الفقر ، وتحسين المستوى الغذائى بطريقة غير مباشرة . فما مدى تحقق ذلك ؟ ونتابع فيما يلى تطور بعض المؤشرات التى توضع مدى كفاية حق الغذاء فى المجتمع المصرى ، ويعبر أولها عن مدى مسايرة القطاع الزراعى لزيادة الطلب على الغذاء ، والذى تم حسابه لفترتين : الأولى (١٩٨٣/٨٢-١٩٩٠/٨٩) قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، والثانية (١٩٩١/٩٠-١٩٩٩/٩٨) بعد تطبيق سياسة الإصلاح ، وذلك من خلال المعادلة :

$$\frac{\text{معدل النمو السنوى للطلب على الغذاء}}{\text{معدل النمو السنوى لإنتاج الغذاء}} \times ١٠٠$$
 ، وقد بلغ هذا المؤشر ١٥٤٣٪ فى الفترة الأولى ، ثم تناقص إلى ١٢٢٪ فى الفترة الثانية . مما يعبر عن تحسن معدل نمو إنتاج الغذاء ، وزيادة نسبة تلبية للطلب على الغذاء ، وإن لم يستطع تلبية كامل الطلب على الغذاء (الوصول بالمؤشر إلى ١٠٠٪) ^(١٨) .

وثانى هذه المؤشرات هو متوسط نصيب الفرد من المواد الغذائية المختلفة . ويبين الجدول رقم (١) ما يلى :

- إن هناك زيادة مضطردة عبر الزمن فى متوسط نصيب الفرد من المجموعات الغذائية التالية : الحبوب ، والبقوليات ، والفاكهة ، واللحوم .
- حدثت زيادة محدودة وغير مضطردة فى متوسط نصيب الفرد من بعض المجموعات الأخرى مثل : الدرنات ، والخضروات ، والبيض ، والأسماك .
- انخفض متوسط نصيب الفرد من السكريات ، والزيوت النباتية ، والألبان .

جدول (١)

تطور متوسط استهلاك الفرد في مصر من أهم المجموعات الغذائية
بالكيلو جرام ونصيبه من السعرات ومن البروتين بالجرام

مصر	بيبان
٩٠-٩٦	٨٥-٨٠
٢٤٥٧	٢١٨٤
٢٤٧	٢٢١
٢٤٨	٢٣٢
٣٠٠	٣٠٩
٨١	٦٨
٨٠	١٠٦
١٢٤٠	١١٩٩
٩٦٩	٧٩٢
١٧٢	١٥٨
٣٧٦	٣٩٤
٢١	١٩
٧٠	٦٠
٢٢٤١٣	٢٠١٧٧
٢٠٤٠٨	٢٧٩٢٥
٢٠٠٥	٢٢٥٤
٨٦٣	٧٦٩
٧٤٣	٦٥٤
١٢٣	١١٥

المصدر: ميد الفلاح ، محمود ، والقزاق ، نصر ، وفياض ، باسم : الزراعة
والغذاء في مصر : الواقع وسناريوهات بيئية حتى عام ٢٠٢٠ ، القاهرة :
دار الشروق ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، ٢٠٠١ الجدول
(١-٣) : (٤-٣) .

أما ثالث هذه المؤشرات فيتعلق بالمحتوى الغذائي للمتوسطات التي
يستهلكها الفرد لبيان مدى كفاية ما يحصل عليه لسد احتياجاته من سعرات
حرارية ، وبروتين ، ويوضح الجدول رقم (١) ما يلي :

- الزيادة المتتالية في متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية ، إلا أن أكثر من ٩٠٪ من هذه السعرات ذات مصدر نباتي ، معظمها من الحبوب ، مع انخفاض المصدر الحيواني بدرجة كبيرة
- تزايد متوسط نصيب الفرد من البروتين ، وإن ظل أقل من المتوسط العالمي (٩٠-١٠٠ جم يوميا) ، مع اختلال العلاقة بين المصادر النباتية التي تمثل نحو ٨٥٪ من إجمالي البروتين والمصادر الحيوانية التي تمثل نحو ١٥٪ ، حيث توزع هذه النسبة مناصفة تقريبا في الدول المتقدمة ^(١٩) .

لا يعبر متوسط نصيب الفرد من المواد الغذائية والمحتوى الغذائي لها عن الفروق والتباينات الإقليمية والدخالية . وهناك حاجة لتحديد أى الأقاليم وأى المستويات الإنفاقية يحصل الفرد فيها في المتوسط على كفايته من العناصر التغذوية ، وأياها لا يحصل عليها ، وهذا هو المؤشر الرابع .

ويوضح الجدول رقم (٢) انخفاض متوسط استهلاك الفرد في فئات الإنفاق الأدنى عنه في فئات الإنفاق الأعلى في كل من الريف والحضر ، وأيضا انخفاض متوسط استهلاك الفرد في الريف عنه في الحضر وذلك خلال النصف الأول من التسعينيات . ويدل على اتساع الفجوة بينهما ما توضحه البيانات من انخفاض متوسط الاستهلاك في المستوى الأعلى من الإنفاق في الريف عن نظيره في المستوى الأدنى في الحضر بالنسبة لمعظم مجموعات الغذاء ، باستثناء الحبوب والدرنات والبقوليات والفاكهة . وإن دلت على أن الفرد يحصل على احتياجاته من السعرات الحرارية الموصى بها دوليا والتي تتراوح بين ٢٨٠٠-٣٠٠٠ سعر جراري ، باستثناء الفرد في مستوى الإنفاق الأدنى في الريف يمثل سكانه ٢٨٪ من إجمالي سكان الجمهورية ، وإن ظل المصدر النباتي هو المصدر

الرئيسى لهذه السعرات ، وإن زادت مساهمة الإنتاج الحيوانى فى الطاقة والبروتين بزيادة المستويات الإنفاقية ، كما زادت فى الحضر عنها فى الريف . ولكن مازال نصيب الفرد من البروتين الحيوانى أقل من الاحتياجات الموصى بها بوليا (٥٥جم) ويفارق كبير ، مما يشير إلى فقر غذائى حاد فى البروتين الحيوانى بالنسبة لمعظم السكان (٢٠) .

جدول (٢)

متوسط استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية بالكيلو جرام والنصيب اليومى من السعرات الحرارية ومن البروتين بالجرام لمستوى الإنفاق الأدنى والأعلى فى كل من الريف والحضر فى متوسط الفترة ١٩٩٦-٩٠

المجموعات الغذائية	الريف مستوى الإنفاق الأدنى	الريف مستوى الإنفاق الأعلى	الحضر مستوى الإنفاق الأدنى	الحضر مستوى الإنفاق الأعلى	إجمالي الجمهورية
الحبوب	٢٢٣,٣	٢٦٧,٦	٢٠٨,٥	٢٧٢,٨	٢٤٥,٧
الدرنجات	٢٢,٤	٢٥,٨	٢٣,٣	٢٤,٣	٢٤,٧
السكريات	١٦,٤	٢٤,٥	٢٨,٩	٥٧,٤	٢٠,٠
البقوليات	٦,٠	٧,٧	٧,٤	١٢,٠	٨,١
الزيوت النباتية	٦,١	٧,٦	٨,٠	١١,١	٨,٠
الخضروات	٦٣,٢	٩٢,١	١٣٥,٩	٢٤٥,٣	١٢٤,٢
الفاكهة	٨٢,٠	٩٣,١	٩٢,٨	١٢٦,١	٩٧,١
اللحوم	١٤,٠	١٦,٠	١٦,٩	٢٣,٧	١٧,٢
الالبان	٢٣,٠	٣٤,٨	٣٧,٩	٤٧,٧	٣٧,٦
البيض	٥,٠	١,٢	١,٦	٧,٥	٢,١
الأسماك	٣,٥	٦,٦	٦,٨	١٠,٢	٧,٠
إجمالي السعرات للفرد	٢٧٠٩,٩	٣٢٩٦,٩	٢٨٩٧,٦	٤٠٨٨,٢	٣٢٢٨,١
من الإنتاج النباتى	٢٥٥٢,٧	٣١١٩,٦	٢٦٨٥,٣	٣٨٠٠,٠	٣٠٢٧,٠
من الإنتاج الحيوانى	١٥٦,٢	١٧٧,٣	٢١٢,٤	٢٨٨,٢	٢٠١,١
إجمالي البروتين للفرد	٧٢,٠	٨٧,٣	٧٥,٦	١٠٥,٦	٨٤,٨
من الإنتاج النباتى	٦٢,٧	٧٦,١	٦٣,٤	٨٧,٥	٧٢,٥
من الإنتاج الحيوانى	٩,٨	١١,٣	١٢,٢	١٧,٧	١٢,٤

المصدر: عيد الفتح ، محمود ، والقران ، نصر ، وفياض ، باسم ، الزراعة والغذاء فى مصر : الواقع وسيئاريومات بديلة حتى عام ٢٠٢٠ ، القاهرة : دار الشروق ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، ٢٠٠١ الجداول (٢-٣) ، (١-٢) ، (١٢-٣) .

وتشير بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٥/١٩٩٦ في جميع الفئات الدخلية لكل من الريف والحضر ، باستثناء الفئة العليا من الريف . إلا أنه تم رصد اتجاه إيجابي من زيادة الإنفاق الفردي اليومي على الغذاء من أصل حيواني مع زيادة مستوى الدخل في كل من الريف والحضر ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة المحتوى الحيواني في إجمالي السعرات الحرارية . إلا أن متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني ظل أقل من الاحتياجات الموصى بها دولياً في جميع الفئات الدخلية وبلغ في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ أدناه في فئة الدخل الدنيا في الريف ليصل إلى ١٦٦٠ جم مقابل ١٩٤٩ جم لنفس الفئة في الحضر ، ووصل في الفئة العليا للريف إلى ٣٦١ جم مقابل ٣٦٦ جم في نفس الفئة في الحضر ^(٣١) .

يتضح لنا مما سبق وجود فروق تغذوية بين المناطق المختلفة لصالح سكان الحضر على حساب سكان الريف ، بالرغم من أنهم منتجو الغذاء ، وبين الفئات الانفاقية المختلفة لصالح الفئات العليا . ويطرح ذلك تساؤلاً حول مدى فعالية سياسات الدولة المتمثلة في دعم الغذاء في تحسين الأوضاع التغذوية للفقراء ، خاصة مع ارتفاع قيمة الدعم من ١٠٩٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ٢٤٤٦ مليون جنيه عام ١٩٨٤/١٩٨٥ ، ثم تناقصه تدريجياً مسجلاً أدناه في عام ١٩٨٧/١٩٨٨ ليبلغ ١٣٤١ مليون جنيه ليعاود الارتفاع ، ويصل إلى ٢٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠/١٩٩١ ، ثم إلى ٣٦٦٨ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ^(٣٢) ، نتيجة التحرر التدريجي لسعر الصرف في التسعينيات . ارتفعت هذه القيمة في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى نحو ٨ مليار جنيه ، إلا أن هذه الزيادة لا تمثل زيادة حقيقية في كميات السلع المدعمة ، ولكنها ترجع إلى تحرير

سعر صرف الجنيه المصرى كلية فى يناير ٢٠٠٣ ، مما أدى إلى انخفاض قيمته ، كما ترجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية والمحلية ^(٣٣) .

إلا أن نظام توزيع السلع المدعمة طبقا لنظام الحصص فى المحافظات قبل سياسة الإصلاح كان يتسم بالتفاوت الكبير والتمييز بين المحافظات ، ولم يكن يحقق العدالة فى توزيعها أو وصول الدعم إلى مستحقيه ، كما كان يحايب أهل المدن على حساب أهل الريف ، حيث كانت السلع أكثر توافرا فى المدن ^(٣٤) .

أما بعد الإصلاح ، فقد لوحظ أن توزيع الدقيق المدعم لإنتاج الخبز يستهلك منه نحو الثلثين فى الحضر ، بينما يستهلك نحو الثلث فى الريف . والسبب فى ذلك أن الريف ينتج القمح ويستهلك جزءا منه (استهلاك ذاتي) ، وأيضا لضعف الريف سياسيا وعدم اعتباره جماعة ضغط . ويلاحظ أن الكمية الموزعة ليس لها علاقة بالكمية المنتجة محليا من القمح أو الذرة أو الأرز ، ولا تتبع النمط الاستهلاكى من الكربوهيدرات ، كما أن التوزيع لا يتم وفقا لفجوة الفقر . كما لوحظ اختلاف الكميات الموزعة من زيت الطعام بين المحافظات ، حيث يحصل الفرد فى القاهرة الكبرى والإسكندرية والمدن الساحلية ومحافظات الحدود على ٥٠٠ جم ، مقابل ٣٠٠ جم فقط فى المدن الأخرى والريف ^(٣٥) .

أما عن مدى استفادة الأسر الفقيرة من الدعم ، فإنه بحساب الدعم الضمنى للدخل من الغذاء الذى يساوى الفرق بين سعر السوق وسعر الدعم مضروبا فى الحصصة التى يحصل عليها الفرد - كما تم حسابها من بحث الإنفاق والاستهلاك ١٩٩٦/٩٥ - نجد أنه يبلغ ٩ جنيهات وه جنيها للفرد فى الشهر فى الحضر والريف على التوالى . أى أن الفرد فى الحضر أكثر استفادة من الدعم من نظيره فى الريف .

أما عن التحول الضمنى لكل فئة من فئات الإنفاق الخماسية ، فإن الفئة

الأدنى تحصل على أعلى تحول ضمنى للدخل فى كل من الريف والحضر . إلا أن الاستفادة من الدعم لا تقل تدريجيا مع زيادة الفئة الإنفاقية ، ولكن تنخفض إلى أدناها فى الفئتين الثانية والثالثة ، وترتفع فى الرابعة والخامسة (العليا) ^(٣٦) . كما أوضحت دراسة حديثة اعتمدت على بيانات الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ تزايدا مطردا فى نصيب الفرد من الدخل المحول من خلال دعم بعض السلع الغذائية مثل زيت الطعام والسكر مع تزايد فئات الإنفاق . مما يعبر عن فرص غير متكافئة وغير عادلة للاستفادة من الدعم فى الفئات الإنفاقية المختلفة .

كما تؤكد الدراسة وجود تناقض ظاهرى بين توزيع دعم الغذاء وتوزيع الفقر فى كل من الريف والحضر ، حيث يحصل سكان الحضر على نحو ٦٢٪ من الدعم ، بينما يمثل فقراء الحضر حوالى ٢٥٪ من إجمالى عدد الفقراء . ويحصل سكان الريف على نحو ٣٨٪ فقط من الدعم ، رغم أن فقراء الريف يمثلون ٧٥٪ من إجمالى الفقراء . ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع استهلاك الخبز المدعم ، وبالتالي تكلفة الدعم فى المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية ^(٣٧) .

خلاصة القول ، إن سياسة دعم الغذاء مازالت أكثر تحيزا للمدن على حساب الريف ، وللأغنياء على حساب الفقراء ، وبالتالي لم تحقق التوازن المنشود فى كفالة حق الغذاء للأفراد .

٣ - الدخل وكفالة حق الغذاء

نقدم فى هذا الجزء توصيفا للدخل النقدي لأسر عينة الدراسة الميدانية ، من حيث مستوياته ومصادره ، ومدى استقراره ، وأيضا مدى تباينه بين المناطق المختلفة وداخل المنطقة الواحدة . وننظر لمستوى الدخل النقدي كمؤشر لاحتمالية تحقيق الأسر لحق الغذاء باعتباره مؤشرا لوضع احتمالى للإنفاق على الغذاء ؛ نظرا لتفاوته وعدم استقراره ، مما قد يدفع الأسر إلى الادخار أحيانا ، وإلى

الاقتراض أحيانا أخرى ؛ للحفاظ على استقرار قدرتها على توفير حق الغذاء لأفرادها . كما أنه لايعبر عن الدخل الحقيقي للأسر من ناحية أخرى ؛ نظرا لتفاوت مستوى الأسعار من منطقة لأخرى ، ووجود ظاهرة الاستهلاك الذاتي ، خاصة في الريف ، والتي تعد أحد مصادر الدخل العيني للأسر ، والتي تؤثر على مستوى الدخل الحقيقي لها . لذا نعرض في هذا الجزء لمصادر الاستهلاك الذاتي ومناطق تواجده . كما نبحت مدى كفاءة حق الغذاء لأسر عينة الدراسة من المنظور الذاتي للأسر وعلاقته بمستوى الدخل النقدي ودلالته .

٣-١ الدخل النقدي للأسر عينة الدراسة :مستوياته . ومصادره . ومدى استقراره

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية تباين مستويات الدخل النقدية لأسر عينة الدراسة في المناطق الجغرافية المختلفة ، مع اتجاه لارتفاع مستوى الدخل النقدي للأسرة مع زيادة درجة التحضر . وقد أكد اختبار كا^٢ معنوية العلاقة بين مستوى الدخل النقدي للأسرة ومنطقة الإقامة وذلك بمستوى معنوية ٠.١ ، وتشير النتائج أيضا إلى ارتفاع حدة التفاوت في مستويات الدخل داخل كل منطقة مع زيادة مستوى التحضر (انظر الجدولين ٣ و٤) .

أوضحت النتائج ظاهرة عدم استقرار دخل أسر عينة الدراسة ، فقد أشار ٥١.٦٪ من الأسر إلى عدم ثبات دخلهم ، ترتفع هذه النسبة في الريف إلى ٥٧.٧٪ ، وتنخفض إلى أدناها في حضر المحافظات لتسجل ٤٦.٤٪ . وقد دل اختبار كا^٢ على معنوية العلاقة بين استقرار الدخل ومنطقة الإقامة بمستوى معنوية ٠.١ . كما توضح النتائج أن تقلبات الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة كانت في اتجاه انخفاض الدخل ، أكثر منها في اتجاه ارتفاع الدخل .

وترتبط ظاهرة عدم استقرار الدخل بالمصادر المتولد عنها هذا الدخل . وقد تبين أن نحو ٧٢٪ من أسر العينة تعتمد على مصدر واحد للدخل ، ويعتمد

نحوربع العينة على مصدريّن للدخل ، ونسبة ٣٪ على ٣ مصادر أو أكثر للدخل . احتلت الأجور والمرتبات والمعاشات المصدر الأول من مصادر الدخل فى المناطق المختلفة ، تلاها المهن الحرة ، ثم تباينت أهمية المصادر الأخرى .

وبالنسبة للريف ، شكلت الأجور والمرتبات المصدر الأساسى للدخل ، ويشمل هذا البند العاملين بأجر فى الزراعة وفى غير الزراعة ، مما لايعنى استقرار دخل كل الأسر من هذا المصدر . وعمل أكثر من ثلث الأسر بالمهن الحرة ، والتي تشمل الأفراد العاملين لحسابهم فى المشروعات الصغيرة التي قد يرتبط بعضها بالزراعة . وكانت الأراضى الزراعية مصدرا لدخل نحو ١٦٫١٪ فقط من الأسر الريفية ، ويدل ذلك على تراجع النشاط الزراعى من ناحية ، وعلى تزايد نسبة معدى الحياة والعاملين بأجر من ناحية أخرى . ويلاحظ أيضا انخفاض نسبة مساهمة مساعدات الأسرة النقدية ، وقد تكون المساعدات الريف عينية ، مع ملاحظة الارتفاع النسبى فى مساهمة التحويلات من الخارج مقارنة بالعاصمة .

بالنسبة للقاهرة ، فقد لوحظ انخفاض نسبة الأسر التي تعمل بالمهن الحرة مقارنة بالريف وحضر المحافظات ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة إنشاء مشروع فى العاصمة مقارنة بالمناطق الأخرى . كما تتميز العاصمة بارتفاع نسبة تلقى المساعدات النقدية من الأسرة بما يشير إلى أن أسرها أقل استقلالية ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بها . أما بالنسبة لحضر المحافظات ، فقد جاءت مصادر الدخل بها متسقة مع توزيعها بالنسبة لإجمالى العينة لحد كبير .

جدول (٣)

فئات الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة

الإقليم (مكان الإقامة)		ريف		حضر المحافظات		القاهرة		الجملة	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٢٠٠		٣٦٥	٢٥٦	١٣٧	١٥٤	١٢٣	١٨٧	٦٢٥	٢٤٢٣
٢٠٠ -		٤٢٨	٤١٨	٣١٠	٣٤٨	٢٥٥	٣٨٨	٩٩٣	٢٨٦٦
٤٠٠ -		١٤٩	١٤٥	٢٤٢	٢٧٩	١٢٣	٢٠٢	٥٢٤	٢٠٠٤
٦٠٠ -		٤٢	٤١	٨٨	٩٩	٥٠	٧٦	١٨٠	٧٠
٨٠٠ -		١٥	١٥	٤١	٤٦	٢٥	٣٨	٨١	٣٩
١٠٠٠ -		١٠	١٠	٣٦	٤٠	٢٨	٥٨	٨٤	٣٩٣
١٢٠٠ -		٧	٧	١٠	١٠	٧	١١	٢٤	٠٩
١٤٠٠ فكثر		٩	٠٩	٢٨	٣١	٣٦	٤٠	٦٣	٢٤٤
الجملة		١٠٢٥	١٠٠	٨٩٢	١٠٠	٦٥٧	١٠٠	٢٥٧٤	١٠٠

جدول (٤)

متوسط دخل الأسرة والفرد في أسر عينة الدراسة

متوسط الدخل	ريف	حضر المحافظات	القاهرة	الجملة
متوسط دخل الأسرة	٢٩٨٣٢	٤٦٩١٩	٤٧٩٠٤	٤٠١١١
الانحراف المعياري	٣١٥٩٨	٥٠٩٥٧	٥٦٨٣٥	٤٥٠٥١
متوسط دخل الفرد	٥٣٧٩	١٠٩٧١	١٢٢٣٠	٨٧٤٤
الانحراف المعياري	٥٥٠٠	١٢٤١٩	١٦٥٤٤	١١٣٠٨

٢-٢ الدخل العيشي لأسر عينة الدراسة

لايعبر الدخل النقدي عن مستوى الدخل الحقيقي للأسر في المناطق المختلفة . فبالإضافة إلى تباين مستوى أسعار السلع من منطقة إلى أخرى ، مما يؤدي إلى اختلاف القوة الشرائية للدخل ، فإن الاستهلاك الذاتي لبعض الأسر من السلع المنتجة ذاتيا يعتبر دخلا عينا لها يسمح بتخفيض الإنفاق النقدي على الغذاء ، ويعوض انخفاض مستوى الدخل النقدي للأسرة ، ويساهم في كفاية حق الغذاء .

ويعد النشاط الزراعى من أهم مصادر الاستهلاك الذاتى . وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن ١٥٣٪ من أسر العينة تقوم بزراعة المحاصيل الغذائية ، و/أو الخضر وفاكهة ، وترتفع هذه النسبة فى الريف إلى نحو الثلث (٣٢٤٪) ، بينما تصل فى حضر المحافظات إلى ٧٪ من الأسر ، ولاتقوم أى من أسر محافظة القاهرة بهذا النشاط . وقد أوضحت النتائج السابقة لمصادر الدخل النقدى أن الدخل من الأراضي الزراعية يتوفر لـ ١٦٦٪ فقط من الأسر الريفية . يتضح ، مما سبق أن نحو ١٥٨٪ من الأسر الريفية تمارس الزراعة للإنتاج المعيشى فقط ، مما يشير إلى أهمية هذا الإنتاج لبقائهم وبعده فى كفاية حق الغذاء لهم .

كما تقوم نسبة ٤٢٨٪ من أسر عينة الدراسة بإنتاج الدواجن والحيوانات المزرعية ، ترتفع هذه النسبة فى الريف إلى ٧٤٣٪ ، وتنخفض إلى ٢٢٤٪ فى حضر المحافظات ، وإلى ٧٨٪ فى القاهرة . وتقوم نسبة ٧٠٤٪ من أسر العينة بإنتاج المخللات أو المربيات أو العصائر أو بعض هذه الأنواع معا ، وترتفع أيضا نسب الأسر التى تقوم بذلك فى الريف وحضر المحافظات لتصل إلى نحو ٧٧٪ من الأسر ، وتنخفض إلى ٥٠٧٪ فى القاهرة . وقد أكد اختبار كاي^٢ معنوية العلاقة بين إنتاج كل الأنواع السابقة من محاصيل زراعية وخضر وفاكهة وإنتاج داجنى وصناعات منزلية وبين محل الإقامة بمستوى معنوية ٠.١ فى كل حالة . ويتضح مما سبق أن ظاهرة الاستهلاك الذاتى تنتشر فى الريف بالدرجة الأولى ، وتقل مع زيادة درجة التحضر . وتشير النتائج إلى أن عبء توفير هذا الإنتاج الموجه للاستهلاك الذاتى يقع على المرأة بالدرجة الأولى .

كما أوضحت النتائج العلاقة العكسية بين إنتاج المحاصيل الغذائية وبين الدخل ، أكد ذلك اختبار كاي^٢ بمستوى معنوية ٠.١ . كما أكد العلاقة العكسية بين

مستوى الإنفاق على الغذاء وإنتاج هذه المحاصيل بمستوى معنوية ٠.٠٥. وبين نفس العلاقة العكسية بين الإنتاج الداجنى وبين كل من الدخل والإنفاق على الغذاء على التوالي بمستوى معنوية ٠.٠١. ويوضح ذلك الدور الذى يلعبه إنتاج هذه السلع الغذائية فى كفالة حق الغذاء للأسر منخفضة الدخل .

أما بالنسبة للإنتاج المنزلى من مخلات ومريات وعصائر ، فقد أوضحت النتائج ارتفاع نسبة صناعة المخلات بين نوى الدخل المنخفض وتناقصها مع زيادة الدخل . ويرتبط ذلك بارتفاع نسبة استهلاك البقول والفول والطعمية فى الفئات الفقيرة ، بينما تقوم الفئات الغنية بإنتاج أكثر من نوع معا من المخلات والمريات والعصائر ، وقد أوضح اختبار كا^٢ وجود علاقة بين نوع السلعة التى يتم إنتاجها منزليا وبين فئات الدخل بمستوى معنوية ٠.٠١. وأوضح أيضا وجود علاقة بين نوع السلعة وبين مستوى الإنفاق على الغذاء بمستوى معنوية ٠.٠١ .

٣-٢ علاقة الدخل النقدى بكفالة حق الغذاء

نعرض فى هذا الجزء لوجهات نظر أسر الدراسة فى مفهوم حق الغذاء ومدى تمتعهم بهذا الحق ، ثم نبحث العلاقة بين مستوى الدخل النقدى للأسر وبين اعتقادهم فى مدى تمتعهم بحق الغذاء .

تباينت أفكار وآراء الأسر حول معنى حق الغذاء ، إلا أنها عكست قدرا مقبولا من القناعة والرضا . وكان الحصول على الاحتياجات الضرورية من الغذاء هو المعنى الأكثر تواجدا ، وأشار إليه مايقرب من ثلث العينة . وأشار نحو ١٢٣٪ من أفراد العينة إلى أنه بدون الغذاء لا يستطيع الإنسان أن يعيش ، وهو معنى قريب من المعنى السابق . بينما اعتقد نحو ربع العينة فى أنه يعنى أن يأكل الناس . وأشارت نسبة ٨٧٪ إلى أنه يعنى توافر المال لشراء الطعام ، وأشارت

نسبة ٧٪ إلى أن معناه الحماية من المرض ، ورأت نفس النسبة أنه يعنى أن يكون الطعام غير ملوث . وقد تباينت هذه الاستجابات فى المناطق المختلفة .

ويسؤال أسر العينة عن مدى تمتعهم بهذا الحق ، أشارت نسبة ٧٠.٣٪ إلى اعتقادهم بأنهم يتمتعون به ، ونفت التمتع به نسبة ٧.٧٪ فقط ، بينما اعتقدت النسبة الباقية ٢٢٪ فى أنها تتمتع به ولكن ليس بالقدر الكافى . وقد تباين اعتقاد الأسر فى مدى تمتعها بحق الغذاء بين المناطق المختلفة ، وأوضح اختبار كاسمى العلاقة بين منطقة الإقامة ومدى اعتقاد الأسر فى تمتعها بحق الغذاء بمستوى معنوية ٠.١ . وكانت أسر القاهرة أقل اعتقادا فى تمتعها بحق الغذاء . وأشار إلى ذلك ٥٢.٩٪ من الأسر، ارتفعت هذه النسبة فى الريف وفى حضر المحافظات إلى ٧٥.٩٪، و٧٧.٢٪ على التوالى . وفى المقابل ارتفعت نسبة من يعتقدون أنهم لا يتمتعون به إلى ١٣.٢٪ فى القاهرة ، مقابل ١.٨٪ فى حضر المحافظات ، و٤.٩٪ فى الريف . أما الأسر الباقية فتعتقد أنها لا تتمتع به بالقدر الكاف .

تدل النتائج السابقة أن أسر محافظة القاهرة هى أكثر الأسر اعتقادا فى عدم تمتعها بحق الغذاء ، بالرغم من ارتفاع متوسط دخل الأسرة النقدي بها . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ، منها ارتفاع مستوى التباين فى دخول الأسر بهذه المحافظة ، وارتفاع نسبة الأسر التى تعاني من الفقر النسبى ، حيث تبلغ نسبة الأسر التى يقل دخلها الشهري عن ٤٠٠ جنيه نحو ٥٧.٥٪ من الأسر مقابل ٥٠.٢٪ فى حضر المحافظات. يضاف إلى ذلك انخفاض مستوى الدخل الحقيقى لأسر هذه المحافظة ، نظرا لارتفاع مستوى أسعار السلع بها مقارنة بالمناطق الأخرى ، وقد دلت الاستجابات على زيادة اعتقاد أسر القاهرة فى أن السعر هو المحدد الرئيسى لشراء الغذاء ، واعتبرت أن السعر الرخيص أهم من الجودة .

كما انخفضت مصادر الدخل العيني بها مقارنة بالريف وحضر المحافظات .
واختلف معنى حق الغذاء فى القاهرة ، حيث ارتفعت بها نسبة الأسر التى تعتقد
أن حق الغذاء يعنى توفر المال لشراء الطعام إلى ١٣ر٥٪ من الأسر مقابل ٧ر٨٪
فى حضر المحافظات و٦ر٢٪ فى الريف .

وأوضحت النتائج ارتفاع نسبة من يعتقد فى تمتعه بحق الغذاء مع ارتفاع
مستوى الدخل النقدى ، ودلت على وجود علاقة معنوية بين مستوى الدخل النقدى
وبين الاعتقاد فى التمتع بحق الغذاء أكدها اختبار كاي^٢ بمستوى معنوية ٠.٠١ .
وبالرغم من ذلك فإنه يجب ملاحظة أن أكثر من نصف الأفراد الذين يقل دخلهم
عن ٢٠٠ جنيه شهريا (٥٨ر٤٪ من هذه الفئة يقيمون فى الريف) يعتقدون أنهم
يتمتعون بالحق . ويفسر ذلك بارتفاع الدخل الحقيقى لبعض الأسر أخذا فى
الاعتبار الاستهلاك الذاتى من ناحية ، وبانخفاض مستوى التطلعات وارتفاع
مستوى القناعة والرضا من ناحية أخرى .

٤- بعض الأنماط الاستهلاكية للأسر

نتناول فيما يلى بعض الأنماط الاستهلاكية لأسر الدراسة الميدانية ، فنعرض
للسلع الضرورية والسلع الأقل ضرورة (الكمايلية) التى تستهلكها الأسر ، ونعرض
لظاهرة تناول الوجبات خارج المنزل باعتبارها تعبر عن مدى الرفاهة فى كفاية
حق الغذاء لهم ، ونبحث أيضا فى مدى ارتباط هذه الأنماط الاستهلاكية بالمناطق
المختلفة وبالفئات الإنفاقية المختلفة .

٤-١ السلع الضرورية

نتعرف هنا على السلع الضرورية لأسر الدراسة فى المناطق المختلفة ، وأنواع
السلع التى قد يضطر البعض منهم للاستغناء عنها أو استبدالها بسلع أخرى فى

حالة ارتفاع السعر . وقد أوضحت النتائج ما يلي :

- اتفقت أسر الدراسة فى المناطق المختلفة على أن السلع الرئيسية هى الخبز ، والسكر ، والزيت ، والأرز ، والمكرونة على التوالى . ويلاحظ أن السلع الثلاث الأولى هى سلع مدعمة ، مما يؤكد توافق الدعم مع احتياجات الأسر الاستهلاكية.

- دلت استجابات الأسر بدرجة عالية من التوافق على أن السلع الكمالية هى : المشروبات (خلاف الشاي والقهوة) ، والحلوى ، والمكيفات على التوالى . وعلى الرغم من ورود المكيفات فى نفس الترتيب بالنسبة للأسر فى المناطق المختلفة ، فإن نسبة الأسر التى تستهلكها فى الريف تزيد بنحو عشر نقاط مئوية مقارنة بالمناطق الحضرية. ولا يرتبط ذلك بكفالة أفضل لحق الغذاء من الناحية الموضوعية نظراً لأضرارها الصحية ، وإنما بثقافة الترفيه السائدة فى الريف المصرى .

- لوحظ انخفاض نسبة الأسر الريفية التى تعتبر مصادر البروتين الحيوانى (باستثناء اللحوم الحمراء) من الألبان والأسماك والبيض والواجن من السلع الضرورية مقارنة بالأسر فى المناطق الحضرية . وفى المقابل ارتفاع نسبة الأسر التى تعتبر الفول والطعمية من السلع الضرورية ، ويعكس ذلك نمطا استهلاكيا جديدا فى الريف المصرى يحل مصادر البروتين الحيوانى بمصادر البروتين النباتى ، ويرتبط ذلك بانخفاض مستوى الدخل مع تغيير تركيبة النشاط الاقتصادى فى الريف المصرى .

أما فى حالة ارتفاع السعر ، فيتوقع أن تتجه استراتيجيات المواجهة إما للاستغناء عن بعض السلع و/أو تقليل البعض الآخر . وقد أوضحت نسبة ١٧٦٪ من الأسر أنها لا تستغنى عن أى سلعة فى حالة ارتفاع الأسعار ؛ نظرا

لمحدودية الدخل . ويعنى ذلك أن هذه النسبة من الأسر تستهلك السلع الضرورية فقط وأنها تعيش عند حد الكفاف ، ويلاحظ أن هذه النسبة ترتفع إلى ٢٢٪ فى القاهرة ، وتنخفض إلى ١٣٫٦٪ و ١١٫٥٪ فى الريف وحضر المحافظات على التوالى . وعلى نقيض ماسبق ، فإن ٧٣٪ من إجمالى العينة لاتستغنى عن أى سلع بسبب ارتفاع الدخل ، أى أن مستوى رفاهة هذه الأسر لايتأثر بالتغيرات فى الأسعار .

أما أهم السلع التى تلجأ الأسر إلى الاستغناء عنها فى حالة رفع الأسعار ، فهى الحلويات ، ثم المشروبات على التوالى ، ويتفق ذلك مع استجابات الأسر التى اعتبرت هذه السلع سلعا غير ضرورية (كمالية) . أما المكيفات التى وردت فى المرتبة الثالثة من السلع الكمالية فلم يتم ذكرها ، مما يشير إلى انخفاض مرونة الطلب على هذه السلع ، وإلى أنها تعتبر من السلع الكمالية بالنسبة لإجمالى الأسر . أما الأسر التى تستهلكها ، فهى بالنسبة لها من السلع الضرورية ، وقد يرتبط ذلك بالطبيعة الإدمانية لهذه السلع . وكانت السلع الأخرى التى يمكن الاستغناء عنها هى : الفاكهة ، والأسماك ، واللحوم الحمراء ، والدواجن ، على التوالى .

وباستبعاد الأسر التى أشارت إلى أنها لاتستطيع الاستغناء عن أى من السلع نظرا لانخفاض الدخل ومحدوديته أو لارتفاعه ، تم سؤال باقى الأسر عن السلع الأخرى التى يتم تخفيض كمياتها . وأشارت نسبة ٥٪ من الأسر إلى أنها لا تستطيع تقليل الطعام ؛ لأنه قليل أصلا ، ويعنى ذلك أنها تضطر للاستغناء عن إحدى السلع الأقل ضرورة ، ولكنها لا تستطيع خفض كميات الأنواع الأخرى ؛ لأنها تستهلك منها حد الكفاف فقط . ويشير ذلك إلى انخفاض المرونة السعرية

للطلب على الغذاء لدى أسر الدخول الدنيا . وبإضافة هذه النسبة من الأسر إلى النسبة السابقة (١٧ر٦٪) فإنه يمكن القول إن نحو ربع العينة تعيش عند حد الكفاف .

أما بالنسبة لباقي الأسر ، فكانت سلع البروتين الحيوانى هى أهم السلع التى يتم تخفيض استهلاكها ، وفى مقدمتها اللحوم ، ويخفض استهلاكها نحو ثلث الأسر ، ثم السمك والدواجن ويخفض استهلاك كل منها نحو خمس الأسر . وقد يرتبط ذلك بارتفاع أسعارهما ، مما يحقق وفرا فى ميزانية الأسرة يوجه للسلع الأخرى . وفى المقابل كانت بدائل البروتين الحيوانى المتمثلة فى البقول بالإضافة إلى منتجات الالبان من أقل السلع التى يلجأ الأفراد إلى تخفيض استهلاكها .

٤-٢ تناول الوجبات خارج المنزل

لايمثل تناول أفراد الأسرة معا الوجبات الغذائية خارج المنزل فى المطاعم والنوادر نمطا استهلاكيا متكررا ، حيث لم يمارس هذه العادة سوى ١٢ر٦٪ من إجمالى الأسر ، وإن لوحظ ارتباطها بنمط ثقافى حضرى ، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى نحو الضعف فى محافظة القاهرة ، وإنخفضت إلى ٢ر٢٪ فقط بين أسر الريف . وقد أكد اختبار كاي^٢ معنوية العلاقة بين تناول الوجبات خارج المنزل وبين منطقة الإقامة بمستوى معنوية بلغ ٠١ر٠ .

وقد ازداد هذا النمط الثقافى وضوحا مع ارتفاع مستوى الدخل ، حيث أوضحت النتائج تزايدا ملحوظا فى نسبة الأسر التى تتناول بعض وجباتها خارج المنزل مع ارتفاع مستوى الدخل ، وذلك من ٦ر٠٪ من الأسر بفئة الدخل أقل من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠ر٦٪ ، ثم ٣٢ر٧٪ فى فئة الدخل (٦٠٠ لأقل من ٨٠٠ جنيه) ،

و (١٠٠٠ جنيه فاكثُر) على التوالى . ويتسق ذلك مع ارتفاع تكلفة تناول الوجبات خارج المنزل مقارنة بالوجبات المعدة بالمنزل . كما لوحظ ارتفاع نسبة الأسر التى تتناول بعض وجباتها خارج المنزل مع انخفاض حجم الأسرة . وتصل هذه النسبة بين الأسر الأقل من أربعة أفراد إلى ٩١٪ ، تنخفض تدريجيا لتصل إلى ٢٪ بين الأسر ١٠ أفراد فاكثُر . ويرتبط ذلك بالدخل من ناحية ، حيث يقل متوسط دخل الفرد داخل الأسرة مع زيادة حجمها ، وبالجانب الاجتماعى من ناحية أخرى ، حيث تواجه الأسر الصغيرة أعباء أقل ، وتكون أكثر قدرة على التماسك العضوى وممارسة أنشطة مشتركة .

أوضحت النتائج تواضع نسب إنفاق الأسر على تناول الوجبات فى الخارج خاصة فى الريف ، حيث تناول ٤٣ر٥٪ من أسر الريف وجبات يقل سعرها عن ٢٥ جنيهها ، مقابل ٩ر٨٪ و ٨٪ فى حضر المحافظات والقاهرة على التوالى . أما أعلى سعر للوجبة فيبلغ ٧٥ جنيهها فاكثُر ، ويتناولها نحو ثلث الأسر فى المناطق الحضرية ، مقابل ٨ر٧٪ من أسر الريف . ويلاحظ زيادة الإنفاق على تناول الأسر للوجبات خارج المنزل مع زيادة درجة التحضر ، وأكد اختبار كا^٢ معنوية العلاقة بمستوى معنوية ٠١ . ويرتبط ذلك بتباين مستوى المعيشة فى المناطق المختلفة ، حيث يزداد مستوى الدخل النقدى مع زيادة درجة التحضر ، وأيضا لاختلاف نوع الوجبة وتباين مستوى الأسعار فى الاتجاه نفسه .

وبدت النتائج على أن نمط تناول الوجبات خارج المنزل أكثر شيوعا بين أفراد الأسرة منفردين . وتبين أن نحو ثلث أسر الدراسة يتناول بعض أفرادها وجباتهم خارج المنزل . وتزداد هذه النسبة أيضا مع ازدياد درجة التحضر . وارتبط سبب تناول الوجبات خارج المنزل بطبيعة العمل التى تقتضى ذلك كما أجاب ٨١٪ من العينة ، وبذلك فإنه لايعبر عن مستوى مرتفع من الرفاهة ، وإن

لاحظنا انخفاض هذا السبب في محافظة القاهرة مقابل أسباب أخرى أكثر ارتباطا بالرفاهة .

ونظرا لأن تناول الوجبات خارج المنزل ارتبط بالعمل ، فقد تناول ١٦١٪ من العينة وجباتهم في صورة ساندوتشات ، وكانت أكثر الوجبات تناولاً خارج المنزل هي الفول والطعمية بنسبة ٤٣٪ . أما الوجبة الثانية فكانت الكشري وتناوله ٢٦٪ من العينة .

وكانت السمة المميزة لسكان القاهرة هي ارتفاع نسبة تناول وجبات الهامبورجر ، والبيتزا ، والكتاكي بين أفراد الأسر بنسب تتراوح بين ١٦٪ ، و ١٦٪ ، وهـ ١٥٪ لكل منها على التوالي . ولوحظ انخفاض هذه النسب مع انخفاض مستوى التحضر لتصل في الريف إلى ٢٥٪ ، و ١٨٪ ، و ١٨٪ على التوالي ، ويرتبط ذلك بدرجة توافر هذه المطاعم المتخصصة في هذه الأنواع من الأطعمة وبمستوى الدخل .

٥- الإنفاق على الغذاء وكفالة حق الغذاء

نعرض في هذا الجزء لمستويات الإنفاق على الغذاء في مناطق الدراسة المختلفة ، ثم نتابع أنماط الإنفاق من حيث الدفع النقدي أو الآجل ، ومدى القدرة على تحديد مبلغ مسبق للإنفاق على الغذاء ومدى الالتزام به . ثم ننتقل إلى تقدير خط الفقر الغذائي ، ومستوى دخل الفقر ؛ بغرض الوصول إلى تقدير تقريبي لمدى كفالة حق الغذاء في مناطق الدراسة المختلفة .

٥-١ مستويات الإنفاق على الغذاء

يحتل الإنفاق على الغذاء النسبة الأكبر من ميزانية الأسرة المصرية ، فقد أوضحت نتائج بحث الإنفاق والاستهلاك عام ١٩٩٦/٩٥ أن نسبة الإنفاق على

الغذاء تبلغ في الحضر ٤٦,٧٩٪ من جملة الإنفاق الاستهلاكي السنوى ، وتزداد هذه النسبة في الريف إلى ٥٦,٣٧٪ ، وتبلغ لإجمالى الجمهورية ٥١,٣٤٪ (٣١) . وفى الدراسة الحالية بلغت نسبة إنفاق الأسر على الغذاء ٦٤,٣٪ من إجمالى إنفاق الأسرة ، انخفضت في الحضر لتبلغ في محافظة القاهرة وفي حضر المحافظات ٦٢,٣٪ و ٦٣,٩٪ على التوالى ، وارتفعت في الريف إلى ٦٧٪ .

إلا أن القيم المطلقة لمتوسط إنفاق الأسر على الغذاء تزداد مع زيادة درجة التحضر ، فيصل متوسط إنفاق الأسرة على الغذاء في القاهرة إلى ٣١٣,٩٨ جنيه شهريا، مقابل ٢٧٧,١٧ جنيه في حضر المحافظات ، و ١٩٧,٧٨ جنيه في الريف . ويتفق ذلك مع ما أوضحته نتائج الدراسة من ارتفاع مستوى الدخل في محافظة القاهرة وتناقصه مع انخفاض درجة التحضر ، ومع علاقة الدخل بمستوى الإنفاق التى أوضحها إنجل ، والتى توضح أن الإنفاق على الغذاء يزيد بمعدلات متناقصة ، أى أن نسبة الإنفاق على الغذاء تقل مع ارتفاع مستوى الدخل .

ولم يقتصر التباين في مستويات الإنفاق على الغذاء على المناطق الجغرافية المختلفة ، ولكنه يوجد أيضا داخل المنطقة الواحدة ، ولكن بنسب متباينة . ويزداد التباين في الإنفاق على الغذاء إلى أقصاه في محافظة القاهرة ، حيث سجل الانحراف المعيارى لمتوسط إنفاق الأسرة على الغذاء ٢٦٥ جنيها ، مقابل ١٧٨,٥٥ جنيه لأسر حضر المحافظات ، و ١٢٧,٨٨ جنيه لأسر الريف . ويرتبط ذلك مرة أخرى بالتباينات في مستوى الدخل في المناطق المختلفة .

وتشير النتائج إلى أن توزيع نسب الأسر وفقا للإنفاق على الغذاء أكثر اتساقا مع توزيعها وفقا لأدنى دخل شهرى لها . ويعنى ذلك أن الأسر عندما تخطط للإنفاق على الغذاء تأخذ في اعتبارها تقلبات الدخل ، وتحرص على ألا

يتعدى إنفاقها الضروري (معظمه على الغذاء) مستوى أدنى دخل متحقق لها ،
وهى بذلك تسلك سلوكا رشيدا يأخذ في اعتباره الأوضاع المستقبلية من احتمال
انخفاض الدخل إلى أدنى مستوى متوقع من الأسرة .

كما يلاحظ تقارب مستويات إنفاق الأسر الريفية على الغذاء مع الاتجاه
للمركز في فئات الإنفاق الدنيا ، وينفق نحو نصف الأسر أقل من ٢٠٠ جنيه
شهريا ، أى أقل من متوسط الإنفاق على الغذاء السائد في الريف ، بينما يصل
مجموع من ينفق أقل من ٤٠٠ جنيه شهريا إلى ٩٠.٦٪ من الأسر . أما في
حضر المحافظات وفي القاهرة ، فيلاحظ زيادة التباين في اتجاه زيادة نسبة
الأسر في مستويات الإنفاق الأعلى ، حيث ينفق نحو ثلاثة أرباع الأسر فقط أقل
من ٤٠٠ جنيه شهريا على الغذاء .

٥-٢ انهاء الإنفاق على الغذاء

يرتبط مستوى الإنفاق على الغذاء بمستوى الدخل ومدى استقراره . فكلما زاد
مستوى استقرار الدخل أمكن للأسر أن تحدد مقدما مقدار الإنفاق على الغذاء ،
وأن تخطط بطريقة أفضل أنماطها الاستهلاكية ، مما يساهم في كفاءة حق
الغذاء بدرجة أحسن . وقد دلت النتائج على عدم قدرة ٦٨.٤٪ من أسر العينة
على تحديد المبلغ المصروف على الغذاء مقدما . وارتفعت هذه النسبة قليلا بين
الأسر الريفية وأسر محافظة القاهرة مقارنة بحضر المحافظات ، وهى تبلغ بذلك
نمطا قريبا إلى حد ما من درجة عدم استقرار الدخل في المناطق المختلفة .

وقد أرجعت الأسر التي لا تستطيع تحديد مبلغ معين للإنفاق على الغذاء
ذلك إلى عدم ثبات الدخل بالدرجة الأولى ، وذلك بنسبة ٢٤.٦٪ من الأسر
ويتباينات قليلة بين المناطق المختلفة . أما السبب الثانى فكان عدم ثبات الأسعار

وأشارت إليه نسبة ٢٣٪ من الأسر ، وإن تباينت هذه النسب بين المناطق المختلفة ما بين ٢٠٪ فى الريف إلى ٢٢٪ فى حضر المحافظات ، و ٣٠٪ فى القاهرة ، مما يشير إلى أن عدم استقرار أسعار السلع أكثر وضوحا فى محافظة القاهرة ، وهو ما يتسق مع النتائج السابقة فى هذا الشأن . وأشارت نسبة ١٩٪ من الأسر إلى أن الأمر فى علم الغيب ، وارتفعت هذه النسبة فى ريف وحضر المحافظات إلى نحو ٢٢٪ ، مقابل ١٣٪ فقط فى القاهرة . ويعكس ذلك نوعا من الاعتقاد فى القدرية فى الرزق وإشارة إلى عدم استقرار الدخل . وأشارت نسبة ١٩٪ من الأسر إلى أنها لم تتعود على ذلك ، وأشارت نسبة ٣٣٪ من الأسر إلى أن السبب هو مساعدة الأبناء أحيانا فى الدخل .

أما الأسر التى تحدد مبلغا معيناً للإنفاق على الغذاء (٣١٪) فقد أشارت نسبة ٥١٪ منهم إلى التزامهم بالمبلغ المحدد . يتضح مما سبق انخفاض قدرة أسر الدراسة على تحديد إنفاقهم على الغذاء ، مسبقا مما يعكس قدرة محدودة على تخطيط الوجبات وفقا للأسس التغذوية ، ويؤثر على القدرة على كفاية حق الغذاء .

أما طريقة دفع ثمن الغذاء ، فقد أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر (٧٧٪) تدفع الثمن نقدا ، وإن انخفضت النسبة فى الريف لتصل إلى ٥٩٪ ، ولتزداد مع زيادة درجة التحضر لتصل إلى ٨٣٪ ، و ٩٦٪ فى حضر المحافظات ، والقاهرة على التوالى . وفى المقابل بلغت نسبة من يدفع الثمن أجلا "على الحساب" ١٨٪ . ولجأ ٤٣٪ إلى وسائل أخرى مثل العمل ، والمبادلة ، ارتفعت فى الريف إلى ٧١٪ مقابل ٣٧٪ فى حضر المحافظات ، و ٦٪ فى القاهرة .

كما دلت النتائج على أن ارتفاع نسبة اللجوء للدفع الأجل والوسائل الأخرى للدفع غير النقدي تتركز فى فئتي الدخل الدنيا ، وفى فئتي الإنفاق الدنيا

على الغذاء . ويتسق ذلك مع انتشار اللجوء إليها في الريف ، حيث يقل مستوى الدخل ومستوى الإنفاق النقدي على الغذاء ، كما تزداد ظاهرة عدم استقرار الدخل وعدم القدرة على تخطيط الإنفاق .

٣-٥ تقدير خط الفقر الغذائي

تم تقدير خط الفقر الغذائي في كل من الحضر والريف استناداً إلى تقدير قيمة الوجبة الغذائية التي توفر الحد الضروري من الاحتياجات اليومية للأسرة ، وذلك بالاستعانة بعدد من الوجبات المتنوعة التي تم إعدادها بواسطة متخصص في التغذية ، والتي تتفق مع النمط الغذائي في كل من الحضر والريف على حدة ، والتي أعدت في إطار بحث سابق^(٣٩) . حيث تم إعداد سبع وجبات متنوعة للأسرة الحضرية ، وست وجبات متنوعة للأسرة الريفية . وقد تم تقدير متوسط قيمة هذه الوجبات باستخدام أسعار الغذاء^(٤٠) ، وأوضحت التقديرات* أن :

متوسط إنفاق الفرد الضروري على الغذاء في الريف/شهر = ٢٩٨٣ جنيه .

ومتوسط إنفاق الفرد الضروري على الغذاء في حضر المحافظات/شهر = ٤٤٩٨ جنيه .

ومتوسط إنفاق الفرد الضروري على الغذاء في القاهرة/شهر = ٤٩٤٨ جنيه .

واتفقت هذه التقديرات مع تقديرات بحث دات Datt وزملائه^(٣٩) ، حيث

كانت تقديرات خط فقر الغذاء للفرد في الشهر :

في المدن الكبرى ٥٠١٨ جنيه وحضر الصعيد ٤٥١٩ جنيه

وحضر الدلتا ٤٥٩٤ جنيه وريف الصعيد ٤٠٣٦ جنيه

وريف الدلتا ٤٤٢٩ جنيه

وبحساب نسبة الأسر التي تقع تحت خط فقر الغذاء في مناطق الدراسة

الحالية اتضح أنها تبلغ نحو ٦٥٪ من أسر الريف ، و ٤٠٪ من أسر حضر

* هناك انتقاد موجه إلى أسعار السلع الاستهلاكية التي يصدرها الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء باعتبارها أقل من الأسعار الحقيقية ، وعلى ذلك قد يكون خط فقر الغذاء أعلى من ذلك

المحافظات ، ٣٧٪ من أسر القاهرة . مع الأخذ في الاعتبار أن هناك نسبة من الأسر - خاصة في الريف - تعتمد على الاستهلاك الذاتي لبعض السلع ، وبالتالي فإن النسبة الحقيقية للفقراء قد تقل عن ذلك .

تقدير خط فقر الدخل

بالاستناد إلى تقديراتنا لخط فقر الغذاء تم تقدير خط فقر الدخل لأسر عينة الدراسة ، وهو خط فقر يعبر عن الفقر المدقع ، حيث استند في تقديره إلى حساب متوسط إنفاق الفرد في الأسر التي تقع تحت خط فقر الغذاء على الاحتياجات الأخرى غير الغذائية في الدخل . وقد حصلنا على تقديرات متواضعة للغاية بلغت ١٢ر١٢ جنيه في الريف ، و١٨ر٣٢ جنيه في حضر المحافظات ، و١٤ر٤٨ جنيه في القاهرة .

وبالتالي فقد تم الحصول على التقديرات التالية لخط فقر الدخل

خط فقر الدخل للفرد في الريف = ٥١ر٩٥ جنيه/شهر

خط فقر الدخل للفرد في حضر المحافظات = ٦٣ر٣٦ جنيه/شهر

خط فقر الدخل للفرد في الريف = ٦٣ر٩٦ جنيه/شهر

وتبلغ نسبة الأسر التي تقع تحت خط فقر دخل الفرد في الريف نحو ٦٣ر٨٪ ، بينما تبلغ هذه النسبة في حضر المحافظات نحو ٣٨ر٧٪ ، وفي القاهرة نحو ٣٦ر٢٪ .

نسبة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الدخل

قمنا بحساب متوسط إنفاق الفرد على الغذاء كنسبة من إجمالي إنفاقه لدى كل من الفئات الفقيرة (التي تقع تحت خط دخل الفقر في منطقة الدراسة) ، والفئات غير الفقيرة (التي تقع عند أعلى خط دخل للفقر في منطقة الدراسة) ، وقد حصلنا على النتائج الواردة بالجدول التالي :

جدول (5)

نسبة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الإنفاق لدى الفقراء
وغير الفقراء في مناطق الدراسة المختلفة

ريـف	حضر المحافظات	القاهرة	
٦٩٩٧	٦٩٢٠	٧٤٨٦	نسبة الإنفاق على الغذاء لدى الفقراء
٦٧٨٨	٦٤٩٢	٦٥٩٧	نسبة الإنفاق على الغذاء لدى غير الفقراء

وفقا لقانون إنجل فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الإنفاق على الغذاء ولكن بنسبة أقل ، وبالتالي فإن النسبة المنفقة على الغذاء من إجمالي الدخل تنخفض . ويتفق ذلك مع النتائج السابقة التي توضح انخفاض المنفق على الطعام مع زيادة الدخل ، إلا أن هذا الانخفاض لا يظهر بدرجة واضحة في الريف ، ويظهر بدرجة أوضح في حضر المحافظات ، وبدرجة أكبر في القاهرة . ويرجع ذلك إلى ما أوضحناه سابقا من اعتماد سكان الريف في فئات الدخل الدنيا على الاستهلاك الذاتي بدرجة أكبر من الحضر ، وبالتالي فإن نسبة الإنفاق الحقيقي على الغذاء أعلى مما هو موضح بالجنول .

خاتمة الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تمتع أسر المجتمع المصري بحق الغذاء . وقد أوضحت الدراسة الوسائل التي لجأت إليها الدولة لتحقيق هذا الحق ، وأوضحت أن تطبيق سياسات الإصلاح في قطاع الزراعة ساعد على زيادة المعروض من الغذاء ومن متوسط نصيب الفرد منه ، وإن عجز عن تحقيق احتياجات الأفراد من بعض المجموعات السلعية ، من أهمها سلع البروتين الحيواني . كما تبين انخفاض القدرة على كفاية حق الغذاء في الريف وفي فئات الدخل الدنيا . وبالرغم من محاولات ترشيد الدعم فما زالت الاستفادة منه لصالح

المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية .

وأكدت الدراسة الميدانية ارتباط كفاية حق الغذاء بمستوى الدخل النقدي ، وذلك استنادا إلى كل من التقييم الذاتى للأسر لدى تمتعهم بحق الغذاء ، وأيضا استنادا إلى التقييم الموضوعى الذى يعتمد على مدى كفاية الدخل لتوفير الحد الأدنى من الحاجات الضرورية من الغذاء . كما بينت انخفاض القدرة على كفاية حق الغذاء فى الفئات الدنيا من الدخل وفى المناطق الريفية . وارتفعت نسبة الأسر التى تستهلك أقل من احتياجاتها من الغذاء الضرورى إلى ما يزيد على نصف الأسر فى الريف ، مقابل ما يزيد على الثلث فى المناطق الحضرية . وقد لعب الاستهلاك الذاتى دوراً ملحوظاً فى كفاية هذا الحق فى الريف وفى المستويات الدنيا من الدخل ، إلا أن ذلك أضاف عبئاً أكبر على المرأة فى هذه الأسر باعتبارها مسئولة عن إنتاج سلع الاستهلاك المعيشى . كما تحملت المرأة الفقيرة فى القاهرة عبء البحث عن غذاء رخيص ، وتخلت عن معيار الجودة فى تحقيق حق الغذاء .

وأوضحت النتائج أن نسبة ضئيلة للغاية من الأسر هى التى استطاعت تحقيق الرفاهة النسبية فى حق الغذاء ، وهى الأسر التى لم تؤثر التغيرات فى الأسعار على استهلاكها من السلع ، أو التى تتمكن من تناول بعض وجباتها فى الخارج . وفى المقابل بلغ استهلاك نحو ربع أسر عينة الدراسة حد الكفاف ، حيث اقتصر استهلاكها على الضرورى من السلع بما لايسمح لها الاستغناء عن - أو - تقليل كميات أى من السلع فى حالة ارتفاع الأسعار .

وأوضح التقييم الذاتى للأسر لموقعها من حق الغذاء وضعاً أفضل ، وعكس مستوى الرضا والقناعة بين أسر المجتمع المصرى .

الهوامش

- ١ - <http://www.pdhre.org/rights/food.html>
- ٢ - <http://www.fao.org/legal/rtf/rtf-e.htm>
- ٣ - <http://www.fao.org/FOCUS/E/rightfood/right1.htm>
- ٤ - المرجع السابق مباشرة وأيضا
- ٥ - انظر فى بعض القضايا المرتبطة بحق الغذاء فى الإسلام :
- الفنجري ، محمد شوقي ، المذهب الاقتصادى فى الإسلام ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٧٢-١٨٢ .
- الغزالى ، محمد ، الإسلام والاضعاق الاقتصادية ، القاهرة ، نهضة مصر ، ١٩٩٦ . ص ص ٥١-٥٢ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ١٠٠ .
- ٦ - Sen, Amartya. Poverty and Famines, An Essay on Entitlement and Deprivation, Oxford: Clarendon Press. 1981.
- ٧ - أخذت بتصريف من عرض هذه الكتابات فى
Gertel, Jorg. Contextualizing the Social Space of Urban Food Systems in The Metropolitan Food System of Cairo. (Jorg Gertel, ed.) Saarbrücken: Verlag Für Entwicklungs Politik. 1995. pp.14-15.
- ٨ - Ibid., p. 12.
- ٩ - انظر فى هذا الرأى كلا من :
- عبدالفضيل ، محمود ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢-١٩٧٠) ، دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ١٥٩ .
Tschirgi, Dan. Cairo's Municipal Food Policy: As He Gets More, He Can Buy More. in Jorg Gertel, ed. The Metropolitan Food System of Cairo. op. cit., p. 33.
- ١٠ - على ، سونيا ، وإبراهيم ، على ، وعبدالرحمن ، على ، حسن إدارة نعم الغذاء فى مصر ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٦٢-٤٦٤ ، السنة الثانية والتسعون ، يوليو/ أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ٢٧٩ .
- ١١ - Nassar, Saad and Rizk, Fawzy. Impacts of Economic Reform Policies on Food Consumption in Egypt. L'Egypte Contemporaine, No. 433-434. Juillet/Octobre 1993, p. 56.
- ١٢ - Ibid., p. 55.
- ١٣ - على ، سونيا ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .
- ١٤ - Nassar, Saad and Rizk, Fawzy. op. cit., p. 56.
- ١٥ - Gertel, Jorg. op. cit., p. 17.

- ١٧ - على ، سونيا ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .
- ١٨ - عبدالرحمن ، عبدالرحيم محمد ، أثر التحولات الاقتصادية على قطاع الزراعة ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٢٧٧ .
- ١٩ - عبدالفتاح ، محمود منصور ، والقزاز ، نصر ، وفياض ، باسم ، الزراعة والغذاء في مصر : الواقع والسيناريوهات البديلة حتى عام ٢٠٢٠ ، القاهرة : دار الشروق ، ومندى العالم الثالث ، مكتبة ٢٠٢٠ ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٥-١٥١ .
- ٢٠ - عبدالفتاح ، منصور ، آخرون ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ ، ص ١٨١ .
- ٢١ - محفوظ ، عادل عيد ومشهور ، أحمد فؤاد . دراسة مقارنة لأثر المستويات الدخلية على الوضع الغذائي في مصر . المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ١٠٢٩-١٠٣٥ .
- ٢٢ - على ، سونيا ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .
- ٢٣ - رزق ، فوزى حليم ، رفع كفاءة نظام الدعم الغذائي . المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥ ، ص ١٩٦-١٩٧ .
- ٢٤ - رزق ، فوزى حليم ، سياسات الإصلاح الاقتصادي لدعم الغذائي في مصر ، مصر ، المعاصرة ، العدد ٤٤٩-٤٥٠ يناير/أبريل ١٩٩٨ ، ص ١٣٨ .
- ٢٥ - على ، سونيا ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٨١-٢٨٤ .
- ٢٦ - على ، سونيا ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .
- ٢٧ - بهلول ، أحمد قدرى مختار ، كفاءة تكاليف سياسة الدعم المباشر للغذاء في مصر ، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥ ، ص ٢٣٤-٢٣٥ .
- ٢٨ - حسين ، محمود فرحان ، أنماط استهلاك الغذاء في محافظة المنيا ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٤٩٥ .
- ٢٩ - Korayem, Karima, Poverty and Income Distribution in Egypt, Cairo: Third World Forum and T.W.F. Middle East Office, 1994.
- ٣٠ - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، النشرة السنوية لأسعار المواد والمنتجات الغذائية والخدمات (منتج/جملة/مستهلك) عام ١٩٩٨ . مرجع رقم ٧١-١٢٧٢٢/٩٨ . أغسطس ١٩٩٩ بالإضافة لأسعار البطاقة التموينية لسلع السكر والزيت والشاي وسعر الخبز المدعم .
- ٣١ - Datt, Gaurav; Jolliffe, Dean and Sharma, Manohar, A Profile of Poverty in Egypt: 1997, FCND Discussion Paper No. 49, August 1998. p12.

Abstract

THE RIGHT FOR FOOD IN THE EGYPTIAN SOCIETY

Economic Indicators and Empirical Evidences

Ibtissam El-Gaafarawi

This study aims to clarify the ability of the Egyptian families to achieve the right for food. It also examines the role of the state in this concern. It depends on the findings of an empirical study used a random sample of The Egyptian families. The main findings revealed that families in rural areas and in low levels of income were less able to achieve the right for food. Disparities in levels of enjoying this right in Cairo were higher than other governorates.

أولويات البحث العلمى الاجتماعى :

استطلاع لراى عينة من الجمهور الخاص*

نجوى خليل**

يعد استطلاع رأى عينة من الجمهور الخاص فى أولويات البحث العلمى الاجتماعى والقضايا المتعددة المرتبطة بها هو من الموضوعات المهمة من أجل تفعيل نور البحث العلمى الاجتماعى . لذا قام المركز باستطلاع رأى عينة من النخبة الأكاديمية بلغت ٦٨٣ من أساتذة الجامعات والمراكز البحثية ومديرى تلك المراكز . وكان من أبرز نتائج الاستطلاع أن أولوية المجالات البحثية يجب أن تكون للمجال الاقتصادى ثم الاجتماعى ثم السياسى . وأن قضية البطالة هى أهم القضايا الاقتصادية ، وقضايا الشباب هى أهم القضايا الاجتماعية ، وقضية الديمقراطية هى أهم القضايا السياسية ، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية للبحث العلمى فى مصر ، وإلقاء عبء التمويل على الدولة أساساً .

مقدمة

إن تحديات القرن الحادى والعشرين تفرض على كافة المجتمعات ضرورة إنتاج المعرفة ، والعمل على تراكمها من خلال إسهامات البحث العلمى والاختراع . فالبحث العلمى هو أداة لتحقيق الذات القومية ، ولتغلب على المشكلات والتحديات المجتمعية بهدف الارتقاء والتنمية .

* يمثل هذا المقال موجزاً لتقرير استطلاع للرأى الذى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، حول "أولويات البحث العلمى الاجتماعى : استطلاع لراى عينة من الجمهور الخاص" . إشراف الأستاذة الدكتورة نجوى خليل ، وعضوية الأستاذة الدكتورة سلوى العامرى ، والدكتورة منى يوسف . وقامت الباحثة جميلة المأمون بالعمليات الإحصائية .

** مستشار ، رئيس قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة.

وبالرغم من إبداع مصر - قادة وشعباً ونخبة - لأهمية البحث العلمى منذ منتصف القرن العشرين، وتوافر الجهود الملموسة من أجل خلق مجالات بحثية تدفع عملية التنمية ، وتقدير الأمور الأساسية التى تقوم عليها منظومة البحث العلمى (مثل : البناء المؤسسى والتشريعى ، والموارد المالية ، والقوى البشرية ، واستراتيجية واضحة للبحث العلمى) ، فإن هذه المنظومة فى الواقع المصرى تواجه الكثير من المشكلات والتحديات التى تفرض على العلماء والمخططين ومتخذى القرار ضرورة مواجهتها بأولويات محددة ، إذا ما أريد أن يكون للبحث العلمى دور فعال فى التطوير والتنمية .

فلم يعد البحث العلمى اجتماعى رفاهية حضارية ، ولكنه يعد محورا رئيسيا لتفعيل السياسات وخطط التنمية للحاق بركب الحضارة والتقدم . والبحث العلمى ليس مقصورا على مجال من المجالات الإنسانية . فإن كانت أهميته - لدى البعض - واضحة فى مجال العلوم الطبيعية والبيولوجية ، فإن دوره فى المجال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى لا يمكن إنكاره . كما أنه لضبط أداء العلم والتكنولوجيا يجب مشاركة علماء الإنسانيات والعلوم الاجتماعية لإرساء وحدة المعرفة وتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، الأمر الذى يجعل أولويات البحث فى هذا المجال من الموضوعات الأساسية التى ينبغى إثارته من وقت لآخر^(١) .

ويتحقق ذلك بإشراك الأكاديميين والباحثين فى وضع الأولويات ، وتحديد المشكلات والقضايا والموضوعات البحثية التى ينبغى التصدى لها للإسهام فى التنمية الاجتماعية ، وحفز المسئولين لنقل نتائج البحوث وتوصياتها إلى حيز التطبيق من ناحية أخرى ، ودفعهم لعرض ما يطرأ فى مجالاتهم واحتياجاتهم الاستراتيجية على مؤسسات البحث العلمى والباحثين لدراستها دراسة علمية

شاملة وفقا لقواعد المنهج العلمى وأخلاقياته .

ومما لا شك فيه أن قضية أولويات البحث العلمى الاجتماعى هى واحدة من المحاور الأساسية للمسئولية الاجتماعية والأخلاقية التى يضعها علماء الاجتماع نصب أعينهم .

فإن اختيار موضوعات البحوث ووضع أولوياتها تعد من الأمور المهمة ، سواء على مستوى مؤسسات البحث العلمى التى يشغلها أساسا العملية البحثية والتطوير وخدمة قطاعات الإنتاج ، أو على مستوى الجامعات التى تهتم أساسا برسالتها التعليمية ثم دورها البحثى .

ومن خلال ما قدمه العلماء فى تراثنا العلمى بشأن مجال أولويات البحث العلمى ، وبخاصة البحث العلمى الاجتماعى ، نون إيجاز أو استطراد لا داع له ، يمكننا أن نكشف عن معايير اختيار الموضوعات البحثية بما يحقق الفائدة المرجوة من البحث العلمى ، سواء لترشيد صنع القرار واتخاذ ، أو لتحقيق أغراض البحث المعرفية والتحليلية ، أو لترقية الباحثين وتحقيق طموحاتهم البحثية وتفضيلاتهم واهتماماتهم .

ويمكننا فى هذا الإطار تسليط الضوء على تجربة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية ، والتى تكشف عن حرص المركز على اختيار موضوعات البحوث التى تمكنه من أن يؤدى وظائفه وتحقيق أهدافه . وفى أواخر الستينيات أثرت هذه المسألة ، وطرحت الآراء بشأن ضرورة بحث المسائل الكلية للمجتمع ، مع عدم إهمال المسائل أو المشكلات الجزئية ، وأن الأمر يستلزم نظرة شاملة لأبعاد تطور المجتمع المصرى ونموه ، واتجاهات التغيير فى مرحلة التحول الجوهرية التى تتم فى المجتمع ، بحيث تكون أولويات برامج البحوث بالمركز لخدمة عمليات التغيير المخطط فى كافة المجالات الاجتماعية ، ولخدمة عمليات

تقويم المشروعات والبرامج القائمة فى هذه المجالات ، ولخدمة تطوير المناهج البحثية . وأن تكون الأولوية للبحوث والدراسات التى تيسر فهم ما هو كائن ، والبحوث التى تسهم فى إحداث التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل ، وأن مهمة المركز الأساسية هى القيام بالبحوث الاجتماعية فى شتى مجالات فروع علم الاجتماع والنفس وغيرها من العلوم الإنسانية ، وأن وظيفته بالأساس هى البحوث التطبيقية التى تهدف إلى خدمة أغراض محددة لخير المجتمع ، وتشخيص أمراض المجتمع ومعوقاته . على أن تكون البداية تكون بتحديد أولويات الميادين التى يعمل فيها المتخصصون فى كافة فروع البحث العلمى الاجتماعى ، ثم تحديد أولويات الموضوعات التى يزمعون القيام ببحثها^(٢).

كما برزت هذه القضية فى إطار مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى الذى انعقد فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة عام ١٩٩٥ ، حيث نادى العلماء المشاركون بضرورة إعادة النظر فى أجندة البحوث الاجتماعية التى تجرى فى مصر، على أن تتحدد الأولويات البحثية التى تملئها احتياجات المجتمع المصرى ، وأن يحرص الباحثون على اختيار مشكلات البحوث وموضوعاتها ذات الوزن والدلالة .

وليس من الضرورى أن تكون هناك قائمة جاهزة يستطيع الباحث - بالرجوع إليها - أن يختار المشكلات ذات الدلالة ويترك ما عداها . وإنما يقتضى على الباحث أن يشحذ وعيه عند اختيار موضوعات البحث ذات الأولوية لخدمة القضايا القومية ، والاستفادة منها على مستوى المجتمع . واقتراح البعض من المشاركين موضوعات يمكن إدراجها كأولويات للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر^(٣) . ومن واقع نتائج استطلاع رأى المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى فى الأبعاد والقضايا الأساسية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى - الذى أجريناه

فى أعقاب المؤتمر بناءً لما أوصى به المشاركون فيه - فقد استخلصنا أهم القضايا أو الموضوعات التى رأت عينة المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى أنها الأكثر أولوية ؛ كى يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى فى الخمس سنوات القادمة (منذ البدء فى تطبيق الاستطلاع عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٢) .

وتمثلت هذه القضايا والموضوعات البحثية ذات الأولوية للبحث العلمى الاجتماعى فى : السياسة التعليمية ، ثم قضايا التطرف والإرهاب والعنف ، ثم البطالة ، والبحث العلمى والتطور التكنولوجى ، تليها تغير القيم الاجتماعية والأخلاقية ، وقضايا الشباب ، وقضايا الطفولة ، والأسرة ، والتنمية ، والبيئة ، والإدمان والتعاطى ، والخصخصة ، والفقر ، والهوية والانتماء ، وقضايا أخرى تقل نسبة ذكرها كأولوية للبحث العلمى الاجتماعى فى إجابات المستطلع رأيهم^(١) . وفى إطار الجامعات المصرية ، ازدادت مراكز البحث العلمى الاجتماعى فى التسعينيات من القرن العشرين ، وتطور دور الجامعة نحو إجراء البحوث التى من شأنها مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى مصر . ولم ينحصر إنشاء مراكز الدراسات والبحوث على مستوى جامعات القاهرة ، بل امتد إلى صعيد مصر . فعلى سبيل المثال ، نجد أن جامعة أسيوط رغم تأخر ظهور الدراسات الإنسانية بها ، إلا أن دورها تطور نحو تنمية الدراسات والبحوث الإنسانية لتواجه التحديات الجديدة التى فجرتها جماعات العنف السياسى فى صعيد مصر .

ومن تجليات هذا الدور المتطور للجامعة ، ظهور عدد من مراكز البحوث التى عملت تحت مظلة الجامعة ويتوجيهها ، ومن أهمها فى السنوات الأخيرة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة (١٩٨٦) ، ومركز الدراسات والبحوث البيئية (عام ١٩٩١) ، ومركز دراسات المستقبل (عام ١٩٩٤) ، ومركز

بحوث تنمية جنوب الوادى (عام ١٩٩٧) ، وقد صارت جامعة أسيوط - بعد تجربة البحث العلمى فى إطارها - بيت خبرة لتطوير البيئة وتحديث المجتمع بالصعيد . وبالرغم من عدم توافر فلسفة ومفهوم وأهداف تحدد الدور المنوط به تحديث مجتمع تقليدى محافظ كمجتمع الصعيد المصرى ، فإن سجل البحث العلمى نفسه وإنجازاته يمكن أن يقدم مادة علمية يصاغ منها مفهوم متميز للبحث العلمى فى مجتمع يعانى اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا . ونستطيع أن نلمس أهداف البحث العلمى فى هذه الجامعة ، والتي تتجه فى أغلبها إلى تطوير البيئة الاقتصادية والاجتماعية وتعديل بنيتها الثقافية وتجانسها الحضارى ، كما تهتم بقضايا التقدم العلمى والتنمية البشرية من حيث التعليم والصحة وقضايا السكان ورعاية الطفولة ، والنهوض بالمرأة وتحسين مركزها فى البناء الاجتماعى^(١) . هذا بالإضافة إلى ازدياد مراكز البحث التى تتبع مؤسسات أخرى ، بعضها عام ، وبعضها خاص ، وكذلك مراكز فى منظمات غير حكومية^(٢) .

ومن ثم ، فإن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يشهدها المجتمع المصرى ، تتطلب من العلماء والباحثين المزيد من الخيال العلمى لوضع سيناريوهات مستقبلية . وهو ما يتطلب توافر قاعدة بيانات كاملة تمثل أساس المعلومات التى تتيح وضع استراتيجية البحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، وآليات تنفيذها ، وتحديد أجندة البحث العلمى الاجتماعى فى المرحلة القادمة سعيا لتفعيل دور البحث فى المجتمع .

موضوع استطلاع الراى وأهميته والغرض من إجرائه

يعكس هذا الاستطلاع تقدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية بقضية

علمية لها أهميتها ومكانتها فى إطار تسليط الضوء على الميادين البحثية المهمة والمجالات الضرورية ، التى قد ينشغل عنها علماء البحث العلمى الاجتماعى بالرغم من وعيهم بأهميتها .

ومن شأن هذا الاستطلاع تحديد الأولويات لما يجب التركيز عليه كموضوعات وقضايا بحثية مهمة من وجهة نظر المتخصصين ، ومن ثم تجنب الاستغراق فى القضايا والموضوعات البحثية الأقل أهمية .

كما يهتم هذا الاستطلاع بإبراز وعى الأكاديميين والمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى بأهمية وضع استراتيجية محددة للبحث العلمى الاجتماعى فى وقتنا الراهن ، والغايات التى يمكن أن تتحقق بناء على تبنى استراتيجية متفق عليها ، والصعوبات التى تحد وتمنع رسم استراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

ويركز الاستطلاع أيضا على الجهات والمؤسسات التى يرى المستطلع رأيهم أن مسئولية وضع أجندة للبحث العلمى الاجتماعى تقع عليهم بحكم الموقع أو الدور الذى تشغله وتقوم به هذه الجهات فى الممارسة الوظيفية .

ومما لاشك فيه أن اهتمام هذا الاستطلاع أيضا بتحديد الرؤية الكيفية للمستطلع رأيهم فيما يتعلق بإثارة الاهتمام العام والأكاديمى بخصوص أجندة البحث العلمى الاجتماعى ، وترتيب أولوية القضايا والموضوعات البحثية ، من شأنه تضيق الفجوة بين البحث العلمى الاجتماعى ورسم السياسات واتخاذ القرارات .

كما حرص الاستطلاع على تحديد المستطلع رأيهم لمصادر التمويل التى يمكن أن تساهم فى تمويل البحث العلمى الاجتماعى . وهى كلها أمور جوهرية فى سياق موضوع استطلاع الرأى الأساسى ، ألا وهو أولويات البحث العلمى

الاجتماعى .

وقد وقع اختيارنا على عينة تتسم بالقدرة على تكوين رأى بشأن هذه القضية، والتعبير عن رأيها بشكل محدد وواضح، وبخاصة أن الفترة الزمنية الراهنة هى فترة انتقالية تمر بها مجتمعاتنا سعياً نحو التطوير . كما أن موضوع الاستطلاع يهم بالفعل من يبدع صنع السياسات البحثية والعلمية واتخاذ القرار ، وبخاصة وزارة البحث العلمى والتكنولوجيا وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

وصف العينة

تحقيقاً للهدف من إجراء استطلاع لرأى عينة من النخبة الأكاديمية والبحثية بشأن أولويات البحث العلمى الاجتماعى ، حرصنا على تحديد العينة من الجمهور المهتم بمجال موضوع الاستطلاع ، والذي يتسم بمعرفة ميادينه وسياقاته ومهامه .

لذا فقد اهتمنا باستطلاع رأى أساتذة هيئة التدريس بالجامعات المصرية ممن يمارسون البحث العلمى الاجتماعى ، ويهتمون بمجالاته وأولياته على مستوى جامعات : القاهرة ، والإسكندرية ، وعين شمس ، وطنطا ، والمنصورة ، والزقازيق ، والأزهر ، وحلوان ، والمنيا ، والمنوفية ، وقناة السويس (الإسماعيلية وبور سعيد) ، وجنوب الوادى (أسيوط وسوهاج وقنا) . وتتضمن الأساتذة فى كليات : الآداب ، والحقوق ، والاقتصاد والعلوم السياسية ، وما يقابلها من كليات التجارة ، والإعلام ، والخدمة الاجتماعية . بالإضافة إلى معاهد : الدراسات والبحوث التربوية ، والدراسات والبحوث الإحصائية ،

والدراسات والبحوث البيئية ، والدراسات العليا للطفولة * .

ويشمل الاستطلاع أيضا آراء عينة من مديري مراكز البحوث ونوابهم (خارج الجامعات ، ولا يشترط حصولهم على درجة الأستاذية) . وتتضمن عينة الاستطلاع مفردات من المجلس العربي للطفولة والتنمية ، والمجلس القومي للسكان ، ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ومركز دراسات الفنون الشعبية ، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، ومركز البحوث العربية ، والمركز العربي لاستقلال القضاة ، ومركز طفولة عين شمس ، والمركز الديموجرافي ، والمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، والمركز العربي للإسلامي للدراسات ، والمركز العربي للبحوث والإدارة ، ومركز بحوث الرأي العام ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، والمركز القومي للأمم المتحدة والطفولة ، ومركز تطوير المناهج ، ومركز بحوث الشرطة .

بالإضافة إلى عينة أساتذة مراكز البحوث الحاصلين على الدرجة العلمية الأكاديمية مثل : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومعهد التخطيط القومي ، ومعهد بحوث الإرشاد الزراعي ، ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، ومركز البحوث والدراسات البيئية ، ومعهد الدراسات والبحوث التربوية ، ومركز البحوث التربوية والتنمية ، ومركز تطوير التعليم الجامعي ، ومعهد البحوث والدراسات العربية ، والمركز الديموجرافي ، ومركز الطفولة .

بلغ حجم العينة الكلية المستطلع رأيها ٦٨٣ مفردة . توزعت العينة على مستوى نوع العمل الأكاديمي والبحثي بحكم الموقع الذي يشغله المستطلع رأي ،

* اعتمدنا في إحصاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على بيانات المطبوع الصابر من : مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء ، المجلس الأعلى للجامعات ، ديسمبر ٢٠٠٣ .

أو النور الذي يقوم به في ممارسته الوظيفية . فقد شملت العينة ٥٧٥ من أساتذة الجامعات والمراكز البحثية داخل هذه الجامعات ، بنسبة ٨٤٫٢٪ من عدد المستجيبين على استطلاع الرأي الذي نجريه عن أولويات البحث العلمي الاجتماعي في مصر .

بينما شملت ١٠٨ من مديري مراكز البحوث ونوابهم والأساتذة الدكاترة بمراكز البحوث (خارج الجامعات) ، منهم ٣٥ مديرا ونائبا من غير الأساتذة بنسبة ٥١٪ من العينة الكلية ، ومنهم أيضا ٧٣ أستاذ دكتور بنسبة ١٠٫٧٪ من العينة الكلية .

وراعينا توزيع العينة على مستوى التخصص العلمي. فقد شملت العينة ٥٣٦ مفردة بنسبة ٧٨٫٩٪ من المتخصصين في العلوم الاجتماعية . بالإضافة إلى ١٠٣ مفردة بنسبة ١٥٫٢٪ من المتخصصين في العلوم الطبيعية والرياضية والهندسية والتجارية ، و ٢٧ مفردة بنسبة ٤٪ من المتخصصين في العلوم الإسلامية ، إلى جانب ١٣ مفردة بنسبة ١٫٩٪ من المتخصصين في علوم أخرى . ولم يتبين التخصص الدقيق لأربع حالات من العينة الكلية .

وفيما يتعلق بالسن ، فقد توزعت العينة على الفئات العمرية المستطلع رأيها، وشملت ٤١٢ مفردة ممن بلغ عمرهم من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة . وتضمنت ١٠٩ مفردة ممن بلغ عمرهم من ٦٠ سنة إلى أقل من ٧٠ سنة . وانخفضت إلى ٩٨ مفردة ممن بلغ عمرهم من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة . ثم ٢١ مفردة ممن بلغ عمرهم ٧٠ سنة فأكثر ، و ٨ من المستطلع رأيهم بلغ عمرهم من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة ، بينما لم يذكر السن ٣٥ مفردة من المستطلع رأيهم .

وهكذا ، فإن الجمهور المستطلع رأيه هو جمهور نخبية من الأكاديميين

والباحثين الذين تتوافر لديهم معلومات عن موضوع الاستطلاع .
وقد حرصنا على منهجية الإجراءات العلمية ، ودقة الالتزام بالخطوات
المنهجية المتفق عليها عند القيام باستطلاع الرأى وصياغة الأداة ، بحيث تغطي
النقاط المحورية المتصلة بموضوع الاستطلاع وتم عرض الإستمارة على مجموعة
من المحكمين من الأساتذة المتخصصين فى العلوم الاجتماعية * ، وتجريب
الاستمارة على الأساتذة المساعدين بالمركز من بعض التخصصات (اجتماع ،
قانون ، علم نفس ، تربية) .

نتائج الاستطلاع

تتيح لنا نتائج استطلاع رأى عينة من الأكاديميين والباحثين فى الجامعات
ومراكز البحوث المصرية استخلاص أبرز ما خلصت إليه آراء المتخصصين فى
البحث العلمى الاجتماعى والمهتمين بأجندة البحث العلمى ، بحيث يمكن الاستفادة
منها ، وعدم إهدار قيمتها العلمية على نحو يضمن الرؤية العلمية المفيدة ،
بالإضافة إلى ما حققته الجهود السابقة فى مجال أولويات البحث العلمى
الاجتماعى .

المحور الأول : أولويات الميادين والموضوعات البحثية

كشفت النتائج الميدانية لاستطلاع الرأى عن أن أولويات الميادين والموضوعات فى
فروع البحث العلمى الاجتماعى فى السنوات القادمة هى أساسا القضايا
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقدر واحد . حيث ذكر ٢٣٢ مستطلع رأيه
بنسبة ٣٤,١٪ من العينة الكلية (٦٨٣ مجيبا) ، أن الثلاث قضايا لها الأولوية

* ضمت مجموعة المحكمين كلا من : الأستاذة الدكتورة ناهد صالح ، الأستاذة الدكتورة هدى
مجاهد ، الأستاذة الدكتورة نجوى الغوال ، الأستاذ الدكتور أحمد زايد ، الأستاذ الدكتور على
ليلة .

نفسها . بينما ذكر ١٩٥ مجيبا بنسبة ٢٨٦٪ أن القضايا الاقتصادية هي أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها في البحث العلمي الاجتماعي في السنوات القادمة .. وأجاب ١٦٨ مستطلع رأيه بنسبة ٢٤٦٪ أن القضايا الاجتماعية هي الأهم . وانخفض عدد المجيبين بأن القضايا السياسية هي الأهم ، حيث ذكرها ٨٧ مستطلع رأيه بنسبة ١٢٧٪ .

جدول (١)

(هم القضايا التي يجب الاهتمام بها في البحث العلمي الاجتماعي)

في السنوات القادمة وفقا لترتيب الأهمية الأولى

القضية	ك	٪
القضايا الاجتماعية	١٦٨	٢٤٦
القضايا الاقتصادية	١٩٥	٢٨٦
القضايا السياسية	٨٧	١٢٧
لهما نفس الأولوية	٢٢٢	٣٤١
الإجمالي	٦٨٢	١٠٠

بناء على سؤال أفراد العينة عن أهم القضايا الاجتماعية التي يرى كل منهم ضرورة الاهتمام بها في البحث العلمي الاجتماعي في السنوات القادمة ، جاءت مشكلات الشباب كأهم القضايا الاجتماعية في إجابات ٤٦٩ مستطلع رأيه بنسبة ٦٨٧٪ من العينة الكلية .

أما قضية القيم والأخلاقيات ، فقد جاءت في إجابات ٤٠٩ مستطلع رأيه بنسبة ٦٠٪ تقريبا ، ثم السياسة التعليمية التي ذكرها ٣٩٦ مجيبا بنسبة ٥٨٪ ، وذكر ٣٩٤ مجيبا بنسبة ٥٧٪ أن قضايا الفساد في المجال الاجتماعي هي أهم القضايا الاجتماعية ، ثم مشكلات البيئة التي جاءت في إجابات ٣٣٤ مستطلع رأيه بنسبة ٤٨٩٪ ، ووردت مشكلات الصحة في إجابات ٣٠٧ مجيبين بنسبة ٤٤٩٪ ، وكذلك قضية الأمية . وذكر ٢٦٥ من العينة الكلية بنسبة ٣٨٨٪ أن مشكلة الإسكان هي أهم القضايا الاجتماعية ، يليها العنف الاجتماعي ،

وجاءت في إجابات ٢٥٦ مستطلع رأيه بنسبة ٢٧,٥ ٪ ، ومشكلات المخدرات بنسبة ٣٦,٦ ٪ ، وارتفاع معدلات الجريمة بنسبة ٣٤ ٪ ، والسياسة الإعلامية بنسبة ٣٠,٦ ٪ ، والسكان بنسبة ٣٠,٣ ٪ ، ومشكلات الأسرة بنسبة ٣٠ ٪ ، وقضايا المرأة بنسبة ٢٥,٣ ٪ ، وأخيرا قضايا الطفل ، وجاءت بنسبة ٢٥,٢ ٪ .

جدول (٢)

أهم القضايا الاجتماعية التي يجب الاهتمام بها
في البحث العلمي في السنوات القادمة

أهم القضايا الاجتماعية	ك	٪
مشكلات الشباب	٤٦٩	٦٨,٧
تغير القيم والأخلاقيات	٤٠٩	٥٩,٩
السياسة التعليمية	٣٩٦	٥٨
قضايا الفساد في المجال الاجتماعي	٣٩٤	٥٧,٧
مشكلات البيئة	٣٣٤	٤٨,٩
مشكلات الصحة	٣٠٧	٤٤,٩
مشكلة الأمية	٣٠٧	٤٤,٩
قضية الإسكان	٢٦٥	٢٨,٨
العنف الاجتماعي	٢٥٦	٣٧,٥
قضية المخدرات	٢٥٠	٣٦,٦
ارتفاع معدلات الجريمة	٢٣٢	٣٤
السياسة الإعلامية	٢٠٩	٣٠,٦
مشكلة زيادة السكان	٢٠٧	٣٠,٣
مشكلات الأسرة	٢٠٥	٣٠
قضايا المرأة	١٧٣	٢٥,٣
قضايا الطفل	١٧٢	٢٥,٢
عدد المستجيبين	٦٨٣	-

تم التمسيد إلى عدد المجيبين ، ويلاحظ أن مجموع النسب يزيد على ١٠٠ ٪ نظرا لإمكانية ذكر أكثر من قضية اجتماعية .

ويسألهم حول تحديد أهم قضيتين من القضايا السابق ذكرها والتي وريدت في إجاباتهم ، تبين أن القضية الاجتماعية الأولى التي يرون ضرورة الاهتمام بها في البحث العلمي في السنوات القادمة هي الشباب ، وجاءت في

إجابات ١٥٠ مجيباً بنسبة ٢٢.٢٪. ثم تغير القيم والأخلاقيات ، وظهرت فى إجابات ٩٢ مجيباً بنسبة ١٣.٦٪، وذكر ٨٣ مستطلع رأيه السياسة التعليمية بنسبة ١٢.٣٪ ، ثم الصحة ، والأمية ، والسكان ، وقضايا الفساد ، والبيئة ، والعنف الاجتماعى ، والجريمة ، والأسرة ، والإسكان ، وقضايا المرأة ، والسياسة الإعلامية ، وقضية المخدرات ، وقضايا الطفل .

أما ثانى أهم القضايا الاجتماعية التى سبق أن اختارها المستطلع رأيهم فقد ذكر ١٠٤ مجيبين بنسبة ١٥.٥٪ أنها السياسة التعليمية . بينما ذكر ٩٠ من المجيبين بنسبة ١٣.٤٪ أنها قضايا الفساد فى المجال الاجتماعى ، وأجاب ٨٧ منهم (١٣٪ تقريباً) أنها مشكلات الشباب ، يليها تغير القيم والأخلاقيات التى نكرها ٦٩ مجيباً بنسبة ١٠.٣٪ .

وانخفض ذكر بقية القضايا الاجتماعية المهمة كثانى أهم القضايا الاجتماعية .

ولاحظنا أيضاً من نتائج الاستطلاع أن قضية المرأة والطفل قد حظيت بمرتبة متأخرة كقضايا اجتماعية ذات أولوية للاهتمام بها فى البحث العلمى الاجتماعى لدى أفراد العينة المستطلع رأيها على مستوى كافة فئاتها التى تعكس تخصصات علمية مختلفة .

هذا فى الوقت الذى شهدت فيه الألفية الجديدة متغيرات جعلت من قضية المرأة - مثلاً - من بين أولويات جدول أعمال الحكومة وتأسيس المجلس القومى للمرأة عام ٢٠٠٠ ، وتماثل قضية المرأة كقضية رئيسية على جدول أعمال مؤسسات المجتمع المدنى^(٣) .

ثانياً: القضايا الاقتصادية للأكثر أولوية فى مجال البحث العلمى الاجتماعى

أظهرت نتائج استطلاع الرأى أن عينة الأكاديميين والباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث المصرية ترى بغالبية مرتفعة بنسبة ٨٧.٥٪ من إجمالى عدد المستجيبين (٦٨٢ مفردة) أن قضية البطالة هى أهم القضايا الاقتصادية التى

ينبغي أن يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى فى مصر . وجاءت قضايا الفساد فى المجال الاقتصادى بنسبة ٦١٦٪ كأولوية ثانية ، كما وردت قضية الفقر بنسبة ٦٠٪ تقريبا ، وانخفاض الدخل ومعدل الأجور بنسبة ٥١٣٪ ، وانخفاض مستوى المعيشة بنسبة ٥١٪ تقريبا ، ووردت أيضا قضية اقتصادية أخرى لها أولوية تالية للقضايا المذكورة مثل التنمية الاقتصادية بشكل عام ، وتأثير الاتفاقات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد المحلى، والخصخصة والآثار الناجمة عن التحول الاقتصادى ، ودور رجال الأعمال فى التنمية ، ومشكلات البنوك ، وهى قضايا موضحة فى الجول التالى :

جدول (٣)

أهم القضايا الاقتصادية التى ينبغى أن يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى

فى السنوات القادمة من وجهة نظر أفراد العينة

ك	هـ	أهم القضايا الاقتصادية
٨٧	٥٩٧	الفساد
٥٩٧	٤٠٧	الفقر
٥٠٩	٢٤٧	انخفاض مستوى المعيشة
٥١٣	٢٥٠	انخفاض الدخل ومعدل الأجور
٢٤٩	١٧٠	تأثير الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد المحلى
٣٠٣	٢٠٧	الخصخصة والآثار الناجمة عن التحول الاقتصادى
٢٤٠	١٦٤	دور رجال الأعمال كشريك فى التنمية
١٨٣	١٢٥	مشاكل البنوك
٦١٦	٤١٩	قضايا الفساد فى المجال الاقتصادى
٤٤٦	٢٠٤	التنمية الاقتصادية بشكل عام
٩	٦	تحسين القدرة الشرائية للعملة المحلية
٣	٢	قضية الضرائب
٣	٢	توظيف الزكاة للمعونة فى التكافل الاجتماعى
١٠	٧	رفع معدلات الاستثمار الإنتاجى
١٠	١	التوعية فى مجال الانبعاث
١٠	١	دور المنظمات الأهلية للتنمية
-	٦٨٢	عدد المسجلين
١٠	١	غير مسجلين
-	٦٨٣	العينة الكلية

تم التنسب إلى عدد المستجيبين .

* يلاحظ أن مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠٪ نظرا لإمكانية ذكر أكثر من قضية اقتصادية واحدة .

وعندما سألنا أفراد العينة المستطلع رأيها عن القضية الاقتصادية الأولى التي تعد أهم قضية اقتصادية ينبغي أن يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى من القضايا المهمة التي ذكرها كل منهم ، ظهر أن الغالبية حددت قضية البطالة وأكدت عليها ، ثم قضايا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ، وانخفاض الدخل ، بالإضافة الى قضايا الفساد فى المجال الاقتصادى .

ويمكننا القول إن القضايا الاقتصادية متمثلة فى أولويتها لدى أفراد العينة من الأكاديميين والباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث داخل الجامعات وخارج الجامعات ، وعلى مستوى التخصصات المتعددة أيضا .

ثالثا: القضايا السياسية الأكثر أولوية فى مجال البحث العلمى الاجتماعى

غلب رأى أفراد العينة من الأكاديميين والباحثين فى الجامعات المصرية ومراكز البحوث أن أهم قضية سياسية ينبغي أن يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى فى السنوات القادمة هى الديمقراطية ، فقد ذكرها ٤٢٦ مستطلع رأيه بنسبة ٦٣٪ . تقريبا ، كما ذكر ٣٧٨ مستطلع رأيه بنسبه ٥٥٪ أنها قضية الانتماء ، تليها قضايا الفساد فى المجال السياسى التي وردت بنسبة ٥٤٪ ، وتداول السلطة بنسبة ٥٠٪ ، وممارسة الحقوق السياسية بنسبة ٥٠٪ ، بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل : تعديل الدستور ، وبور المجتمع المدنى ، وقضية السلام ، والعلاقات المصرية العربية والخارجية ، ويوضحها الجدول (٤) .

أهم القضايا السياسية

تم التنسيب إلى عدد المستجيبين .
 • يلاحظ أن مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠٪ نظرا لإمكانية ذكر أكثر من قضية ميسامية واحدة .

ولم يغفل الاستطلاع أهمية تحديد آراء عينة الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز البحوث فيما يتعلق بأولوية أساسيات البحث العلمي الاجتماعي في مجال النظرية والمنهج والنقد العلمي والأخلاقيات .

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن قضية الأخلاقيات فى مجال البحث العلمى الاجتماعى هى القضية الأكثر أولوية ، حيث وردت فى إجابات ٤٨٥ مستطلع رأيه بنسبة ٧١٫٤٪ من عدد المستجيبين (وتبلغ ٦٧٩ مفردة) . كما ذكر ٤٧٠ مستطلع رأيه بنسبة ٦٩٫٢٪ أن المنهج هو الأولوية الأساسية للبحث العلمى الاجتماعى ، بينما أجاب ٣٠٤ مفردة بنسبة ٤٥٪ تقريبا أن الأولوية للنقد العلمى ، وذكر ٣٩٪ تقريبا من أفراد العينة أن النظرية لها أولويتها الأساسية فى هذا المجال .

وهى نتائج تؤكد على استمرارية اهتمام المجتمع الأكاديمى بالأساسيات نفسها التى سبق أن اهتم بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة فى عام ١٩٩٥ بعقد مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، وما حققه من نجاح بإثارة اهتمام المجتمع الأكاديمى بموضوع المؤتمر .

كما اتفقت نتائج الاستطلاع الحالى بهذا الخصوص ، مقارنة بما أسفر عنه استطلاع الرأى الذى نشرنا نتائجه عام ٢٠٠٢ ضمن مطبوعات قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة ، وعنوانه "أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى : الأبعاد والقضايا السياسية" ، وهو استطلاع للمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى . حيث كان هناك شبه إجماع (٩٦٫٣٪) بين عينة الاستطلاع بمواصلة الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، ولكن ورد المنهج كبحت أساسى ينبغى الاهتمام به بنسبة ٥٣٫٧٪ ، ثم الأخلاقيات بنسبة ٥٢٪ تقريبا ، بينما يؤكد استطلاعنا الحالى أن الأكثر أولوية هى الأخلاقيات ، ثم المنهج ، ثم النقد العلمى ، ثم النظرية ، وأخيراً اختيار المشكلة العلمية التى تستحق الدراسة والاهتمام بالنتائج .

وقد عكست نتائج هذا الاستطلاع خبرات المستطلع رأيهم وتخصصاتهم العلمية التي ترجمت اهتماماتهم بشئون المجتمع ، وضرورة وضع مشكلاته وقضاياها في أولويات البحث العلمى الاجتماعى من أجل صنع مستقبل أفضل . ومن هنا ، نوصى مراكز البحوث فى الجامعات ومراكز البحوث القومية ، والخاصة فى مصر ، بمراعاة مشكلات وقضايا المجتمع على الدوام ، وتوجيه البحوث من أجل طرح حلول لهذه المشكلات والقضايا ، والعمل على تحديد المسائل والموضوعات البحثية التى تسهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لبلادنا ، مع الاهتمام بالبحوث الأساسية والتأكيد على أهمية دورها فى خدمة البحوث التطبيقية لربط البحث العلمى باحتياجات المجتمع .

المحور الثانى : المعوقات التى تحد من وضع أجندة تحديد أولويات البحث العلمى الاجتماعى
لا تختلف كثيرا المعوقات التى تحد من وضع أجندة تحديد الأولويات عن تلك المعوقات الخاصة بوضع استراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، وباستعراض هذه المعوقات نجد أنها :

جدول (٥)

المعوقات التى تحد من وضع أجندة الأولويات

المعوقات	ك	%
نقص التمويل	٤٩٨	٧٢٫٩
عدم وجود استراتيجية للبحث عموما فى مصر	٤٩١	٧١٫٩
وضع قيود على الموضوعات البحثية	٢٢٣	٣٤٫١
ضعف الكوادر العلمية	٢٤٢	٣٥٫١
ضعف الإدارة العلمية	٣٦٣	٣٨٫٥
عدم الإيمان الكافى بأهمية البحث العلمى	٢٨١	٥٥٫٨
عدم وجود سياسة واضحة للدولة	٣٣٠	٤٨٫٣
عدم وجود تنسيق بين الحكومة والمنظمات الأهلية	٢	٣
مجموع المستجيبين	٦٨٣	-

* تزيد النسبة على ١٠٠٪ لاختيار أكثر من بديل .

تتفاوت في أهميتها ، والتي يمكن ترتيبها وفقا للتالى :

١- نقص التمويل : يمثل نقص التمويل أعلى نسبة (٧٢.٩٪) بين أفراد العينة ، باعتباره يمثل العائق الأول أمام وضع أجندة ؛ وذلك لأن التمويل يشمل توفير المبالغ والاحتياجات اللازمة لإعداد الباحثين وتأهيلهم ، وتجهيز المعدات والأجهزة الضرورية لإجراء البحث والتطوير وتوفير الأبنية ، والمساندة فى دعم وتنشيط الأبحاث والدراسات العلمية . ويصفة عامة توفير الميزانية الملائمة للبحث العلمى ، خاصة وأن من أهم مؤشرات تقدم الدول هو مقدار ماينفق على البحث والتطوير من الدخل القومى الإجمالى ، وهو الأمر غير المتحقق فى مجتمعنا .

٢ - العائق الثانى هو عدم وجود استراتيجية للبحث عموماً فى مصر ، وقد جاء بنسبة تصل إلى ٧١.٩٪ ، وهو أمر طبيعى ، إذ إنه لايمكن وضع أجندة للأولويات البحثية دون وجود استراتيجية ، فالأجندة هى التى تترجم مكونات وتفاصيل الاستراتيجية .

٣ - السبب أو العائق الثالث هو عدم الإيمان الكافى بأهمية البحث العلمى ، ويرجع ذلك إلى أن المناخ والثقافة السائدة فى المجتمع لا يعكسا اهتماما ومصداقية بشأن البحث العلمى الاجتماعى على وجه الخصوص . وهذا الأمر لا يقتصر فحسب على المناخ السائد فى المجتمع ، وإنما قد يكون سببه أيضا وجود فجوة حادة بين البحث العلمى وصنع القرار .

٤ - يأتى بعد ذلك السبب الخاص بعدم وجود سياسة اجتماعية واضحة للدولة ، إذ جاء بنسبة ٤٨.٣٪ ، ويترجم هذا السبب الفجوة بين صانع القرار والبحث العلمى ، وذلك بمعنى أنه فى حالة وجود سياسة اجتماعية واضحة للدولة يتخلق دور هام للبحث العلمى ، وذلك أنه إذا كانت السياسة العامة فى مجال ما تعنى مجموع القرارات التى يتخذها صانعو السياسة بغية

تحقيق هدف عام ، فإن نتائج الأبحاث فى هذه الحالة تكون قناة للتواصل مع صانع القرار ؛ لأنها تساعد فى التعرف على المشكلات والقضايا المجتمعية المختلفة وأسبابها وإمكانيات حلها ، مما ييسر له اتخاذ القرار بشأنها ، ورسم السياسات اللازمة .

٥ - يرتبط السببان الخامس والسادس بالعملية البحثية ذاتها ، وقد جاء بنسب متقاربة ، والسبب الخامس هو ضعف الإدارة العلمية ، وقد حاز على نسبة ٣٨,٥٪ . وقد يمثل هذا الضعف فى البيئة الإدارية العلمية فى سوء الإدارة والتنظيم وعدم مواجهة المشكلات الإدارية بصورة تحقق الارتقاء للبحث العلمى وتقدم العلميين نتيجة للبيروقراطية والمشاكل المالية ، وغير ذلك من مشكلات تكاد تواجه معظم الوحدات العلمية .

٦- السبب السادس هو ضعف الكوادر العلمية ، وقد جاء بنسبة ٣٥,٤٪ ، وقد ينجم هذا الضعف نتيجة عوامل متعددة ، قد يكون من بينها تزايد أعداد الطلبة الجامعيين بصورة كبيرة ، وتغير نمط العلاقة بين الطالب والأستاذ ، والتهاون فى منح الدرجات العلمية كالماجستير والدكتوراه ، والمشكلات المرتبطة بالتعيين والترقية ، وما إلى ذلك من مشكلات كثيرة كان نتائجها ضعف الكوادر العلمية .

٧- يتمثل العامل السابع فى وضع قيود على الموضوعات البحثية ، وقد ظهر بنسبة ٣٤,١٪ ، وهو ما قد يعنى أشياء كثيرة قد تكون عدم حرية البحث العلمى ، أو عدم توافر المبالغ اللازمة للإنفاق على البحث العلمى ، أو قد تكون البيروقراطية والروتين .

المحور الثالث : (أهمية وضع استراتيجيات للبحث العلمى الاجتماعى

يواجه البحث العلمى بعامة ، والبحث العلمى الاجتماعى بخاصة ، عددا من

الإشكاليات وذلك فى دول العالم النامى ، ويمثل وضع استراتيجية تتبناها هذه الدول أولى وأهم هذه الإشكاليات .

وتأتى أهمية وضع للاستراتيجية فى أنها تعكس الأهداف العريضة الأساسية التى تحمل رسالة ما ، كما تتضمن أيضا الوسائل والآليات لتحقيق هذه الرسالة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن وجود استراتيجية يسهم فى وضع أجندة تترجم الرسالة التى تحملها الاستراتيجية فى قضايا أساسية تعكس أولويات البحث العلمى .

ويدرك العاملون فى الحقل العلمى الأكاديمى أهمية وضرورة وضع استراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، وهو ما أكدته النتائج المتعلقة بسؤال فى هذا الخصوص ، إذ بلغت نسبة القائلين بأهمية وضع استراتيجية للبحث العلمى ٩٤٪ من عينة الدراسة ، وذلك فى مقابل نسبة ضئيلة (٦٪) لا ترى أهمية لذلك .

مبررات أهمية وضع استراتيجية للبحث العلمى

للتعرف على الأسباب والمبررات التى تؤكد ضرورة وضع استراتيجية للبحث العلمى - من وجهة نظر الأكاديميين - وجد أن هذه المبررات تتمثل فى التالى وفقا لترتيب أهميتها : توضيح الرؤية العلمية بالنسبة للأهداف والموضوعات الاجتماعية ، ثم تحديد أولويات البحث العلمى الاجتماعى ، ثم الارتقاء بالبحث العلمى الاجتماعى ، فالتنسيق بين الجهات البحثية المختلفة ، وأخيرا ترشيد القرار الخاص بالسياسة الاجتماعية .

الصعوبات التى تواجه وضع استراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى

إن وضع استراتيجية للبحث العلمى الاجتماعى ليس بالأمر الهين اليسير ، رغم أنه مطلب هام وأساسى لدى النخبة الأكاديمية ، إلا أنه يواجه صعوبات عديدة

أشار إليها أفراد العينة ، وتمثل الصعوبة الأساسية - من وجهة نظر النخبة الأكاديمية محل الدراسة - هي المسائل الاقتصادية ، إذ حصلت على أعلى نسبة (٢٩,٨٪) . وقد تعنى هذه المشكلة ضعف الإنفاق على البحث العلمى بما يؤثر فى القدرة على وضع استراتيجية شاملة وخطة طويلة المدى ، وهذه المشكلة تكاد تكون مشكلة عامة تعاني منها كل الدول النامية .

وتأتى بعد ذلك مشكلة أخرى هي عدم التنسيق بين الجهات البحثية المختلفة ، وإن كان الفارق كبيرا بين النسبتين ، إذ جاءت هذه المشكلة بنسبة ١٧,٩٪ . وتعد هذه المشكلة عقبة أساسية تواجه وضع استراتيجية ، إذ إن غياب مثل هذا التنسيق بين الجهات البحثية المختلفة يؤدي إلى إهدار الجهد والمال ، كما يحول دون تراكم الجهد العلمى فى اتجاه رأسى ، بحيث يؤدي إلى إحداث التطور والتقدم .

يأتى بعد ذلك مباشرة الصعوبات الإدارية (١٧,٤٪) ، وهذه الصعوبة تمثل تحديا رئيسيا أمام وضع استراتيجية ملائمة لاحتمال تصادمها بهذه المعوقات الإدارية التى قد تؤدي إلى فشلها .

وتمثل الصعوبة الرابعة فى عدم وجود استراتيجية أو سياسات اجتماعية على مستوى الدولة ، وقد جاءت هذه الصعوبة بنسبة ١١,٤٪ ، وهى أيضا تمثل صعوبة أساسية ؛ وذلك لأن أية استراتيجية تعتمد فى وضع خطوطها العريضة على سياسات الدولة واستراتيجيتها فى المجالات المختلفة ، لذلك يكون من الصعب بناء استراتيجية فى مجال البحث العلمى الاجتماعى دون وجود أساس ترتكز عليه هذه الاستراتيجية .

تأتى بعد ذلك الصعوبة الخاصة بالمفاهيم السائدة والمنتشرة ، وهى عدم الاعتقاد بفائدة البحث العلمى الاجتماعى ؛ وربما يكون سبب ذلك الإغراق

فى البحوث الأكاديمية والبعد عن البحوث التطبيقية أو البحوث الموجهة للفعل action research ، والتى يكون لها مردود واضح على الأفراد والمجتمعات ، وقد جاءت هذه الصعوبة بنسبة ١٠٣٪ .

إلى جانب ماسبق ، هناك صعوبات ثلاث تقاربت فى نسب ورودها ، وهى : نقص المعلومات (٦٨٪) ، واختلاف الأولويات بين الباحثين لاختلاف التخصص (٥٦٪) ، وعدم إطلاق الحرية للبحث العلمى (٦٣٪) . وتمثل أولى هذه الصعوبات - وهى نقص المعلومات - صعوبة هامة رغم ضالة النسب بشأنها ، وهذه الصعوبة لاتقتصر على نقص البيانات فحسب ، بل تضاربها وعدم دقتها أيضا . ومن المعروف أن توافر البيانات حول موضوع أو قضية ما يمثل الأساس الذى تعتمد عليه الاستراتيجية كنقطة انطلاق .

ويمثل اختلاف الأولويات بين الباحثين لاختلاف التخصص عقبة أخرى ، وإن كان يمكن التجاوز عن هذه الاختلافات عند وضع الاستراتيجية بتضمين الأساسيات فى كل تخصص على قدر الإمكان . وأيضاً يمثل عدم إطلاق الحرية للبحث العلمى إشكالية أخرى ، وهذه الإشكالية ترتبط أيضاً بالسياسات العامة للدولة . وفى النهاية فقد أفاد البعض بأنه لاتوجد صعوبات ، وإن تدنت هذه النسبة بحيث لم تحقق سوى نسبة ١٨٪ .

المحور الرابع : كيفية إثارة الاهتمام بوضع أجندة البحث العلمى الاجتماعى

بالرغم من تفاقم مشكلات البحث العلمى بشكل عام فى مصر منذ سنوات ، فإن إثارة قضية البحث العلمى ومشكلاته قد أخذت اهتماماً كبير فى الآونة الأخيرة منذ وضعها على أجندة اهتمامات النخبة السياسية .

١ - كيفية إثارة اهتمام الأكاديميين بوضع الأجندة

فى إطار الاهتمام بأجندة البحث العلمى الاجتماعى ، حرصنا على توجيه سؤال

عن كيفية إثارة هذا الاهتمام لدى الأكاديميين ، وتبين نتائج الاستطلاع أن التفاعل بين المراكز البحثية المختلفة هو أكثر الوسائل إثارة لاهتمام الأكاديميين بالقضايا والموضوعات الخاصة بوضع أجندة البحث العلمي الاجتماعى ، حيث ذكره أفراد العينة بنسبة ٧٨٪ منهم ، تلاه فى الأهمية عقد الندوات أو المؤتمرات حول هذه القضايا بنسبة بلغت ٦٧٪ ، وكانت أقل وسيلة لإثارة الاهتمام هى توفير التمويل اللازم للبحث العلمى بنسبة لم تتعد ١٢٪ من عينة الدراسة ، ويوضح الجدول التالى بالتفصيل استجابات أفراد العينة حول هذا الموضوع .

جدول (٦)

**كيفية إثارة اهتمام الأكاديميين بالقضايا والموضوعات الخاصة
بوضع أجندة البحث العلمى الاجتماعى**

البند	لك	%
وسائل الإعلام	٢٩٧	٥٨.٢
عقد الندوات أو المؤتمرات حولها	٤٦٢	٦٧.٧
التفاعل بين المراكز البحثية المختلفة	٥٣٥	٧٨.٤
نشر الثقة بنتائج البحوث الاجتماعية	٣٦	٢.٨
أن تثار قضية البحث العلمى كقضية قومية تسهم فى تحديث مصر	٢٣	٢.٤
أن يقدر الأكاديميون التقدير المادى المناسب للتعرف للبحث	٢٣	٢.٤
توفير التمويل اللازم للبحث العلمى	٨	١.٢
أن يرى الأكاديميون أن نتائج بحوثهم لها مبرر واقعى	٢٧	٤.٠
بالاهتمام بالنتائج والتوصيات وتنفيذها	٦٨٢	-
عدد المستجيبين	١	٠.١
غير ميين	٦٨٣	
العينة الكلية		

تم التمسيد إلى عدد المستجيبين فى كل تخصص على حدة بعد حذف غير ميين .
• يلاحظ أن مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠٪ نظرا لإمكانية اختيار أكثر من بديل .

ويدرس الجدول يتضح أن الاستجابات جاءت متفقة مع طبيعة الفكر الأكاديمي الذى يقدر قيمة الحوار والتفاعل بين أصحاب التخصص لإثراء هذا

التخصص ، حيث يعرف الأكاديميون جيداً أهمية الحوار وتبادل الخبرات فى إثراء البحث العلمى ، وبالتالي فى التوصل إلى حلول ناجحة لمشاكل المجتمع تتبع من تفاعل العقول العلمية للحصول على رأى السليم ، وما يؤكد هذا أن التمويل حصل على أقل استجابة من قبل هؤلاء الأكاديميين ، بالرغم من تواضع التمويل الخاص بالبحث العلمى ، وتواضع الحالة الاقتصادية للأكاديميين فى مصر مقارنة بقرنائهم فى النول الأخرى .

٢- كيفية إثارة اهتمام أجهزة الدولة بوضع الأجندة

يشكل البحث العلمى الاجتماعى أهمية خاصة لدى أجهزة الدولة المختلفة التى تدرك أهميته فى حل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر فى دفع عجلة التنمية إلى الأمام أو إبطائها بفعل هذه المشكلات ، لذلك حرصنا على توجيه سؤال لأفراد العينة عن كيفية إثارة اهتمام أجهزة الدولة بالقضايا والموضوعات الخاصة بوضع أجندة البحث العلمى الاجتماعى . وجاءت الاستجابات موضحة أن أكثر وسيلة يمكن بها إثارة اهتمام أجهزة الدولة هى إقامة قنوات اتصال دائم ومباشر بين أجهزة الدولة ومؤسسات البحث العلمى بنسبة بلغت ٧٦.٢٪ من أفراد العينة ، تلاها فى الأهمية إقامة حوار بين المؤسسات العلمية والاجتماعية والتطبيقية والتنفيذية والتشريعية بنسبة ٦٤.٢٪ من إجمالى عينة الاستطلاع ، ثم تأتى وسائل الإعلام فى المقام الثالث بنسبة ٥٥.٢٪ ، وكانت أقل وسيلة لإثارة لاهتمام رجال الدولة فى رأى أفراد العينة هى الاهتمام بالعاملين فى مجال البحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث ، حيث ذكرها ٤.٧٪ من إجمالى عينة الاستطلاع .

جدول (٧)

يوضح كيفية إثارة اهتمام أجهزة الدولة بالقضايا
والموضوعات الخاصة بوضع أجندة البحث العلمي الاجتماعي

البند	ك	%
وسائل الإعلام	٣٧٦	٥٥٢
عقد الندوات أو المؤتمرات حولها	٢٥٨	٥٢٦
إقامة حوار بين المؤسسات العلمية والاجتماعية والمؤسسات التطبيقية	٤٣٨	٦٤٣
إقامة قنوات اتصال دائم ومباشر بين أجهزة الدولة ومؤسسات البحث العلمي	٥١٩	٧٦٢
الاهتمام برجال البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث	٣٢	٤٧
عدد المستجيبين	٦٨١	-
غير معين	٢	٣
العينة الكلية	٦٨٣	

تم التمسب إلى عدد المستجيبين بعد حذف غير معين .
• يلاحظ أن مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠٪ نظرا لإمكانية اختيار أكثر من بديل .

وتوضح الاستجابات أهمية التفاعل بين أجهزة الدولة ومؤسسات البحث العلمي ، حيث تحتاج أجهزة الدولة إلى الاطلاع على نتائج البحوث الخاصة بمشكلات وقضايا المجتمع للاستفادة منها في وضع السياسات الخاصة بالتغلب على هذه المشكلات ، وهذا يعكس التأكيد على أهمية العلم وبوره في التفاعل مع قضايا الوطن ومشكلاته ودأبه المستمر على البحث عن حلول لهذه المشكلات من أجل صالح الوطن وتنمية موارده البشرية . ويؤكد ذلك ارتفاع الاستجابة على بند إقامة حوار بين المؤسسات العلمية والاجتماعية والتطبيقية والتنفيذية والتشريعية ، حيث يؤكد ذلك على أهمية التوافق بين هذه الجهات جميعها من أجل الصالح العام .

المحور السادس : تمويل البحث العلمى الاجتماعى

حرص فريق الاستطلاع على توجيه سؤالين خاصين بتمويل البحث العلمى للوقوف على اقتراحات عينة البحث ، واختيارهم لمصادر التمويل ، ولماذا اختاروا هذه المصادر بالتحديد .

وقد أوضحت نتائج هذا الاستطلاع المصادر التى يمكن أن تساهم فى تمويل البحث العلمى الاجتماعى لدى أفراد العينة ، هى الدولة - أساسا - بنسبة بلغت ٨٢٫٧٪ من إجمالى العينة ، تليها الهيئات والمؤسسات المستفيدة من البحث العلمى بنسبة ٧٠٫٣٪ من إجمالى العينة ، ثم القطاع الخاص ٦٧٫١٪ . أما الأحزاب والمجتمع ككل ، والتمويل العربى الأجنبى غير المشروط ، فقد حصلت على أقل الاستجابات بنسب تراوحت بين ١٪ و ٩٪ .

من هنا يمكننا القول أن العاملين بالبحث العلمى الاجتماعى فى مصر يفضلون تمويل الجهات التابعة للدولة أكثر من الجهات الأجنبية ؛ حتى يتمتعوا بحرية البحث وعدم خضوعهم لشروط التمويل الأجنبى التى تكون مجحفة فى كثير من الأحيان ، مما يجعل الباحث يعمل بشكل يتنافى مع حيادية وموضوعية الباحث العلمى الملتمزم . وتأخذ استجابة رجال الأعمال والهيئات المستفيدة من نتائج البحث نسبة عالية تبلغ ٥٥٫١٪ ، وربما يرجع ذلك لإيمان النخبة العلمية بضرورة التعاون بين الدولة والقطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى ، وهذا اتجاه سائد فى الدول المتقدمة والدول النامية التى تسعى إلى اللحاق بقطار التقدم الغربى . ويشير الجدول إلى اختفاء دور الأحزاب تقريبا فى هذا المجال ؛ وربما يرجع ذلك لعدم شعور النخبة العلمية بدور الأحزاب على المستوى السياسى ، وبالتالي فلن يكون لها دور على مستوى البحث العلمى .

ويسؤال أفراد العينة عن أسباب اختيارهم لجهة معينة من جهات التمويل
دون جهة أخرى ، تبين أن الأسباب تعددت وفقا لتعدد جهات التمويل ، ويوضح
الجدول التالي هذه الأسباب .

جدول (٨)
أسباب اختيار أفراد العينة لجهات التمويل المختلفة

الأسباب	ك	%
لأن النولة هي المهمة والمسئولة ولديها الإمكانيات المادية	١٤٤	٢٤٫٧
تأكيد أهمية مشاركة كل الجهات لتشجيع ودعم البحث العلمي	١٠١	١٧٫٣
لأن العائد يخص الجهة المستفيدة من البحث	١٢٩	٢٢٫١
لزيادة دور المنظمات النولية في إطار النولة	٢٧	٤٫٦
للدور المتزايد للمجتمع المدني بما فيه من رجال أعمال وقطاع خاص	٦٤	١١٫٠
لأن التمويل العربي يحول دون فرض التمويل الأجنبي لأنواته ومنهجه	٤٨	٨٫٢
رفض التمويل الأجنبي لعدم التعرض لأي ضغط تؤثر على نتائج البحث	٣٧	٦٫٣
لأن الجهات الخاصة تكون مغرصة في أهدافها من وراء البحث	١٩	٣٫٣
لا يوجد ما يسمى بالتمويل العربي الآن	٥	٠٫٩
أخرى	٣١	٥٫٣
عدد المستجيبين	٥٨٢	-
غير مبين	١٠٠	١٤٫٦
المجموع	٦٨٢	

تم التتسب إلى عدد المستجيبين في كل تفصيص على حدة بعد حذف غير مبين .
* يلاحظ أن مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠٪ نظرا لأن بعض الأفراد ذكروا أكثر من بديل .

إن اختيار النولة كأهم مصدر لتمويل البحث العلمي الاجتماعي يرجع إلى
أن ٢٤٫٧٪ من العينة يرون أنها المسئولة عن ذلك لأنه تتوافر لها الإمكانيات لهذا
التمويل . أما لماذا اختار بعض أفراد العينة أن يمول البحث العلمي الجهة
المستفيدة من نتائجه ، فيرجع ذلك إلى قناعة ٢٢٫١٪ من أفراد العينة بأن عائد
هذه البحوث يخص هذه الجهة ، وبالتالي يكون لزاما عليها أن تموله . أما من
ذكروا أن السبب هو أن كل الجهات المعنية يجب أن تشجع وتدعم البحث
العلمي ، فقد بلغت نسبتهم ١٧٫٣٪ ؛ وذلك لاعتنائهم بأن البحث العلمي

الاجتماعى لا يفيد جهة معينة ، وإنما يستفيد منه كافة جهات ومؤسسات المجتمع .

ويتضح من نتائج الاستطلاع أن قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى من القضايا المهمة التى تشغل فكر المشتغلين بهذا الحقل أن جهات التمويل المقترحة تركزت حول الجهات المحلية ، سواء كانت الدولة أو رجال الأعمال أو المجتمع المدنى ، أما الجهات الأخرى (الأجنبية ، والدولية ، والعربية) ، فقد جاءت الاستجابات عليها بسيطة . وهذا يعكس وعى القائمين على البحث العلمى فى مصر بضرورة استقلاله عن أى ضغوط من شأنها أن تؤثر فى موضوعيته وحياده العلمى الذى يؤكد مصداقيته .

الخلاصة

يعد البحث العلمى إحدى أهم الأدوات المحققة للتقدم والتنمية ، فالعلم وتطبيقاته والبحث العلمى ونتائجه هما قاطرة التنمية ، بحيث يؤدى تواجدهما إلى تقدم المجتمعات ، وغياهما إلى تخلفها . ومن ثم فقد أصبح البحث العلمى مطلباً أساسياً تسعى إليه كافة الدول لمواجهة تحديات العصر فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية على حد سواء ، فى عالم تسيطر عليه المنافسة وقوى العولمة .

وخيار البحث العلمى والسير فى دروبه ليس بالأمر اليسير ، وإنما تعتريه إشكاليات كثيرة يدركها المشتغلون بالعلم والبحث ، كما تدركها الحكومات والأجهزة التنفيذية المسؤولة . ونحن فى مجتمعنا نواجه هذه الإشكاليات التى تحيط بقضية البحث العلمى ، والتى تنامى الاهتمام بها فى الآونة الأخيرة .

ولم يقتصر الاهتمام بالبحث العلمى على الأكاديميين والمسؤولين ، وإنما شارك الإعلام أيضاً فى هذا الاهتمام ، ذلك أنه بمراجعة ما تناولته الصحافة

بخصوص قضية البحث العلمى ، لوحظ كثافة لهذا التناول من جانب الصحف القومية والحزبية والمستقلة على حد سواء . ويتحليل ما نشر بعينة من هذه الصحف فى الفترة من نوفمبر ٢٠٠٤ حتى مارس ٢٠٠٥ ، وجد أنها قد تناولت العديد من الإشكاليات المرتبطة بقضية البحث العلمى فى مصر ، ومن ذلك - على سبيل المثال - أهمية وضع استراتيجية وخريطة للبحث العلمى ، وتمويل البحث العلمى ، والاهتمام بالعنصر البشرى من باحثين وعلماء لوقف نزيف الهجرة إلى الخارج ، وإعادة هيكلة المراكز البحثية ، وأخلاقيات البحث العلمى ، وربط البحوث وخطط التنمية ، والمعوقات التى تواجه البحث العلمى ، ووضع سيناريوهات وبدائل لحل المشكلات التى تواجه البحث العلمى .

ولم يتخلف المركز - باعتباره المؤسسة القومية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر - عن هذا الركب ، والاهتمام بقضية البحث العلمى ، والتى سبق له تناول بعض أبعادها فى دراسات متنوعة سابقة ، لذلك سارع بإجراء استطلاع لرأى الأكاديميين فى قضية تشغل اهتمامهم ، ألا وهى أولويات البحث العلمى الاجتماعى ، وما يرتبط بهذه القضية من إشكاليات عديدة ، من بينها وضع استراتيجية للبحث العلمى ، ووضع أجندة لأولويات المجالات والموضوعات البحثية . هذا إلى جانب قضايا أخرى ، مثل قضية التمويل ومصادره ، وكيفية إثارة اهتمام أجهزة الدولة بالموضوعات الخاصة بالأجندة ، وموضوعات تتعلق بالعملية البحثية ذاتها فى مجال النظرية والمنهج والنقد العلمى والأخلاقيات .

وقد أسفرت نتائج الاستطلاع عن التالى :

أولا - بالنسبة لأولويات المجالات البحثية : أفاد ثلث العينة بأن المجالات الثلاثة - الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية - تتساوى فى الأهمية . وقد اختلف ثلثا العينة فى تحديد هذه الأولوية ، وقد اقترنت نسبة من أجابوا بأن

الأولية يجب أن تكون للمجال الاقتصادي (٢٨٨٪) ، والمجال الاجتماعي (٢٤٦٪) ، وانخفضت نسبة من أجابوا بالمجال السياسى إلى حوالى النصف (١٢٧٪) .

ثانيا - بالنسبة للأولية فى القضايا الاجتماعية : لوحظ تعدد القضايا وارتفاع نسبتها بشكل لافت للنظر ، وقد حصلت قضايا الشباب على أعلى نسبة (٦٨٧٪) ، يليها قضية القيم والأخلاق (٦٠٪) ، ثم قضايا التعليم (٥٨٪) ، فقضايا الفساد (٥٧٧٪) ، ثم مشكلات البيئة (٤٨٩٪) ، ومشكلات الرعاية الصحية والامية ، وحازت كل منهما على نسبة ٤٤٩٪ ، ومشكلة الإسكان (٣٨٨٪) ، والعنف الاجتماعى (٣٧٥٪) ، والمخدرات (٣٦٦٪) . كما وردت مشاكل أخرى بنسب أقل ، رغم حصولها أيضا على نسبة عالية نسبيا ، كمشكلات الأسرة ، وقضايا المرأة والطفل .

ثالثا - بالنسبة للأولية فى القضايا الاقتصادية : حصلت القضايا الاقتصادية على نسبة عالية بين الأكاديميين ، واحتلت قضية البطالة المرتبة الأولى كأهم قضية لها الأولوية ، ومن ثم ينبغى أن يهتم بها البحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، إذ حققت ٨٧ر٥٪ ، يليها قضايا الفساد الاقتصادى وذكرت بنسبة ٦١٦٪ ، ثم الفقر بنسبة ٦٠٪ ، وانخفاض الدخل ومعدل الأجور ٥١٣٪ ، وانخفاض مستوى المعيشة ٥٠٪ ، والتنمية الاقتصادية بشكل عام ٤٤٦٪ . كما ذكرت قضايا أخرى بنسب أقل ، مثل : تأثير الاتفاقيات الدولية على الاقتصاد المحلى ، وأثار تطبيق سياسة الخصخصة ، والضرائب ومشاكل البنوك .

رابعا - الأولوية فى القضايا السياسية : حصلت قضية الديمقراطية على الأهمية الأولى بين كافة القضايا السياسية ، إذ حققت نسبة ٦٣٪ ، تليها

قضية الانتماء ٥٥ر٥٪ ، ثم قضايا الفساد السياسي ٥٤ر٦٪ ، وتداول السلطة ٥٠ر٨٪ ، ومباشرة الحقوق السياسية ٥٠ر٥٪ . كما جاءت قضايا أخرى بنسب بسيطة ، مثل : تعديل الدستور ، والعلاقات بالعالم الخارجى ، وأهمية تصاعد دور المجتمع المدنى .

ويشير ما سبق إلى التأكيد على أهمية قضية الديمقراطية كموضوع سياسى أولى بالدراسة والبحث ، خاصة إذا أضفنا إليها قضايا أخرى ذكرت بنسب مرتفعة ، كتداول السلطة ومباشرة الحقوق السياسية ، إذ هما فى واقع الأمر أحد أوجه قضية الديمقراطية .

خامسا - أولوية أساسيات البحث العلمى الاجتماعى : حصلت قضية الأخلاقيات على الأولوية الأولى ، إذ جاءت بنسبة تصل إلى ٧١ر٤٪ ، تليها قضايا المنهج بنسبة ٦٩ر٢٪ ، ثم النقد العلمى بنسبة ٤٤ر٨٪ ، وأخيرا قضايا النظرية (٢٨ر٩٪) .

سادسا- المعوقات أمام وضع أجندة للأولويات : اتفق الأكاديميون على أن هذه المعوقات تتمثل فى نقص التمويل أساسا (٧٢ر٩٪) ، وعدم وجود استراتيجية للبحث (٧١ر٩٪) ، ثم عدم الإيمان بأهمية البحث العلمى (٥٥ر٨٪) ، ثم عدم وجود سياسة اجتماعية واضحة للدولة (٤٨ر٣٪) . كما تظهر معوقات أخرى بنسب أقل، مثل ضعف الإدارة والكوادر العلمية ، ووضع قيود على الموضوعات البحثية .

سابعا - أهمية وضع استراتيجية علمية : اتفقت الغالبية العظمى من أفراد العينة على أهمية وضع استراتيجية علمية (٩٢ر٦٪) ، وذلك على اختلاف مواقعهم المهنية وتخصصاتهم . ويتمثل أسباب أهمية وضع استراتيجية علمية وفقا لأهمية هذه الأسباب - من وجهة نظرهم - فى توضيح الرؤية العلمية بالنسبة للأهداف والموضوعات الاجتماعية ، ثم تحديد أولويات البحث العلمى

الاجتماعى والارتقاء به ، والتنسيق بين الجهات البحثية المختلفة وترشيد القرارات الخاصة بالسياسات الاجتماعية .

أما الصعوبات التى تواجه وضع استراتيجية للبحث العلمى ، فأنهمها :
الصعوبات الاقتصادية ، وعدم التنسيق بين الجهات البحثية المختلفة ،
والصعوبات الإدارية ، وعدم وجود استراتيجية على مستوى الدولة ، وعدم
الاعتقاد بفائدة البحث العلمى الاجتماعى ، ثم اختلاف الأولويات بين الباحثين
لاختلاف التخصص ، ونقص البيانات والمعلومات ، وذلك وفقا لورود تكرارها من
جانب أفراد العينة .

ثامنا - كيفية إثارة الاهتمام بوضع أجنحة للبحث العلمى وذلك لدى
الأكاديميين من جهة ، وأجهزة الدولة من جهة أخرى : فبالنسبة للأكاديميين ،
اتفق على أن يكون ذلك من خلال وسائل الإعلام أولا (٩٢٣٪) ، ثم عقد
المؤتمرات والندوات (٦٩٢٪) ، ثم إثارة التفاعل بين الجهات البحثية المختلفة
(٦١٥٪) . كذلك وردت بعض الوسائل الأخرى ، مثل : توفير التمويل ، ونشر
الثقة فى نتائج البحوث العلمية ، وما إلى ذلك من قنوات لم تحصل إلا على
نسب ضئيلة للغاية . أما نشر هذا الاهتمام لدى أجهزة الدولة ، فكان من خلال
إقامة قنوات اتصال دائم ومباشر بين أجهزة الدولة ومؤسسات البحث العلمى
(٧٦٢٪) ، يليه إقامة حوار بين المؤسسات العلمية والاجتماعية والتطبيقية
والتنفيذية والتشريعية (٦٤٣٪) . ثم وسائل الإعلام (٥٥٢٪) ، وعقد المؤتمرات
والندوات حول قضية البحث العلمى (٥٢٦٪) .

تاسعا - تمويل البحث العلمى : يمثل التمويل إحدى المشكلات الكبرى فى
مواجهة تقدم البحث العلمى ومصادر هذا التمويل . وبالتعرف على رأى عينة
الدراسة تعددت هذه المصادر ، وكانت وفقا لترتيب أهميتها الدولة أولا (٨٢٧٪) ،

ثم الهيئات المستفيدة من نتائج الأبحاث (٧٠٣٪) ، ثم القطاع الخاص (٦٧١٪) ، ثم رجال الأعمال (٥٥١٪) ، ثم المنظمات والهيئات الولية (٤٩٪) ، والتمويل العربى (٣٧٦٪) ، والقطاع الأهلى (٣٣٧٪) ، ثم التمويل الأجنبى (٢٠١٪) ، كما أجاب البعض بأن يكون التمويل من أى مصدر أجنبى أو عربى على ألا يكون مشروطا .

المراجع

- ١ - حبش ، على طى ، الإنسان المصرى والموجة الثالثة ، نوة الإنسان المصرى وتحديات المستقبل ، الإسكندرية ، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ، ٢٠ أغسطس - ٢ سبتمبر ٢٠٠٤ ، ص ص ١٠-١٣ .
- الحكيم ، علا ، وآخرون ، مصر وتحديات المستقبل ، قطاع البحث العلمى والتكنولوجيا وتحدياته ، دائرة حوار . القاهرة ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، مج ١١ ، ع ٢ ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ص ٢١٤-٢١٧ .
- البنك الدولى ، بناء مجتمعات المعرفة ، اتجاهات فى التطوير . القاهرة ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، ص ص ٦-٩ .
- ٢ - عويس ، سيد ، تقرير لجنة السياسة العلمية للمركز ، ملخص وأف مناقشات لجنة الخبراء . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة ، ١٩٦٩ ، ص ص ٢٣-٢٧ و ٤٥ و ٥١ .
- ٣ - صالح ، ناهد (تحرير) ، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ص ٤٢ و ٩١-١٠٠ و ١٧٦-١٧٨ و ٥٧٥-٥٩٧ .
- ٤ - خليل ، نجوى : طه ، هند ، أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، الأبعاد والقضايا الأساسية ، استطلاع لراى المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٧٧-٧٩ .
- ٥ - منصور ، محمد إبراهيم ، البحث العلمى فى مجتمع تقليدى محافظ : تجربة جامعة أسيوط ، مجلة الفكر العربى ، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، خريف ١٩٩٩ ، ع ٩٨ ، ص ص ٦٥-٧١ .
- ٦ - الحكيم ، علا ، المصدر السابق نفسه ، ص ص ٢١٧ - ٢١٨ .

٧ - العامري ، سلاوى ، تمكين المرأة ، جمهورية مصر العربية ، فى : أمانى قنديل : التقرير السنوى الرابع للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٥ .

٨ - تقرير التنمية البشرية U. N. D. P. ، لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٨٠-١٨٢ .

Abstract

PRIORITIES OF THE SCIENTIFIC SOCIAL RESEARCH

An Opinion Poll of the Elite

Nagwa Khalil

An opinion poll about the priorities of the scientific social research, is one of the important issues in the framework of activating the role of scientific social research in the society. The sample consisted of 683 university professors and research centers professors and directors.

Results showed that the priority of the research fields should be for the economic, social, and political fields respectively

The issue of unemployment was the most important economic issue, and so was all the issues of youth on the social level. Democracy was the most important political issue.

Moreover, results also accentuated the necessity of having strategy for scientific research, while laying the burden of financing the research mainly on the state.

الاتجاهات إزاء كفاءة وسائل الإعلام في مواجهة ظاهرة تعاطى المواد النفسية *

ياسر السيد **

موضوع الدراسة و أهميتها

موضوع الدراسة هو استكشاف طبيعة الاتجاهات إزاء كفاءة المعالجات التي تعرضها وسائل الإعلام في مواجهة ظاهرة تعاطى المواد النفسية ، مدفوعة في ذلك بعدد من الاعتبارات النظرية والبحثية ، تمثلت في الآتى :

١ - إن مشكلة التعاطى مشكلة اجتماعية فى المقام الأول ، لها أثارها السلبية والخطيرة على الفرد والمجتمع على حد سواء ، وهو ما يجعل من الكشف عن أبعادها إحدى الأولويات الهامة للباحثين ، خاصة أولئك المنتمين إلى مجتمعات نامية مثل مجتمعنا .

٢ - من خلال استكشاف طبيعة الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية لظاهرة تعاطى المواد النفسية ، يمكن توظيف هذه المعلومات فى تصميم برامج لتغيير الاتجاهات إزاء هذه الظاهرة .

٣ - تحاول الدراسة الكشف عن العلاقة بين طبيعة الاتجاه وبعض الأبعاد النفسية التى قد تؤثر فى فعالية المعالجات الإعلامية لتعاطى المواد النفسية .

- ملخص رسالة ماجستير ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .
- باحث ، قسم بحوث الجريمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٦ .

٤- استقراء حدود التباين بين قطاعات مختلفة من الجمهور ؛ لبيان مدى كفاءة المعالجات الإعلامية لتعاطى المواد النفسية الموجهة إليهم .

. وتنطلق أهمية الدراسة من خلال ما طرحه الأبحاث و الكتابات النظرية إلى إشكالية دور وتأثير وسائل الإعلام ، كإحدى الآليات الوقائية الهامة التى يتم الاعتماد عليها ، خصوصا فى الوقاية من الدرجة الأولى من تعاطى المواد النفسية . فمن ناحية أشارت بعض الدراسات و الكتابات النظرية إلى محدودية هذا التأثير ، بحيث تشير إلى إمكانية تأثير بعض الوسائل دون الأخرى ، أو أن يكون التأثير لمدة قصيرة مقارنة بالتأثير طويل المدى . وأكد بعضها الآخر التأثير الفعال لوسائل الإعلام للوقاية من تعاطى المواد النفسية . بينما ذهبت دراسات - تمثل الاتجاه الثالث - إلى انتفاء التأثير ، سواء كان إيجابيا ، أو سلبيا .

على المستوى العلمى ، نجد أن ثمة ندرة فى الدراسات التى ترمى للكشف عن المتغيرات النفسية و الاجتماعية التى قد تسهم بجهد فى تفسير التأثير الإعلامى واتجاهه ، فضلا عن أننا لو تأملنا تلك الدراسات نجد أنها تولى اهتمامها الرئيسى للحملات الإعلامية ، والقيام ببعض القياسات القبلية والبعيدة لجمهور هذه الدراسات على معدلات التعاطى ، حيث يكون الكشف عن التأثير الفعال من خلال نسب الإقلاع التى تظهر فى القياسات البعيدة ، دون الالتفات إلى أهمية الكشف عن اتجاهات الجمهور لتلك الرؤى الإعلامية . أما على المستوى المحلى ، فتكشف الصورة العامة قصوراً شديداً فى دراسة الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية لظاهرة تعاطى المواد النفسية ، وضعفاً واضحاً فى الاهتمام بتناول الظاهرة ، واقتصر اهتمام الدراسات على بيان دور وسائل الإعلام كمصدر من مصادر التعرض لثقافة المواد النفسية .

من خلال ما سبق طرحه ، يتضح أن ثمة رؤية غير واضحة للتأثير

الإعلامى فى تشكيل الاتجاه إزاء ظاهرة تعاطى المواد النفسية ، ومحدودية نور البرامج الإعلامية أو التربوية المدرسية لبيان كيفية التعامل مع المواد النفسية فقط ، نون تشكيل اتجاه إزاءها، على الرغم من أن أهدافها جميعا ترمى إلى خلق توجه إيجابى عام نحو الوقاية من ظاهرة تعاطى المواد النفسية . من هنا تكمن أهمية دراسة الاتجاه إزاء المعالجات الإعلامية لظاهرة تعاطى المواد النفسية ؛ لما للإعلام من نور هام فى استراتيجيات الوقاية للحد من هذه الظاهرة .

تساؤلات الدراسة

- ١ - ما طبيعة اتجاهات جمهور عينة البحث - بتصنيفاته المختلفة - للمعالجات الإعلامية لظاهرة تعاطى المواد النفسية ؟
- ٢ - ما طبيعة الارتباط بين مقياس الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية والمحددات النفسية المختلفة ؟
- ٣ - هل هناك فروق بين عينتى الاعتماد والضابطة على مقاييس الدراسة المختلفة ؟
- ٤ - ما طبيعة العلاقة بين مصدر التعرض لثقافة المواد النفسية (السماع أو الرؤية) والاتجاه إزاء كفاءة المعالجات الإعلامية ؟
- ٥ - هل هناك فروق بين مصدر التعرض لثقافة المواد النفسية (الإعلام ، مصادر أخرى) والاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية ؟
- ٦ - ما طبيعة العلاقة بين التعاطى التجريبي و الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية ؟
- ٧ - ما المكونات العاملية لمقياس الاتجاهات لدى عينة الطلبة (تلاميذ المدارس ، طلبة الجامعة) ؟

الدراسات السابقة

قام الباحث بعرض و تحليل الدراسات السابقة مقسما إياها إلى قسمين رئيسيين : أولهما البحوث والدراسات التى تناولت موضوع البحث بشكل غير مباشر ، وتضمن ثلاثة أجزاء ، تناولت تأثير الإعلام وفعاليته على بعض القضايا الاجتماعية ، ثم البحوث التى اهتمت بالمعلومات كجانب وقائى وعلاجى ، فبحوث تقييم البرامج التربوية الوقائية . وثانيهما البحوث التى تناولت الموضوع بشكل مباشر . وتكون هذا القسم من ثلاثة أجزاء أيضا ، وهى : دور الإعلان كجانب وقائى ، ثم تقييم الحملات التليفزيونية ، فدراسات تحليل المضمون للمادة الإعلامية .

وأسفر العرض عن بعض الملاحظات على تلك الدراسات ، نورها فيما يلى :

- ١ - معظم الدراسات كانت موجهة للتلاميذ وطلاب الجامعات فى شكل برامج تربوية وقائية أو إعلانات تجارية .
- ٢ - انصبّ تركيز معظم الدراسات والبرامج الوقائية على الكوليات ثم التدخين مقارنة بالمواد النفسية الأخرى .
- ٣ - كان الاعتماد فى وسائل الإعلام يركز على التليفزيون فى تناول موضوع الوقاية من تعاطى المواد النفسية أكثر من وسائل الإعلام الأخرى .
- ٤ - الدراسات المصرية التى اهتمت - بشكل مباشر - بطبيعة الاتجاه إزاء المعالجات الإعلامية كانت محدودة ، واقتصر معظمها على استخدام أسلوب تحليل المضمون ، سواء للمضمون الصحفى أو للخطاب الدرامى . مما يعرض فى الأفلام ، وكذلك اختلاف المنهج الذى يتبناه الباحثون ، سواء المنهج البنىوى وهو خاص بنظرية التحليل النفسى ، أو المنهج الإحصائى ،

وهذه الدراسات قليلة العدد نسبياً لتكوين رؤية واضحة لدور وسائل الإعلام فى الوقاية من ظاهرة التعاطى . وكذلك كان الاهتمام فى الدراسات الأخرى بتقييم البرامج التربوية ، أو تناول دور الإعلام فى سياق مصادر السمع أو الرؤية للمواد النفسية ، ولم تول الدراسات اهتمام يذكر بدراسة الاتجاهات إزاء كفاءة المعالجات الإعلامية للوقاية من تعاطى المواد النفسية .

٥ - اقتصر تأثير البرامج التربوية الموجهة للوقاية من تعاطى المواد النفسية على التأثير قصير المدى ، إلا فى بعض الدراسات التى أكدت التأثير طويل المدى للبرامج التربوية شريطة التدريب على بعض المهارات السلوكية ، وبعض العادات الثقافية فى المجتمع موضع الدراسة .

٦- البرامج المتعددة المستويات و الموجهة للمراهقين تعتبر فعالة فى انخفاض مستوى تعاطى الكحوليات .

٧ - أشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن التأثير الإعلامى يمكن قياسه بأكثر من طريقة ، وباختلاف الوسيلة الإعلامية التى ينفجها فى دراسته حول الوقاية من تعاطى المواد النفسية . ويمكن استخلاص الأفكار التالية :

- تأثير الإعلانات مرحلى ، ومحدود ولفترات محدودة نسبياً ، لمدة نصف ساعة على الأكثر .

- تأثير البرامج التربوية لفترات أطول نسبياً مقارنة بالإعلانات ، قد تمتد إلى ثلاث سنوات فى الوقاية من تعاطى المواد النفسية .

٨ - افتتار الدراسات لتقييم الحملات الإعلامية المتعددة و الشاملة ، والمصممة لفترات زمنية طويلة نسبياً .

٩ - هناك قصور واضح فى الدراسات التى عنيت بالفئات العلاجية فى أماكن

العلاج ، والجماعات المستهدفة فى أماكن تواجدها .

١٠- إن المزج بين الحملات الإعلامية فى المدرسة والمبثوثات عبر التلفزيون من أكثر الاستراتيجيات كفاءة فى الوقاية من تعاطى المواد النفسية ، وخصوصا للمراهقين من الطلبة والطالبات .

١١- تضافر جهود كل من الآباء والإعلام والمدرسة - كمنشئين اجتماعيين - من شأنه تأكيد نجاح أية استراتيجية للوقاية من تعاطى المواد النفسية .

منهج الدراسة وإجراءاتها

تندرج الدراسة تحت فئة الدراسات الوصفية الاستكشافية فى مجال بحوث تعاطى المواد النفسية ، التى تتجه إلى الكشف عن طبيعة الاتجاهات حيال كفاءة المعالجات الإعلامية لدى عينات مختلفة من الجمهور ، وكذلك لدى عينة من المعتمدين على المواد النفسية .

عينة الدراسة

انقسمت إلى أربع مجموعات مختلفة من الجمهور : عينة تلاميذ المدارس الثانوية ، وعينة طلاب الجامعة الذكور ، وعينة من الموظفين ، وعينة من الموظفين . وكان عدد العينات متساويا ($n = 100$) ، فضلا عن عينة المعتمدين على المواد النفسية ، وعينة ضابطة للمقارنة ، وعدد كل منها ($n = 50$) لكل عينة .

أدوات الدراسة

تم استخدام ثلاث فئات من المقاييس ، فضلا عن استمارة البيانات الأساسية ، وهى على النحو التالى :

مقياس الاتجاهات إزاء كفاءة المعالجات الإعلامية وهو مكون من أربعة

مقاييس فرعية (الجوانب الشكلية للمعالجات الإعلامية ، وجوانب تلقى المعالجات الإعلامية ، وجوانب مضمون المعالجات الإعلامية ، وخصائص القائم بالاتصال) "من إعداد الباحث". والمقاييس النفسية عبارة عن خمسة مقاييس ، وهى : مقياس الصداقة الشخصية "مصطفى سويف" ، ومقياس التسلطية "عبد الستار إبراهيم" ، ومقياس السلبية - الإيجابية ، ومقياس المجازاة الاجتماعية ، ومقياس الاندفاعية "خالد عيسى" ، واستمارة مصادر المعلومات عن التعاطى ، واستمارة أنماط التعاطى "البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات". وعلى هذا ، تكونت بطارية المقاييس من سبعة مقاييس تتمتع بقدر معقول من الثبات والصدق ، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات البحث وفقا لطبيعة الدراسة والفروض التى تبنتها.

نتائج الدراسة

تم عرض نتائج الدراسة فى ضوء الفروض التى تبنتها الدراسة ، وكان أبرزها ما يلى :

١ - الفرض الأول ، والذى أشار إلى وجود علاقة بين مقاييس الاتجاهات إزاء كفاءة المعالجات الإعلامية والمحددات النفسية لدى عينات الدراسة . وتم التحقق منه ، فنجد أن مقياس الاندفاعية ، ومقياس الإيجابية من أكثر المقاييس ارتباطا بالاتجاهات حيال المعالجات الإعلامية ، أما التسلطية فكانت أقلها ارتباطا بالمحددات النفسية لدى غالبية عينات الدراسة . وقد ارتبطت المحددات النفسية بمقياس الاتجاهات على عينات الدراسة بشكل متفاوت ، فنجد الآتى :

- عينة تلاميذ المدارس : ارتبطت جوانب الشكل فى المعالجة الإعلامية مع

كل من الاندفاعية والتسلطية ، وهو ما يمكن عزوه للمرحلة العمرية (المراهقة) التي يتسم بها تلاميذ المدارس وهى عدم التروى والانفعالية الزائدة والتمركز حول الذات والانشغال بالنفس عن الآخرين وعمما يدور حوله ، حتى لو كانت أشياء تبدو فى النهاية فى صالحه ، والارتباط بالجوانب الشككية عن المضامين التي تقدم فى المعالجات الإعلامية .

- أما بالنسبة لعينة طلبة الجامعة ، لم يرتبط الشكل إلا بالاندفاعية ، بينما ارتبطت المقاييس الثلاثة الأخرى للاتجاهات مع كل من : الإيجابية ، والمجاعة ، والانفعالية ، و التطرف . ولم يظهر أى ارتباط بالتسلطية بمقاييس الاتجاه المختلفة ، ويمكن تفسير ذلك على الأساس الذى يفسر به الارتباط بين الجوانب الشككية للمعالجات الإعلامية والانفعالية ، إلا أنه فى هذه المرحلة تبدو هناك بعض المتغيرات التى قد تؤثر على تشكيل الاتجاه ، ومنها طبيعة التفاعل مع المادة الإعلامية المقدمة .

- عينة الموظفين : لم ترتبط المقاييس إلا فى حدود ضيقة وبشكل نوعى ، وظهرت فى ارتباط الإيجابية بجوانب التلقى ، وقد يفسر ذلك من خلال الأهمية النسبية لمواقف التلقى بالنسبة للموظفين باعتبارهم أباء أكثر ما يهتمون به كيف يمكن أن نفيد أبنائنا وكيف نتلقى الرسالة .

- عينة الوظائف : ارتبطت الجوانب الشككية بالتطرف ، وخصوصا وأن الإناث أكثر تطرفا من الذكور ، كما أشارت إليه دراسات التطرف ، بينما ارتبطت جوانب التلقى مع كل من الإيجابية والانفعالية والمجاعة والتطرف ، وهو ما يفسر على مستوى جاذبية القائم بالاتصال ، واختلاف نوع القائم بالاتصال قد يعزز من درجات القبول أو الرفض للمعالجات الإعلامية . أما القائم بالاتصال ، فاربطت بالإيجابية ،

والمجارة ، والتسلطية ، والتطرف .

- أما عينة المعتمدين على المواد النفسية ، فارتبطت الجوانب الشككية بالإيجابية ، والاندفاعية ، و المجارة ، وارتبط التلقى بالمجارة . بينما ارتبطت جوانب المضمون بالمجارة ، والتطرف . فالمعتمد مثله فى ذلك مثل المراهق الذى لايهتم إلا بالجوانب الشككية فى المعالجات الإعلامية التى غالبا ما تسترعى انتباهه فى سياق التفاصيل الكثيرة التى تمر عليه ، دون الاهتمام بها ؛ قد يكون لعدم جاذبيتها أو عدم مصداقيتها . أما عن ارتباط المضمون بالمجارة ، فقد يرجع ذلك إلى ما ظهر من دراسات "أيجلى" وتلاميذها أن استناد مصدر الرسائل الإعلامية إلى حقائق واستدلالات منطقية يجعل المتلقى يسلم بوجهة نظره دون الحاجة إلى معالجة جيدة للرسالة ، مما يقلل من الفروق بين الأفراد فى فهم الرسالة.

- وفى العينة الضابطة ارتبط القائم بالاتصال بالتطرف فقط ، ولم تظهر أية ارتباطات أخرى بين مقاييس البحث الأخرى .

٢ - أشار الفرض الثانى إلى اختلاف طبيعة الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية باختلاف طبيعة جمهور عينة الدراسة . واتضح أن القائم بالاتصال يشكل البُعد الأكثر إسهاماً فى تشكيل الاتجاهات حيال المعالجات الإعلامية ، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن كم التفاعل مع القائم بالاتصال يكون أعلى مقارنة بالجوانب الأخرى . فالمضمون والتلقى والجوانب الشككية هى جوانب ذات حكم شخصى ترجع لرؤية الفرد الخاصة ، ولكن القائم بالاتصال يفترض فى الحكم على ما يقدمه - بالقبول والرفض ، ومن ثم تشكيل اتجاهات نحوه - بمدى التفاعل الذى يمكن أن يؤثر فيه ما لدى القائم

بالاتصال من مهارات للتواصل وعوامل جاذبية شخصية . وأظهرت "طريقة شيفيه لدلالة الفروق" بين المجموعات تأكيداً لما ورد من نتائج للفرض الأول من حيث الطبيعة النوعية لكل فئة من فئات الدراسة على متغير الاتجاهات الإعلامية ، وهو ما يتضح كما يلي :

- تشير الفروق على الجوانب الشكلية للمعالجات الإعلامية إلى أن هناك فروقاً دالة بين العينات على مقياس الجوانب الشكلية ، حيث كشفت النتائج عن فروق بين عينة تلاميذ المدارس والعينات الأخرى على متغير الجوانب الشكلية للمعالجة الإعلامية في اتجاه عينة المدارس ، وهي نتيجة تتسق مع النتيجة السابقة ، حيث ارتبطت الجوانب الشكلية سلبياً بالعينات الأخرى ، وإيجابياً بعينة المدارس .

- كذلك تشير النتائج إلى دلالة الفروق بين العينات على متغير مضمون المعالجة الإعلامية بين عينة تلاميذ المدارس وعينتي الطلاب والموظفين في اتجاه العينات الأخرى ، بينما هناك فروق بين عينة الموظفين وتلاميذ المدارس في اتجاه عينة الموظفين .

- وتشير إلى دلالة الفروق التي ظهرت بين تلاميذ المدارس وعينات الدراسة في اتجاه العينات الأخرى ، وإلى الفروق في اتجاه عينة الموظفين بالمقارنة بعينات الجامعة وتلاميذ المدارس .

٣ - أما الفرض الثالث ، فطرح وجود فروق نوعية بين عينتي الاعتماد والضابطة على مقياس الاتجاهات الإعلامية والمقاييس النفسية . وتشير نتائج الدراسة إلى أن الفروق بين المعتمدين وغير المعتمدين على مقياس الاتجاهات تظهر جلياً في جوانب الشكل والمضمون وموقف التلقى في اتجاه عينة غير المعتمدين . بينما لم تتأكد الفروق بين العینتين على مستوى خصائص القائم

بالاتصال ، ولم تدعم نتائج الدراسة - كذلك - الفرض القائل بوجود فروق دالة بين عينة المعتمدين والعينة الضابطة على المقاييس النفسية ، فيما عدا مقياس التسلبية فقط ، فقد كانت في اتجاه عينة غير المعتمدين أيضا .

٤ - أشار الفرض الرابع إلى وجود علاقة بين مصدر التعرض لثقافة المواد النفسية (السماع أو الرؤية) والاتجاه إزاء كفاءة المعالجات الإعلامية . وقد أشارت النتائج إلى أن السماع عن المواد النفسية (أدوية ، وكحوليات ، ومخدرات) قد ارتبط إيجابيا بخصائص القائم بالاتصال للمعالجات الإعلامية ، لكنه ارتباط ضعيف . ويمكن تفسير ذلك من خلال تصور أنه في سياق تناول القائم بالاتصال للمعالجات الإعلامية يكون أحد المصادر الأساسية للسماع عن المواد النفسية بما يطرحه من أفكار حول الوقاية من تعاطي المواد النفسية ، وارتباط السماع عن الأدوية النفسية بموقف تلقى المعالجات الإعلامية ، وخاصة الأنواع الجديدة من الأدوية ، فيأتي ذلك - غالبا - في سياق مواقف التلقى بما يستثيره من مناقشات واستفسارات قد تساعد في زيادة المعرفة بالمواد النفسية . ولم نشر النتائج إلى أية ارتباطات بين الاتجاه حيال المعالجات الإعلامية للوقاية من تعاطي المواد النفسية و الرؤية المباشرة للمواد النفسية .

٥ - أشار الفرض الخامس إلى وجود فروق في الاتجاهات إزاء المعالجات الإعلامية باختلاف مصدر التعرض لثقافة المواد النفسية (السماع أو الرؤية) وباختلاف المادة النفسية ، وكانت نتائجها كالتالي :

- تشير النتائج بالنسبة للأدوية النفسية إلى فروق على كل من جوانب المضمون ، والقائم بالاتصال في اتجاه وسائل الإعلام .

- لا توجد أية فروق دالة بين مصادر التعرض لثقافة المواد النفسية

(الكماليات) والاتجاه إزاء المعالجات الإعلامية .

- أشارت النتائج إلى فروق بالنسبة لمصدر التعرض لثقافة المواد النفسية "بالمخدرات الطبيعية" على مقياس الجوانب الشككية للمعالجات الإعلامية ، وخصائص القائم بالاتصال ، بينما لم توجد فروق على المقاييس الأخرى للاتجاه حيال المعالجات الإعلامية .

٦ - وقسمال الفرض السادس عن الارتباط بين التعاطى التجريبي والاتجاهات حيال المعالجات الإعلامية . فكشفت النتائج عن العلاقة بين التعاطى التجريبي والاتجاهات حيال المعالجات الإعلامية وذلك على مستوى التعاطى التجريبي للأدوية النفسية مع كل من جوانب موقف تلقى المعالجات الإعلامية . وكذلك ارتبط التعاطى التجريبي للمخدرات مع مضمون المعالجات الإعلامية ، ومع القائم بالاتصال . ونشير - فى هذا الصدد - إلى أن التعاطى التجريبي قد يكون ولو مرة واحدة على سبيل التجربة ، أو فى المناسبات الاجتماعية سواء السارة أو المحزنة . فقد يتعاطى الفرد على سبيل التجربة مادة أو أكثر من المواد النفسية ، والتى يمكن أن تعرض عليه فى سياق الحديث فى وسائل الإعلام المختلفة ، والارتباط هنا بين التعاطى التجريبي للأدوية النفسية والمخدرات الطبيعية وبين خصائص القائم بالاتصال ، وتفسيره أن تلك العلاقة من الطبيعى أن تقوم خاصة من خلال التفاعل مع المادة الإعلامية المعروضة ، وارتباط ذلك بمفهوم الطبيب الذاتى الذى يلجأ إليه كثير من الجمهور العام ، أو أن يلجأ إليه من خلال ما يطرحه المتخصصون والخبراء (من الأطباء والصيادلة ، أو بعض نجوم المجتمع) فى وسائل الإعلام فى سياق الحديث عن بعض الأمراض ، أو فى سياق عمل درامى ، وخاصة مع اقتران التعاطى بمشاهد كوميدية . أما

بخصوص عدم ارتباط التعاطى التجريبي للكحوليات بالاتجاهات ، فقد يرجع ذلك لازدواجية التعامل مع الكحوليات .

٧ - وبالنسبة للفرض السابع الذى أشار إلى إمكانية استخراج مجموعة من المكونات العاملة من المقاييس الفرعية لقياس الاتجاهات الإعلامية لدى عينة الطلبة ، فقد تم استخلاص عدد من العوامل التى يمكن أن نسترشد بها عند القيام بتصميم معالجات إعلامية موجهة للوقاية من تعاطى المواد النفسية على عينة من الطلاب (نشير هنا إلى أنه تم إجراء التحليل العاملى على عينة الطلاب - مدارس وجامعة - نظراً للتجانس النسبى بينها، وسواء كانت تلك العوامل سلبية أو إيجابية الطابع، فيمكن الإفادة منها عند تصميم المعالجات الإعلامية الفعالة للوقاية من تعاطى المواد النفسية . ويمكننا تأمل مجموعة العوامل المستخرجة من نتائج التحليل العاملى كما يلى :

- التحليل العاملى للجوانب الشكلية للمعالجات الإعلامية (عاملان) ، وهما : السطحية ونمطية العرض للمعالجات الإعلامية ، وكذلك تنوع الوسائل المعنية لفعالية العرض .

- أما عن التحليل العاملى لجوانب المضمون فى المعالجات الإعلامية يتمثل فى أربعة عوامل ، وهى : الأول ملامح المعالجة الإعلامية الفعالة ، والثانى المضمون الإيجابى وإقرار إمكانية الشفاء ، أما الثالث فهو التناول غير المباشر للموضوع ، والأخير المعالجة العلمية المتخصصة للموضوع .

- أسفرت جوانب موقف تلقى المعالجات الإعلامية عن أربعة عوامل ، وهى : دور المواقف المدرسية ، ودور الأسرة ، وكذلك دور المنشئ الاجتماعى فى التلقى الفعال ، وتناول الرابع المواقف المهينة للتلقى الفعال .

- نتائج التحليل العاملى لخصائص القانم بالاتصال فى المعالجات الإعلامية
أربعة عوامل ، وهى : مهارات القانم بالاتصال ، ومحددات كفاءته ،
وخصاله الشخصية ، وكذلك معوقات المصداقية له .

المؤتمر العالمى الاول للجمعية الدولية لبحوث الثقافة والانشطة التعليمية*

نسرين البغدادى**

عقد فى الفترة من ٢٠-٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥ بمقر جامعة العلوم السيكلوجية فى مدينة سيفيل (إشبيلية) بأسبانيا المؤتمر العالمى الاول للجمعية الدولية للبحوث الواقعية والثقافية ، تحت عنوان المشاركة فى تغيير العالم (التعليم والاتصال وتشكيل العقل الثقافى) .

Acting in changing world: learning, communication, and minds in inter-cultural activities.

وقد شارك فى المؤتمر غالبية دول العالم فيما عدا دول العالم العربى ، وذلك باستثناء مصر التى مثلت من خلال المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . واستمر المؤتمر أربعة أيام ؛ تميز خلالها بالتنظيم المحكم على الرغم من الأعداد الكبيرة للمشاركين الذين بلغ عددهم ما يقرب من الألف باحث ، حيث شاركوا بنشاطات متعددة تجلت فى تقديم الأوراق العلمية والمعارض والمحاضرات

* تهدف هذه الجمعية (The International Society for Cultural and Activity Research) إلى تفعيل وإنماء الفروع المتعددة للنظرية والبحوث الواقعية فى المجال الاجتماعى والثقافى والتاريخى للحياة الإنسانية ، والعمل على تفعيل الاتصال العلمى بين أعضاء المجتمع البحثى فى جميع أنحاء العالم .

** خبير أول ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٦ .

المفتوحة .

وقد تضمن المؤتمر العديد من الأفكار التى طرحت من خلال أقسامه المختلفة والتى - ربما - مثلت نقلة نوعية فى الخطاب الثقافى العالمى ، ويمكن إدراجها فى مستويات ثلاث :

المستوى الأول : العملية التعليمية

- التركيز على التعليم باعتباره مدخلا للتنمية ، والاعتماد على نظرية ممارسة الأنشطة ، والتعليم بالمشاركة ، وترجمة التعليم إلى فعل ، وكذا وعى الطلاب بكافة المتغيرات والمعارف المتجددة ، والتطويرات التكنولوجية فى المجال المعرفى .

- تخلى العملية التعليمية عن أسلوب التلقين ، والاعتماد على إمداد الطالب بالمعارف المختلفة ؛ بالاعتماد على أسلوب البحث الذاتى تحت إشراف المدرسين ، وإطلاق الطاقات الإبداعية للطلاب للتعبير عن نفسه والتفاعل مع الآخرين .

- إن الاعتماد على الديناميات الجديدة للتعليم والخاصة بمشاركة الطلاب فى العملية التعليمية ، من شأنه إحداث الاندماج فى المجتمع المدرسى ، فالمشاركة تؤدى إلى المزيد من التعاون بين المدرسين والطلاب .

- إن تقييم الطلاب لأنفسهم فيه تنمية للذات ، وإدراك للصورة الاجتماعية ، بل والصورة الذاتية لدى الفرد ، وصورة النفس لدى الجماعات المرجعية .

- تعمل الأنشطة الطلابية والمدرسية على استيعاب الخلفيات الاجتماعية المتعددة وتقريب الأهداف المتنوعة وانصهار الاختلافات ، ويزوِّغ القدرة على تكوين رؤية مستقبلية . فممارسة تلك الأنشطة تتغلب على العزلة وعدم الاتصال مع

المجتمع الخارجى ، كما تعمل على توحيد جميع الاهداف المراد الوصول إليها .

- إلغاء التمييز فى العملية التعليمية برمتها ، سواء اكان ذلك بالنسبة للدارسين أو للمدرسين .

- أهمية الممارسات الديمقراطية داخل قاعات الدرس باستخدام أسلوب المناقشة الجماعية المفتوحة ، على أن يتم تأهيل المدرسين للتعامل مع الطلاب بأسلوب المشاركة وتدريبهم على إدارة النقاش واستيعاب الآراء المختلفة ، وطرح التساؤلات المثيرة للخيال ، ونشر ثقافة الاختلاف ، حيث يعكس الحوار التجارب المعرفية للآخرين .

- استغلال التعليم والتطورات التكنولوجية للعمل على تقليل الفجوة بين الجماعات المهاجرة ، من خلال تدريب الأطفال على استخدام الشبكات الإلكترونية Networks ، فذلك يجعل تلك الجماعات أكثر تواصلا مع العالم .

المستوى الثانى : العملية الثقافية

- يعد اختلاف الهويات شيئا إيجابيا ، فمن الطبيعى الاختلاف ، ولكن يمكن تكوين حد أدنى من القيم والأهداف المشتركة للإنسانية ، لتخفيف حدة الصراع والصدام بين الهويات المتعددة .

- أدى التقدم السريع فى إنتاج شبكات الاتصال إلى خلق أشكال وأنواع جديدة من العمل والممارسات الاجتماعية ، إلا أن التساؤل المطروح يدور حول ماهية الأنماط المتوقعة فى العلاقات الناتجة عن التقدم الحادث فى النظام التكنولوجى .

- اعتبار المدخل السوسيثقافى من أنسب المداخل فى التفسير .

- التركيز على مفهوم الاتصال الشخصى للتفاعل مع الآخر باعتباره مدخلا حقيقيا للتغيير والتأثير .
- المعرفة بالثقافات المحلية تؤدي إلى المزيد من التفاعل والاتصال ، باستخدام .
- التجليات الثقافية للعولة ، فمن شأنها إيجاد التفاهم والتفاعل مع الآخر .
- تقود الإحاطة بمفردات اللغة وما تعنيه إلى المشاركة فى المعارف وتخطى الأزمات ، ومعرفة التفاصيل المجتمعية التى تميز مجتمع عن غيره ، وأيضا التعرف على التاريخ الثقافى للمجتمعات له أهمية خاصة ، لأنه يحدث المزيد من التفاعل والاتصال والاندماج مع عملية العولة .

المستوى الثالث : الجندر

- يرجع الاختلاف فى الجندر إلى النظرة الذاتية لكل من المرأة لنفسها والرجل لنفسه ، وكذا الخلفية الاجتماعية والثقافية لكل منهما . ولذا يتم إعادة إنتاج وتصدير تلك النظرة لكل من الأبناء والأطفال فى المدرسة .
- ارتباط الجندر بعناصر التنشئة الاجتماعية .
- تعد المرأة أقدر على القيام بالعملية التعليمية ، لأنها تتحمل أعباء تربية الأطفال وكونها - فى المقام الأول - أم .
- الاهتمام والتركيز على دراسة الأسرة التى ترسى الأسس الأولية لعملية التنشئة الاجتماعية .
- يهتم الرجال أكثر بالسياسة ، بينما تهتم النساء بالعادات والتقاليد .

على هامش المؤتمر

- كانت هناك دراسات حالة لأوضاع المرأة فى بلدان بعينها (الهند ، نيبال ، أسبانيا) . ودراسات العنف الممارس ضدها ، ومدى ارتباطه بالحالة

المجتمعية ، ومعدلات التنمية والأوضاع السياسية . وكذا مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني فى هذا المجال (على المستوى الماكرو والميكرو) .

- تصاعدت نبرة الحديث حول أهمية استيعاب الهويات الأخرى ، مع احترام الخصوصية الثقافية فى ظل العولمة ، والعمل على تجسير الفجوات بين التحديات الثقافية .

- اعتمدت بعض البحوث على تقديم بعض اللقطات الواقعية لدراسات الحالة ، وحديثها المباشر ، حيث سُمى هذا الأسلوب "بالفيديو كليب" ، وكان يقوم الباحث بالتعليق على تلك اللقطات مباشرة أو من خلال العرض الإلكتروني للمعلومات .

- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة فى أعمال وفعاليات المؤتمر .
وربما كانت الملاحظة الواضحة من خلال تتبع أعمال المؤتمر ، أن مدرسة علم الاجتماع فى مصر وحركة البحث الاجتماعى فيها لا تقل أهمية عن المدارس العالمية ، والتي طرحت نفسها من خلال المؤتمر . ولكن على الحركة العلمية المصرية الاندماج مع تلك الحركة العالمية ، بتقديم ونشر الإنتاج العلمى سواء أكان عن طريق المشاركة المباشرة فى المؤتمرات العالمية ، أو نشره من خلال شبكات الإنترنت . حتى يتم التواصل بيننا وبين الآخر .

تصاعد المد المساواة فى النوع والتغير الثقافى حول العالم *

عرض كتاب

سلوى العابرى**

نبذة عن الكتاب ومؤلفيه

شهد القرن العشرون تغيرات عميقة فى الأدوار التقليدية للجنسين ، وإن اختلفت القوى التى دفعت بتصاعد المد rising tide بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وأيضاً بين الأجيال المختلفة . لذلك فإن تصاعد المد يفسر كيف أدت عمليات التحديث والتنمية إلى تغيير الاتجاهات الثقافية نحو المساواة فى النوع ، كما يحلل النتائج السياسية المترتبة على هذه العملية . وينور الجدل الأساسى حول كيفية تغير حياة الشعوب على مرحلتين من مراحل عملية التحديث : الأولى التحول من مرحلة المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية ، والمرحلة الثانية التحول من مرحلة المجتمعات الصناعية إلى مابعد الصناعية .

وهذا الكتاب يعد الكتاب المنهجى الأول الذى يقارن بين الاتجاهات العالمية

* Ronald Inglehart & Pippa Norris, *Rising Tide: Gender Equality and Cultural Change Around the World*, Cambridge University Press, 2003.

** مستشار ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القرية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٦ .

حول موضوع المساواة فى النوع ، الذى يعتمد على إجراء مقارنات بين سبعين دولة تتدرج من الفقر إلى الغنى ، ومن مجتمعات زراعية إلى مجتمعات مابعد الحداثة . لذلك فإن هذا الكتاب أساسى للمهتمين بفهم الإشكاليات الخاصة بالسياسة المقارنة ، والرأى العام ، والسلوك السياسى ، والتنمية السياسية ، وعلم الاجتماع السياسى .

وقد قام بتأليف هذا الكتاب كل من رونالد إنجلهارت Ronald Inglehart وبيبا نوريس Pippa Norris ، ورونالد إنجلهارت هو أستاذ العلوم السياسية ومدير برامج فى مؤسسة البحوث الاجتماعية بجامعة ميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية . وتذكر دراساته وأبحاثه حول تغير نسق القيم وتأثير ذلك على التغير الاجتماعى والثقافى . وقد شارك فى إعداد المسوح الخاصة بمقياس الباروميتر الأوروبى ، كما تولى إدارة إجراء مسح القيم العالمية . ومن بين كتبه المنشورة كتاب هام هو "الحداثة ومابعد الحداثة : التغير الثقافى والسياسى والاقتصادى فى ٤٣ دولة " ، الذى نشر عام ١٩٩٧ .

أما بيبا نوريس فهى محاضرة فى السياسات المقارنة بكلية جون كيندى للإدارة والحكم بجامعة هارفارد . ويقوم أساس عملها على تحليل الانتخابات المختلفة والمقارنة بينها ، ودراسات الرأى العام ، ووسائل الاتصال السياسى . وقد نشرت أعمال مشتركة مع رونالد إنجلهارت قامت بنشرها جامعة كمبردج ، ومن بينها كتب : الفجوة الرقمية (٢٠٠١) ، والديمقراطية الزائفة (٢٠٠٢) .

موضوع الكتاب

شهد الربع الأخير من القرن الماضى تصاعدا مرة أخرى لإشكالية المساواة فى النوع ، وهو الأمر الذى جعل من هذه الإشكالية إحدى أولويات الأجندة العالمية ، ذلك أن تخصيص الأمم المتحدة عقدا عالميا للمرأة انتهى بعام ١٩٨٥ ، أثار

أهمية وضرورة تكامل المرأة فى عملية التنمية ، وهو ما أسفر عن تكوين الآلاف من المنظمات النسائية والتشبيك بينها على مستوى العالم .
وقد تنامى هذا التوجه خلال الحقبة التالية نتيجة عقد المؤتمرات العالمية التالية فى حقبة التسعينيات . فقد أكد مؤتمر حقوق الإنسان الذى عقد بفيينا عام ١٩٩٣ على أن حقوق المرأة هى حقوق إنسان . وفى عام ١٩٩٤ عقد المؤتمر العالمى للسكان والتنمية بالقاهرة ، والذى وضع قضايا تمكين المرأة وصحة المرأة فى قلب برامج التنمية المستدامة ، كما أصدر المؤتمر العالمى للمرأة ببيكين عام ١٩٩٥ إعلان المبادئ لحقوق المرأة .

كذلك شهدت الفترة الماضية ظهور حركات اجتماعية كثيرة فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، كالاهتمام بالبيئة والحقوق المدنية ، والمناداة بالعودة للطبيعة ، وظهور الموجة الثانية للحركات النسائية ، والتوجهات السياسية للأجيال الحالية . وقد أدى كل هذا إلى حدوث تغير اجتماعى واضح دفع بمؤلفى الكتاب لاختبار حالة المساواة فى النوع حول العالم فى ضوء كل من الأسباب والنتائج ، وهى الدراسة التى يتناولها هذا الكتاب .

وعلى الرغم من وجود تقدم ملموس فى اتجاه المساواة فى النوع لدى العديد من دول العالم ، فإنه مازالت هناك تفاوتات شاسعة بين الدول ، وهو ما أظهرته مؤشرات قياس الدول فى هذا الخصوص .

وقد اعتمد تحليل مكانة الدول بالنسبة للمقياس على قاعدة بيانات موحدة ، وهى المسوح الدولية للقيم (WVS) World Values Surveys ، والمسوح الأوروبية للقيم (EVS) European Values Surveys . وقد وفرت هذه المسوح بيانات تغطى أكثر من ٧٠ دولة تضم ٨٠٪ من سكان العالم ، وتغطى المدى الشاسع للتفاوتات بين المجتمعات المختلفة . فقد شملت مجتمعات يصل متوسط دخل الفرد

السنوات فيها إلى ٢٠٠ دولار ، ومجتمعات أخرى يزيد دخل الفرد فيها أكثر من ١٠٠ مرة عن هذه القيمة . كما تضم مجتمعات عريقة في ممارسة الديمقراطية تعتمد على اقتصاديات السوق ، ومجتمعات أخرى سلطوية أو شيوعية سابقا .

وفي العديد من الدول مازالت حياة معظم النساء فيها حياة بائسة ، مثل حياة النساء في أفغانستان اللاتي يحرمن من التعليم ومن العمل ، كما يعانين من عدم وجود فرص للرعاية الصحية ، إذ يحرم القانون علاج النساء على أيدي الرجال ، كما لا يستطيعن الظهور في مكان عام إلا بصحبة رجل .

كما تعاني مجتمعات عديدة من وجود فجوات نوعية قانونية وسياسية ، وفجوات نوعية في الأمية والتعليم والعمل والفرص الاقتصادية ، إلى جانب وجود عوائق تحول دون تبوء المرأة لمراكز عليا في مجتمعاتها .

وكذلك أيضا تمارس بعض المجتمعات نوعا من الازدواجية أو الخلط بين التقدم والتأخر والتراجع ، ففي دول أوروبا الشرقية - على سبيل المثال - أُنشئت فرص جديدة للمرأة تستطيع من خلالها تنمية اقتصادياتها نتيجة حرية السوق ، ولكن في نفس الوقت تعاني نساء الأسر الفقيرة من عدم وجود شبكات الأمان .

وعلى النقيض من ذلك ، هناك بعض الدول قد حققت مكاسب كبرى في المساواة في النوع في المجالات : القانونية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية . وتعد السويد أولى الدول في ذلك ، فقد حققت النساء أعلى مستوى للتمثيل البرلماني في العالم ، كما حققت في نفس الوقت مساواة تامة في النوع في مجال التعليم ، كالاتحاق بالمدارس الثانوية ، وفي الأجور . كما يحصل الوالدان على حقوق متساوية تماما في رعاية أطفالهما ، مع توافر تيسيرات عديدة لرعاية الأطفال .

وعلى الرغم من أن مثل هذا التفاوت في نوعية حياة النساء حول العالم

أصبح أمراً واضحاً ومحدداً ، فإن أسباب ذلك ليست متماثلة . ويناقد الكتاب العوامل المسببة لذلك في ضوء عدد من المتغيرات ، وهى :

- ١ - النمو الاقتصادى والتنمية البشرية .
- ٢ - دور الدولة من حيث كفالتها لحقوق الإنسان ، والإصلاح التشريعى ، ومؤسساتها السياسية .
- ٣ - العوائق الثقافية .
- ٤ - التحديث المجتمعى والتغير الثقافى .

محتويات الكتاب

يتألف الكتاب من سبعة فصول تقع فى ٢٢٦ صفحة ، والفصل الأول بمثابة مقدمة ، والفصل السابع خاتمة .

الفصل الأول هو فصل تمهيدى عن موضوع الكتاب ، وهو ما أشرنا إليه ، ويتناول رسدا لحالة المساواة فى ٧٠ دولة ، كما يشير إلى العوامل التى دفعت إلى الاهتمام بقضية المساواة فى النوع الاجتماعى على المستوى العالمى ، والتفاوتات بين الدول ، وأسباب ونتائج ذلك .

والفصل الثانى بعنوان "من الأدوار التقليدية إلى المساواة فى النوع" . ويقارن الفصل بين نتائج المسوح بالنسبة لنماذج العديد من الدول المختلفة المستوى فيما يتعلق بتحليل الاتجاهات غير المباشرة المؤيدة والمدعمة للمساواة فى النوع . وتشير النتائج إلى عدد من الحقائق منها :

- توجد فروق شاسعة بين الدول وفقا لمستوى تقدمها عن الدول الزراعية التقليدية ، والتى تفرق تفرقة حادة فى تحديد الأدوار بين الجنسين ، وأيضا بين المجتمعات الصناعية التى تعد فى مراحل مبكرة من التحول نحو الحداثة ،

- وبدل ما بعد الحداثة والتي تساوى بين أنوار كل من الجنسين .
- إن الاختلاف بين الدول لا يرجع فقط للفروق فى التقدم الاقتصادى ، لأن هناك مدى واسعا من المؤشرات غير المرتبطة مباشرة بالمساواة فى النوع والتي تقيس التنمية الإنسانية ، بدءا من مستوى استخدام الطاقة وحتى متوسط العمر المتوقع ، وهى أيضا منبئات جيدة لتأييد المساواة فى النوع .
- هناك تفاوت بين الأجيال فى اتجاهاتها نحو المساواة فى النوع ، وتزداد الفجوة اتساعا فى مجتمعات ما بعد الحداثة عن المجتمعات الزراعية ، وذلك لأن الفروق فى الأولى تزداد اتساعا مقارنة بالمجتمعات الزراعية . كذلك فإن التوجه نحو المساواة فى النوع فى المجال السياسى ، ومجال العمل ، بل وداخل الأسرة ، يفسر أيضا فى ضوء عدد من العوامل التى ترتبط عادة بالتغيرات الثقافية ، والتعليم ، والحالة الدينية ، والحالة الاجتماعية .
- توجد فروق دالة أيضا داخل المجتمعات بين الذكور والإناث ، ولكنها تقل فى مجتمعات ما بعد الحداثة ، إذ إن اتجاهات الشباب الذكور قد تغيرت بحيث أصبحت تساير اتجاهات الشابات . كذلك أيضا فإن تأييد المساواة بين الجنسين تكون أقوى بين المتعلمين تعليما عاليا ، والأقل تدينا ، وغير المتزوجين ، والتقدميين . وربما كانت أهم نتيجة هى أن الفجوة التى ظهرت بين المجتمعات الزراعية التقليدية ومجتمعات ما بعد الحداثة هى أكبر بكثير من تلك الفجوة الموجودة بين النساء والرجال داخل كل نموذج مجتمعى .
- إنه على الرغم من أهمية الدور الذى يلعبه موقع المجتمع على مستوى التنمية الإنسانية بخصوص الاتجاه نحو المساواة فى النوع ، فإن هناك اختلافات لدى الدول التى تقع على نفس المستوى بالنسبة لمؤشر التنمية الإنسانية ،

وذلك نتيجة لبعض العوامل ، مثل : التقاليد الدينية ، ونموذج الدولة ، ومستوى الديمقراطية . فعلى سبيل المثال ، بالنسبة للدول الغنية هناك اختلافات أساسية بين اليابان والنرويج ، وأيضاً بالنسبة للدول الفقيرة توجد فروق كبيرة بين الأردن وكولومبيا على سبيل المثال .

الفصل الثالث بعنوان "الدين والعلمانية والمساواة فى النوع" ، وركز هذا الفصل على دور الدين ومدى التحديث الثقافى الذى يتأثر - إلى حد كبير- بالموروث الثقافى لمجتمع محدد . ويشير الفصل إلى أن الأدبيات فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعى تؤكد التأثير الحاسم للدين على الإدراك الثقافى فى مدى ملائمة تقسيم الأنوار بين الرجال والنساء . كما أن الدين يشكل المعايير الاجتماعية التى تساهم فى محدودية الفرص لدى النساء خارج المنزل ، سواء فى مجال التعليم ، أو العمل ، أو فى مراكز السلطة واتخاذ القرار .

وقد توصل الفصل إلى مجموعة من النتائج من بينها :

- إن العلمانية قد ارتبطت تدريجياً بالحدثة المجتمعية ، وأضعفت من قوة القيم الدينية بين الأجيال الشابة فى مجتمعات ما بعد الحدثة ، وأسهمت فى تصاعد وارتفاع المد فى اتجاه المساواة فى النوع .
- يؤثر الدين تأثيراً بالغاً على المعايير الاجتماعية حول ملائمة تقسيم الأنوار وفقاً للجنس داخل الأسرة ، وفى قوة العمل ، وفى المجال العام ، وخاصة فى المجتمعات الزراعية .
- إن الاتجاهات نحو النساء تختلف اختلافاً شاسعاً بين مختلف الرؤى الدينية ، فبعض هذه الرؤى يشكل عائقاً قوياً أمام المد المتصاعد فى مجال المساواة فى النوع .

والفصل الرابع عنوانه "الفجوة النوعية فى التصويت والرأى العام" . ويشير مؤلفا الكتاب إلى أن الفصول السابقة تناولت أسباب تصاعد المد فى اتجاه المساواة فى النوع ، أما نتائج هذا المد وتبعاته السياسية فتتناوله الفصول التالية . ويركز الفصل الرابع على التدليل على التحول فى الحداثة فيما يتعلق بالسلوك التصويتى ، كما يقارن هذا الفصل بين الفروق عبر القومية بين الدول فى تأييد أحزاب اليمين أو اليسار بين الرجال والنساء ، كما يناقش كيف تعكس هذه الاختلافات العوامل الثقافية والحداثة والتي تشكل الاتجاهات نحو الأنوار التقليدية للنوع . كما تختبر الدراسة أيضا النماذج بين الأجيال فى ضوء الفجوة النوعية .

ومن بين أكثر المشكلات وضوحا واستمرارية - فيما يتعلق بقضية المساواة فى النوع - تلك التى تتعلق باستمرارية السيادة الذكورية فى النخبة السياسية التقليدية كما فى الأحزاب والبرلمانات .

ويستند الكتاب نظريا فى هذا الخصوص إلى مقولة إن التحول وتطور عمليات التنمية يغير من قيم وأسلوب حياة الرجال والنساء على حد سواء وذلك فى مجتمعات ما بعد الحداثة ، إذ تغيرت القيم السياسية والتفضيلات الانتخابية إلى حد كبير . وهذا التحليل يشير إلى تحقق أربع نتائج أساسية هى :

١ - تميل النساء فى معظم المجتمعات المعاصرة إلى تبني قيم يسارية إلى حد ما مقارنة بالذكور ، وذلك فيما يتعلق بالدور الملائم للدولة فى مواجهة السوق ، كما يؤيدن التدخل النشط من جانب الدولة فى الرعاية الاجتماعية والملكية العامة .

٢ - على الرغم من الشواهد والأدلة التى تبرهن على أنه فى فترة الخمسينيات

وحتى الثمانينيات كانت النساء يملن إلى الأيديولوجيات المحافظة في سلوكهن التصويتي أكثر من الرجال ، فإن هذا التوجه قد تغير الآن ، فقد أصبحت النساء يملن أكثر إلى الجناح اليسارى من الذكور ، وهو الأمر الذى يشحبه على مجتمعات عديدة .

٣ - لقد وضح أن الفجوة النوعية الحديثة مازالت موجودة لدى مجتمعات عديدة ، ولكن حجم هذه الفجوة يتقلص إذا أخذ فى الاعتبار القيم الثقافية . وهذا يوحى بأن هذه الفجوة النوعية تعكس اختلافات عديدة فى الاستعداد القيمى لدى الرجال والنساء ، وخاصة فى اتجاهاتهم نحو مابعد الحداثة ، وبور النولة ، والمساواة فى النوع ، أكثر من أن يكون ذلك راجعا للاختلاف بينهم فى أسلوب الحياة والمرجعية الاجتماعية .

٤ - إن تحليل الاختلافات بين الأجيال يشير إلى تغير القيم بين الأجيال فى مجتمعات ما بعد الحداثة . والفجوة النوعية الحديثة بالنسبة للأيديولوجيا هى الأقوى بين جماعات الشباب وصغار السن ، بينما توجد الفجوة النوعية التقليدية بين كبار السن . وإذا كانت هذه النتيجة تعكس تغيرا بين الأجيال كما هو واضح أكثر من انعكاس تأثير دورة الحياة ، فإن هذا يتضمن أنه على المدى الطويل - إذا كان الناحيون من صغار السن سوف يحلون محل الأجيال المسنة ، فإن التحول نحو قيم اليسار بين النساء سوف يكون الأقوى .

الفصل الخامس وعنوانه "السلوك السياسى النشط" . ويتناول هذا الفصل مقارنة تبين الاختلاف فى النوع فى ضوء ثلاثة أبعاد تتعلق بالمشاركة السياسية وهى : (١) النشاط السياسى فى الانتخابات والأحزاب ، (٢) النشاط المدنى من

خلال العمل فى المؤسسات الطوعية ومنظمات المجتمع المحلى ، وأيضا الحركات الاجتماعية الجديدة ، (٣) النشاط الاحتجاجى مثل التوقيع على عرائض احتجاجية والمشاركة فى المظاهرات . وتبين الدراسة مدى تأثير العوامل الهامة كالحداثة أو الموروث الثقافى فى إحداث مثل هذه التغيرات .

ويشير هذا الفصل إلى أن الأدبيات فى العلوم السياسية تتفق فى التأكيد على وجود فروق دالة فى السلوك السياسى بين النساء والرجال ، حتى فى مجتمعات مابعد الحداثة ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، ودول أوروبا الغربية . وهو مايعنى احتمال استمرارية وجود هذه الفجوة النوعية . ولكن يتوقع فى نفس الوقت تقلص هذه الفجوة أكثر فى الدول التى خبرت النساء فيها تغيرات كبرى فى الفرص التعليمية والمهنية . واعتمد الكتاب على افتراض أن عملية التحديث المجتمعى سوف تؤثر على النشاط سياسيا من الرجال والنساء ، كما غيرت الكثير من القيم الاجتماعية والسياسية . وتتوصل نتائج التحليل إلى ثلاث نتائج رئيسية ، وهى :

١ - باستقراء معظم أشكال النشاط السياسى ، تشير نتائج المسح إلى وجود فجوة نوعية محدودة ، ولكنها مستمرة عبر كل المجتمعات ، وهى أن النساء أقل نشاطا فى المجال السياسى من الرجال . ويبدو هذا بوضوح عند مقارنة الأشكال التقليدية للممارسة السياسية مثل : الاهتمام بالسياسة ومناقشة الموضوعات السياسية ، أو المشاركة بالتصويت فى الانتخابات ، وعضوية النقابات والأحزاب ، والأشكال الأخرى مثل عضوية العديد من المنظمات التطوعية ، والروابط المحلية ، والحركات الاجتماعية الجديدة ، والحركات الاحتجاجية مثل المظاهرات والاعتصام .

٢ - إن الفجوة النوعية الخاصة بتحديد من ينتمى لمنظمات المجتمع المدني تختلف جوهريا وفقا لنموذج المنظمة ، فالرجال عادة مايميلون للهيمنة على النوادي الرياضية ، والروابط المهنية ، بينما تهيمن النساء على عضوية المنظمات الصحية والرعاية الاجتماعية .
كذلك لا يوجد أى دليل يدعم الافتراض القائل بأن المرأة تميل أكثر من الرجل للانتماء إلى الحركات الاجتماعية الجديدة ، مثل تلك الحركات المعنية بالبيئة والسلام .

٣ - علاوة على ماسبق ، فإن حجم الفجوة النوعية فى النشاط السياسى تختلف وفقا لنموذج المجتمع ، وهو اختلاف يمكن التنبؤ به ، فمثلا توجد فى المجتمعات الزراعية فجوة نوعية هائلة فيما يتعلق بالاهتمام بأمر السياسة ومناقشتها ، وأيضا فى عضوية المنظمات التطوعية ، وفى الحركات الاحتجاجية . ومع ذلك فإنه حتى بالنسبة لمجتمعات مابعد الحداثة فإن الفجوة النوعية التقليدية مازالت موجودة لدرجة أن التغيرات فى السلوك السياسى والمجال العام يبدو متخفيا وراء التغيرات الثقافية .

وتشير الدلائل إلى أن هذه الفجوات سوف تختفى فى المستقبل ، ومع ذلك فالنساء - بصفة عامة - مازالن أقل اهتماما بالسياسة والعمل السياسى من الرجال ، كما تتسع الفجوة النوعية فى النشاط المدنى والاحتجاجى لدى بعض الجماعات الاجتماعية مثل النساء المسنات ، ومن يعملن أعمالا غير مدفوعة الأجر ، والأقل تعليما ، وأصحاب النظرة التقليدية لمنظور النوع . ولكن يتوقع على المدى الطويل أن تتغير بعض الاتجاهات الاجتماعية ، مثل مشاركة النساء فى قوة العمل ، والتي سوف تؤدي إلى تحول نوعية الحياة للنساء وتغير القيم ، بما يساهم فى تقليص الفجوة فى المستقبل .

الفصل السادس عنوانه "النساء كقائدات سياسيات" . ويشير هذا الفصل إلى أنه من بين أكثر المشكلات التي تواجه الديمقراطيات الحديثة استمرارية اللامساواة فى النوع فى مجال القيادة السياسية ، ذلك أنه حتى الآن لايمثل تواجد النساء سوى ١٤ر٣٪ من البرلمانات ، و ١٢و٥٪ من الحقب الوزارية ، أما قمة السلطة كرئاسة الدولة أو الحكومة فهى ٥ر٠٪ .

ويتساءل الكتاب عن أسباب ذلك ، ويضع أربعة فروض يختبرها ، وهى :

(١) إن الاتجاهات المعاصرة نحو تولى النساء القيادة السياسية تتسم بتوافر المساواة فى دول مابعد الحداثة عن الدول الشيوعية السابقة وعن الدول النامية .

(٢) إن الاتجاهات التقليدية نحو المساواة فى النوع تمثل عائقا أساسيا فى اختيار المرأة ككناثة فى البرلمان .

(٣) إن الثقافة لها تأثير دال على نسبة انتخاب المرأة فى مجال العمل السياسى .

(٤) هناك أدلة تشير على أنه قد نتج عن عملية التحديث التخفيف من حدة العوائق الثقافية لدى الأجيال الجديدة فى مجتمعات مابعد الحداثة .

ويحاول الكتاب اختبار هذه الفروض والإجابة عليها من واقع نتائج المسح . لذلك يحتوى الفصل على العديد من المقارنات بين الدول ، والتي ترصد موقع النساء فى المجالس النيابية المختلفة . كما يهتم تحليل النتائج بإبراز أسباب استمرار الفروق والاختلافات النوعية ، والأدوار التى يلعبها التحديث المجتمعى والموروث الثقافى فى شرح مستويات تمثيل المرأة فى هذه المواقع .

والفصل السابع والأخير عنوانه "النتائج : المساواة فى النوع والتغير الثقافى" . ويقدم هذا الفصل النتائج النهائية المستقاة من كل فصول الكتاب ،

فبين إلى أى مدى تغيرت الاتجاهات نحو المساواة فى النوع كجزء من التغير الثقافى الأكبر ، والذي يتمثل فى التعبير الذاتى عن القيم . كما يوضح تأثير تغير القيم على كيفية تحول أسلوب الحياة لكل من المرأة والرجل ، وكذلك التغير الثقافى على مستوى العالم .

The National Review of Social Sciences

- | | |
|--|-----------------------|
| SOCIAL CAPITAL: A Tool of Social Analysis | Ezzat Hegazy |
| EDUCATIONAL TEXT BOOK AND THE ISSUE OF
DRUG ABUSE | Amal Kamal |
| THE RIGHT FOR FOOD IN THE EGYPTIAN SOCIETY
Economic Indicators and Empirical Evidences | Ibtissam El-Gaafarawi |
| PRIORITIES OF THE SCIENTIFIC SOCIAL RESEARCH
An Opinion Poll of the Elite | Nagwa Khalil |
| ATTITUDES TOWARDS MASS MEDIA COMPE-
TENCE TOWARDS ADDRESSING DRUG ABUSE | Yasser El Sayed |
| THE FIRST CONFERENCE OF THE INTERNATIONAL
SOCIETY FOR CULTURAL AND ACTIVITY RE-
SEARCH | Nesreen Baghdadli |
| RIISING TIDE: GENDER EQUALITY AND CULTURAL
CHANGE AROUND THE WORLD, 2003.
by Ronald Inglehart & Pippa Norris | Salwa El Amri |

VOLUME 43

NUMBER 1

JANUARY 2006

The National Review of Social Sciences

Issued by

**The National Center for Social and
Criminological Research**

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

P. C. 11561

Editor in Chief

Nagwa El Fawal

Assistant Editors

Nadia Halim

Nagwa Khalil

Salwa El Amry

Editorial Secretaries

Amal Kamal

Abdel Rahman Abdel-Aal

Correspondence:

Editor, The National Review of Social Sciences,

The National Center for Social and Criminological Research,

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

P. C. 11561

Price and annual subscription

US \$ 15 per issue

Issued Three Times Yearly

January - May - September



The National Review of Social Sciences

SOCIAL CAPITAL: A Tool of Social Analysis
Ezzat Hegazy

EDUCATIONAL TEXT BOOK AND THE ISSUE
OF DRUG ABUSE
Amal Kamal

THE RIGHT FOR FOOD IN THE EGYPTIAN SOCIETY
Economic Indicators and Empirical Evidences
Ibtissam El-Gaafarawi

PRIORITIES OF THE SCIENTIFIC SOCIAL RESEARCH
An Opinion Poll of the Elite
Nagwa Khalil

ATTITUDES TOWARDS MASS MEDIA COMPE-
TENCE TOWARDS ADDRESSING DRUG ABUSE
Yasser El Sayed

THE FIRST CONFERENCE OF THE INTERNATIONAL
SOCIETY FOR CULTURAL AND ACTIVITY
RESEARCH
Nesreen Baghdadi

RIISING TIDE: GENDER EQUALITY AND CULTURAL
CHANGE AROUND THE WORLD, 2003.
by Ronald Inglehart & Pippa Norris
Salwa El Amri

Volume 43

Number 1

January 2006

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo